

دراسات في اقتصاديات القارة الإفريقية

تأليف

فؤاد محمد شبل

الف كتاب
١٠٠٠
مكتبة التعليم العالى

٤٧٠

دراسات فى اقتصاديات
القارة الافريقية

باشراف
الادارة العامة للثقافة
بوزارة التعليم العالى

تصدر هذه السلسلة بمعاونة المجلس الأعلى

لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية



٤٧٠

دراسات فى اقتصاديات القارة الإفريقية

تأليف

فؤاد محمد شبل

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد — القاهرة

١٩٦٣

تقـــديم

أسفرت الحرب العالميـــة الثانية عن دفع حركة التطور الدولى فى كافة الميادين الى مدى لم يكن يخطر قبلها على بال ، وكان الميدان الســـياسى فى فى مقدمة مناحى هذا التطور العظيم • اذ لم يمض عامان على وضـــع الحرب أوزارها حتى استقلت شبه القارة الهندية وتكونت منها جمهوريتا الهنـــد والباكستان • وتلتهما بعد ذلك أقطار آسيا الأخرى بعد خضوعها أجيالا طوالا للاستعباد والاستغلال •

ومهما يكن من أمر مدى التطور الذى اتخذ مجراه فى القارة الآسيوية ، فانه لا يصل الى ما بلغه فى القارة الأفريقية من عنف وقسوة ؛ اذ تذهب سرعة الأحداث هنا بألباب الباحثين ، حتى لقد أصبحت تعجزهم عن ملاحقتها بالدرس والاستقصاء •

ففى غضون ست سنوات (١٩٥٥/١٩٦١) ، نالت حرياتها السياسية اثنتان وعشرون أمة أفريقية ، اتخذت مقامها بين الدول ذات السيادة ، وتبوأت مركزها فى المجتمع الدولى • وستظفر المناطق الأفريقية الأخرى باستقلالها هذا العام • ولن يمضى سوى وقت قصير حتى يزول الاستعمار من أفريقيا بأسرها مثلما انحسر ظله عن آسيا من قبل ، بعد أن ظل قرونا طوالا ينيخ بكلكله على الأمم الأفريقية ، ويجثم على صدرها فيحول بينها وبين اللحاق بركب الحضارة ولم يكن أحد يتصور لسلطانه زوالا •

ويسترعى نظر الباحث فى شئون القارة الأفريقية حقيقة لا تمارى • تلك هى تأثير اشعاعات الجمهورية العربية المتحدة فى مقاديرها ، ومساهمتها بقسط ضخم فى تقرير مصائرها •

فلقد حصلت البلاد الأفريقية على استقلالها الواحدة تلو الأخرى ، بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ؛ اذ ألهم توفيقها الشعوب الأفريقية بالسعى الدءوب لبلوغ ما بلغته بلادنا فى جهادها ضد الاستعمار بشقيه : السياسى والاقتصادى •

ثم كان أن تصدعت قوائم الاستعمار وتزلزلت قواعده ، عقب انتصارنا على العدوان الثلاثى فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ ؛ اذ أيقن الاستعمار أن لا مناص له من الرحيل ، والا اقتلع اقتلاعا • وهذا مصداق لما يحدث فى المناطق التى ما يزال الاستعمار يتشبث بمراكزه رغم تداعيها وقرب انهيارها بما يحمل ذلك بين ثناياه من أخطار جسيمة سياسية واقتصادية واجتماعية ، على الدول الاستعمارية ذاتها •

ويجد القارىء الكريم فى هذه اللمحة عن اقتصاديات أفريقيا ، صورة موجزة لأوضاع القارة الاقتصادية ومشكلاتها ، لاسيما ما يتصل بخطط التنمية الاقتصادية التى أصبحت قطب الرحى فى تفكير أقطاب الدول الأفريقيـــة الجديدة • ولقد بذلت ما وسعنى الجهد للبعد ما أمكن عن ايراد الاحصائيات الجامدة ، اكتفاء باستقرائها ، وايراد ما تسفر عنه دراستها من أدلة ونتائج •

والله نسأل التوفيق والسداد ،،،

فؤاد محمد شبل

الفصل الأول

طبيعة القارة الأفريقيـــة

(١) خصائص أفريقيــا

أفريقيا قارة فذة بين القارات ·

على الرغم من أن لكل قارة مظاهرها المميزة بها ، توجد بين بعضها والبعض الآخر نقاط للمقارنة · ومن قبيل المثال :

١ ـ يتماثل تركيب أمريكا الشمالية والجنوبية الى حد كبير · ويتجلى هذا التماثل في وجود سلسلة من الجبال في الغرب معقدة تعقيدا كبـــيرا · وتتجه الجبال من الشمال الى الجنوب · بينما تتوافر في الوسط سهول واسعة . وترتفع في الشرق البقاع الجبلية القديمة وطائفة من الهضاب المنبسطة ·

٢ ـ تتكرر في اســـتراليا بعض مظاهر الأمريكتين السالفة الذكر · ولكن مع وجود السهل المرتفع في الغرب ، والسهول في الوسط ، والجبال في الشرق ·

٣ ـ وتتميز آسيا بميزة تختلف تماما عما تقدم · فان وسط آسيا صحراء قاحلة ، وتتجه معظم سلاسل جبالها من الشرق الى الغرب ، فتفصل بذلك الأراضي الشمالية عن الجنوبية فصلا تاما ·

٤ ـ أما عن أوربا ، فان جبالها المركزية الشرقية الغربية ـ مثل جبال الألب ـ تفصل الأراضي الشمالية والشمالية الغربيـــة عن البحر الأبيض المتوسط ·

هنا تطالعنا مظاهر أفريقيــا الأساسية التي تختلف عما تقدم اختلافا يضفي عليها هذه الطرافة الفذة ·

أولا ــ يقسم خط الاستواء أفريقيا قسمين متساويين مستعرضين ويؤثر هذا التقسيم تأثيرا متساويا على جزءيها الشمالى والجنوبى ٠

ونجد ــ مصداقا لذلك ــ المسافة من خط الاستواء الى أقصى نقطة فى شمالها (رأس ابن السقا غرب بيزرته فى تونس على خط عرض ٣٧٫٢ وتبلغ ٢٥٠٠ ميل) ، هى نفس المسافة على وجه التقريب بين خط الاستواء وأقصى نقطة جنوبا (رأس أجولهاس فى أفريقيا الجنوبية ويقع على خط عرض ٣٤٫٥ جنوبا وتبلغ ٢٤٠٠ ميل) ٠

بيد أنه يلاحظ أن قسم أفريقيا الشمالى ، أعرض فى الشمال منه فى الجنوب بحيث يقع ثلثا مساحتها فى قسمها الشمالى وثلثها فى قسمها الجنوبى.

ثانيا ــ يقع الجزء الأكبر من مساحة أفريقيا الكلية البالغة ١١٫٧ مليون ميل مربع فى نطاق المنطقة الاستوائية ٠ ويقدر هــــذا الجزء بتسعة ملايين ميل مربع ٠

وهنا تكمن أعقد مشكلات القارة الأفريقية التى سنعرض لها فى حينها ٠ أما عن بقية مساحة القارة ، فان الصحراء الكبرى تفصل الأراضى الشمالية عن المناطق الاستوائية وتختلف عن المناطق الاستوائية فى كل ناحية من نواحى العنصر والحضارة والاجتماع والاقتصاد ٠ ولقد سارت المناطق الشمالية فى ركب التاريخ سيرا يختلف تماما عن بقية أنحاء القارة ٠

أما عن المناطق المعتدلة ، فقد شجع اعتدال مناخها العناصر الأوروبية على استيطانها ٠ فأصبحت لها مشكلاتها الخاصة التى تستفحل يوما عن آخر ٠

ثالثا ــ تخلو أفريقيا من البحار التى تنفذ الى داخليتها ٠ فهى والحالة هذه قطعة أرض هائلة متماسكة ٠ وتناقض هذه الظاهرة تماما ، ما هو مألوف فى الأمريكتين ٠

رابعا ــ لا تعتبر أفريقيا جزيرة بالمعنى الصحيح ، اذ تتصل بآسيا فى شــــمالها الغربى بأرض صحراوية ــ أى صحراء سينا ــ لا يتعدى عرضها المائة والخمسين ميــــلا ، بل ان المســــافة تقل بين خليج السويس والبحر ، فلا تتجاوز مائة ميل ٠

وعلى الرغم من صغر برزخ السويس،فانه قام فى تاريخ أفريقيا بأسرها

جل فى تاريخ العالم ، بدور ضخم ، فانه نظرا لاتصال القارة بآسيا اضطر الرواد البحريون الى البحث عن طريق بحرى يقودهم الى الهند ، فكان أن داروا حول أفريقيا • ولما شقت قناة السويس عام ١٨٦٩ ، اتجهت أنظار العالم بأجمعه الى هذا الجزء من أفريقيا باعتباره معبر تجارة عالمية ضخمة • وأخذت أهميته الاقتصادية تشتد بعد كشف النفط فى الشرق الأوسط ، فعظمت فى المجالات الدولية تبعا لذلك أهميته الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية •

خامسا ـ ظلت أفريقيا أمدا طويلا قارة مجهولة للعالم الخارجى ، عدا أجزاءها الساحلية • ويرد ذلك الى صعوبة المواصلات الداخلية ، ولكراهية أهليها للأجانب بفعل تجارة الرقيق ، ولانتفاء ما يغرى الرواد بالاسراع فى كشفها على غرار ما حدث فى أمريكا واستراليا •

(٢) المظاهر المناخية

تقع أفريقية بين خطى عرض ٣٥ شمالا و ٣٥ جنوبا ، وترتب على هذا الموقع أن أصبح للقارة درجة حرارة تجاوز على مدار السنة ، درجة حرارة ٤٢ فهرنهيت • وهذا هو الرقم المتفق على صلاحيته بين العلماء للنمو النباتى • على أنه تستثنى من هذه القاعدة ، الأراضى المتاوحة لسلاسل أطلس السامقة فى الشمال ، والهضبة العالية فى الجنوب ، والمناطق الجبلية المنعزلة ، فيما عدا ذلك •

وحقيقة ؛ فانه رغما عن ارتفاع هضبة أفريقيا الشرقية ، لا يعرف للصقيع وجود فى الأراضى الرطبة الواقعة بين المدارين •

ومن ثم يتوافر للحياة النباتية قسط من الحرارة الضرورية لنموها طوال السنة ويتيسر للفلاح حرارة منتظمة لا يهددها الصقيع • وان كان يهدد الزراعة فى بعض الأوقات ، ارتفاع الحرارة اللافحة مما يعرض النباتات للاحتراق •

فاذا كانت الحياة النباتية فى أوربا تتحكم فيها ظروف الحرارة ، فان المطر فى أفريقيا هو الذى يسيطر على الانبات • ويتسم المطر فى أفريقيا بقلته فى كثير من الجهات الى جانب عدم انتظامه •

فكان أن بنى على ذلك ؛ صيرورة مسألة السيطرة على الميـاه ، مفتاح تقدم أفريقيا بأسرها • ويستتبع ذلك العناية بالصرف والهيمنة على الفيضانات في المناطق التى ينتظم فيها سقوط الأمطار أو تفيض ـ فى بعض الأوقات ـ عن الحاجة • كما يقتضى الحال ؛ تخزين المياه وتنظيم عمليات الرى فى المناطق التى تسقط الأمطار فيها بكميات معتدلة ، توفيرا لها فى سنوات الجفاف ، ولتوسعة نطاق الاستقرار الزراعى • ويعتبر الرى ضروريا فى الأماكن التى يقل حظها من الأمطار رغما عن تمتعها فى معظم السنين بكميات من المطر تكفى لزراعة محصولات المنطقة الجافة •

ولا تتعرض أفريقيا مباشرة للرياح الباردة ، بسبب وقوعها فى خطوط العرض الواطئة ، واحاطة الماء لها من كل جهة تقريبا • اذ تبعد مناطق أفريقيا الجنوبية عن المنطقة المتجمدة الشمالية بنحو ألفى ميل من المحيطات • ولا يصلها ـ عكس أمريكا الجنوبية ـ الهواء البارد من القطب الجنوبى • وعلى الرغم من تأثر أجزاء من أفريقيا بالأحوال المناخية التى تفد اليها من أوراسيا ؛ تتميز القارة بالفارق الكبير بين درجات الحرارة ، وهذا هو سنة المناخ القارى • الا أن ثمة توزيعا متماثلا تقريبا لأنواع المناخ ، شمال خط الاستواء وجنوبه •

وتتبدى أكبر الاختلافات بين أجزاء القارة الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية • ففى الشمال الشرقى ، تستمر الصحراء الأفريقيـــة الكبرى عبر البحر الأحمر الى شبه جزيرة العرب ، فى حين تدخل أثيوبيا فى نطاق المناطق الموسمية الآسيوية الكبرى • أما فى الجنوب الشرقى ، فان أفريقيا مفتوحة للتأثيرات التى تفد اليها من المحيط الهندى الواسع •

ولا توجد فى أفريقيا الحواجز المناخية التى نجدها فى آسيا وأوربا ، هذه الحواجز التى تحول دون تدرج المناخ من جهة الى أخرى ، ويرد ذلك الى العوامل التالية :

أولا ـ انتفاء السلاسل الجبلية الكبرى • وهـــذا عكس الحاصل فى أمريكا وآسيا ، حيث تعتبر السلاسل الجبلية فواصل مناخية ، وان كانت جبال أطلس فى الشمال تؤدى الى تمتع الأراضى الساحلية بكميات وفيرة من المطر تحملها أعاصير البحر الأبيض المتوسط الشتوية •

ثانيا ـ ارتفاع الهضبة الأفريقية • لا سيما وأن أعلى أجزائها يقع فى

الشرق صوب اتجاه الريح • ومن شأن هذا تلطيف الحرارة ، والحد من الأمطار ، على السواء •

ومصداقا لهذا ؛ نجد خلال شهر يولية ، معدلات حرارة هضبة أفريقيا الشرقية التى تقع بالفعل على خط الاستواء ، أقل بعشرين درجة من المناطق الواقعة فى مستوى سطح البحر ، كما أنها أقل فى نفس الفصل بعشر درجات حرارة من المناطق الساحلية الجنوبية الشرقية الخارجة عن نطاق المنطقة الإستوائية •

ويعزى سقوط الأمطار ـ بصورة معتدلة ـ على هضبة أفريقيا الشرقية ، الى أن ارتفاع الهضبة لا يتيح انتشار الأمطار الثقيلة والمناخ الاستوائى فيها ، فانبنت على هذه المفارقة أن أصبحت هضبة أفريقيا الشرقية الواقعة على خط الاستواء تماما صالحة لاستيطان الأوربيين ، وانعدمت أمطار الغابات الاستوائية •

ثالثا ـ تأثير التيارات البحرية التى تمر بالسواحل الأفريقية تأثيرا بالغا على الأحوال المناخية •

ومن ذلك اتجاه تيار جزائر الكنارى البارد صوب الجنوب ، حيث يؤثر على حرارة الشاطىء الغربى من أفريقيا الشمالية • ونظرا لهبوط درجة حرارة مياه البحر فى هذه المنطقة بفعل تأثرها بالمياه الآتية من الشمال ، أصبح انتشار الضباب على الشواطىء من المناظر المألوفة • بيد أن درجات الحرارة خلال الصيف ، تعتبر واطئة نسبيا •

رابعا ـ تأثير الضغط الجوى ، اذ يتحكم فى القارة حزامان اضافيان من الضغط الاستوائى العالى ، وحزام من الضغط الاستوائى المنخفض • وتسير هذه الضغوط صوب الشمال ابان الصيف الشمالى ، والى الجنوب فى الصيف الجنوبى •

وينبنى على الضغوط السالفة الذكر ، تحرك كتل من الهواء وهى المسئولة بدورها عن توزيع الأمطار على القارة •

وتعتبر المياه أهم مشكلات القارة الأفريقية على الاطلاق • وليس أدل على

أهميتها مما نشاهده من انتشار طقوس عبادة الأمطار بين القبائل الوثنية ، ومن الاهتمام العظيم الذى توليه حكومات المناطق المختلفة لشئون الرى ٠

ويختلف سقوط الأمطار من منطقة الى أخرى ، فبينما تحرم منه تماما مناطق شاسعة فى الشـــمال والجنوب ، نجد مناطق أخرى توشك أن تغرق بالمياه ، فتنتشر بها مستنقعات تحفل بالأمراض ٠ على أن سقوط الأمطار غير منتظم ، الأمر الذى يسبب الجفاف والقحط فى كثير من السنوات ٠ ولم يجد تنظيم شئون الرى للأغراض الزراعية العناية الجديرة به الا فى بعض المناطق وفى طليعتها مصر والسودان ودول شمال أفريقيا ٠ ولعل الاستقلال السياسى، يلهم دول القارة الجديدة بذل مزيد من العناية لشئون الرى والصرف ، وهى قطب الرحى فى التنمية الاقتصادية بالنسبة اليها ٠

(٣) الحيـــاة النباتية

يستمد تسعون فى المائة على الأقل من سكان أفريقيا معاشهم مباشرة من الأرض ومنتجاتها ، الأمر الذى يجعل للحياة النباتية فيها أهمية خاصة ٠

ويميل العلماء الى تقسيم حياة أفريقيا النباتية الى ثلاثة أقسام :

الأول ــ الغابات : وتبلغ نسبة مساحتها من القارة ٤ر١٨٪ ٠ وأهمها الغابات الاستوائية وغابات الهضاب ، وتبلغ نسبة كل منها حوالى ٨ر٧٪ من المجموع ٠

الثاني ــ أراضي الأعشاب : وتبلغ نسبتها من مساحة القارة حــوالى ٣ر٤٢٪ ٠

الثالث ــ الصحراء : وتبلغ نسبتها ٣ر٣٩٪ من مساحة القارة ٠

وبالأحرى ، تشغل الغابات مســـاحة تقل عن خمس مساحة القارة ، وتشغل الأعشاب أكثر من خمسيها ، وتحتل الصحراء خمس المساحة الباقية ٠

وتقع الغابات الاستوائية وسط القارة حيث ترتفع نسبة الأمطار (فى الكونغو وغرب أفريقيا) والغابات الجبلية فى أثيوبيا وكينيا ٠ وتقع مناطق الأعشاب شمال وجنوب مناطق الغابات بصفة خاصة ٠ ونجد الصحراء شمال القارة فى الغالب ٠

(٤) لمحة عن سكان أفريقيا

١ ـ لمحة عامة :

لا يمكن فى بحث اقتصادى ، اغفال العنصر الأساسى فى الانتاج والاستهلاك ألا وهو السكان . وعلى الرغم من أن أفريقيا تلى آسيا فى المساحة اذ تبلغ مساحتها ٢٢٪ من مجموع مساحة أراضى العالم ، فلا يزيد عدد سكانها على ٩٪ من مجموع سكان العالم : يعيش ٢١٪ منهم بأفريقيا الشمالية و ٦٪ باتحاد جنوب أفريقيا ، ٧٣٪ بأفريقيا الاستوائية .

ويتألف سكان أفريقيا من ثلاثة عناصر أساسية :

الأول ـ العرب . ويقطنون شمال خط الاستواء فى الغالب .

الثانى ـ الزنوج . ويقطنون جنوبه .

الثالث ـ الأوربيون ويؤلفون فى جنوب القارة أقلية تسيطر على سياسة المنطقة واقتصادها .

ويقطن العنصر العربى : مصر وشمال أفريقيا والسودان والصومال وبعض أنحاء من الحبشة وزنجبار . ويعتبر هذا العنصر أحد عناصر جنس البحر الأبيض المتوسط ، ويتبعه من الوجهة الحضارية . وقد ساهم بنصيب موفور فى عملية تحضر العالم .

أما عن الزنوج ، فانهم ينتمون الى عناصر مختلفة :

فهناك الزنوج الأقحاح من سكان أفريقيا الغربية ، وهناك زنوج البانتو الذين يقطنون الجانب الأعظم من القارة جنوب خط الاستواء . وهناك خليط من العناصر الحامية والزنجية ، يستوطن الأجزاء الشرقية الوسطى من القارة ، ومنهم الشعوب النيلية التى تتجمع جنوب السودان . وأخيرا ثمة جماعات بدائية قليلة العدد من قبائل الهوتنتوت والبوشمن . وقد لبثت العناصر الزنجية أمدا طويلا فى عزلة عن العالم الخارجى . ولا يعرف لها تاريخ مكتوب ، بيد أن هذا لا يعنى أن المجتمع الأفريقى الزنجى لبث في حالة سكون ، اذ شهدت المناطق جنوب خط الاستواء ألوانا من الصراع بين القبائل وبعضها البعض ، كما شاهدت التجار العرب يتغلغلون فى القارة حاملين معهم عقيدتهم

الدينية وثقافتهم العربية بوجه عام ٠ وانبنى على انتشار الاسلام فى بعض مناطق القارة نشوء امارات أو امبراطوريات يحكمها أمراء وملوك مسلمون ٠

أما عن العنصر الثالث الأوربى ، فانه يتجمع فى منطقتين أساسيتين :

الأولى ـ اتحاد جنوب أفريقيا ، وجنوب روديسيا ٠

الثانية ـ الجزائر فى شمال القارة ٠

ويوجد مستوطنون أوربيون فى جميــــع المناطق التى استحوذ عليها الاستعمار الأوربى ٠ الا أن عددها يختلف باختلاف صلاحية الطقس لمعيشة الأوربيين (كما هو الحال فى كينيا) ٠ كما يتبين وفقا لمدى صلاحية البــلد للاستثمار ٠

ويكون الأوربيون فى أفريقيــــا ٣٪ من مجمــوع الســـكان ٠ أما السبعة والتسعون فى المائة الباقون فقد نشئوا فى القارة ، سواء أكانوا من العناصر البيضاء (كما هو الحال فى شمال القارة) ، أم السوداء (كما هو الحال فى بقيتها) ٠

على أن ثمة عنصرا رابعــــا يتألف من المهاجرين الآسـيويين فى شرق القارة وجنوبها ٠ ومعظم أفراده من الهنود والباكستانيين ، ويبلغ تعداده الآن أقل من مليون نسمة ٠

وتقيم جمهرة الأوربيين والآسيويين فى المدن ، حيث يشتغل أفرادها فى الصناعة والتعدين والتجارة وفى الأعمال المالية ٠

٢ ـ كثافة الســـكان :

لا توجد احصاءات موثوق بها عن توزيع السكان وكثافتهم الا بالجمهورية العربية المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا ٠ على أن السائد بين الباحثين أن كثافة الســـكان فى أنحاء القارة تتراوح بين ١٤ و ١٥ فردا للميل المربع ، مع أن مساحة القارة تشغل ٢٢٪ من مساحة العالم ٠ وبعبارة أوضح يبلغ نصيب الفرد الأفريقى من الأرض ٤٤ فدانا يقابل ذلك ١٣ فدانا فى الولايات المتحدة٠ ويدفعنا اتساع مساحة صحراوات أفريقيا الى اسقاط ثلث مساحة القارة ، فيصبح من ثم نصيب الفرد من المساحة القابلة للسكن حوالى ثلاثين فدانا

مقابل ٨ر٠ من الفدان فى انجلترا و ٥ر٣ من الأفدنة فى فرنسا و ٨ر١ من الأفدنة فى ايطاليا • ولا يعنى هذا التقدير تصور أفريقيا قارة واسعة تخلو من السكان نسبيا ؛ اذ تطالعنا طائفة من التناقضات تتسم بها القارة •

أولا ـ وادى النيل : ويؤلف قلب مصر الزراعى • تبلغ كثافة السكان أكثر من ١٢٠٠ شخص فى الميل المربع • وبالتالى يقل نصيب الشخص عن ثلث الفدان •

ثانيا ـ يفيض السكان عن حاجة أراضى نيجيريا الزراعية حتى لقد تجاوزت الكثافة ثلاثمائة فرد فى الميل المربع •

ثالثا ـ بالاضافة الى احتواء أفريقيا على مساحات شاسعة من الصحراوات هناك غابات كثيفة غير قابلة للعمران فى الوقت الحاضر •

رابعا ـ ضعف خصوبة الأرض فى كثير من المناطق وضعف وسائل الاستغلال الزراعى •

٣ ـ تكوين شعوب القارة :

اذا ما استثنينا الأوربيين ممن استوطنوا القارة خلال ثلاثمائة السنة الماضية ، نجد شعوب القارة ينقسمون الى مجموعات :

الأولى ـ جماعات منعزلة من الجنس الزنجى أمثال الهوتنثوت والبوشمن والأقزام •

الثانية ـ الزنوج الأقحاح أو زنوج غينيا والسـودان • ويقطنون غرب أفريقيا ومنطقة السافانا المتجهة شرقا الى السودان •

الثالثة ـ البانتو أو زنوج البانتو ويقطنون معظم المناطق الواقعة جنوب خط الاستواء •

الرابعة ـ شعوب تختلط فيها العناصر الزنجية بالحامية • وتوجد فى الأجزاء الشرقية الوسطى من القارة • ومنهم شعوب السودان النيلية والنوير والشنيلوك والدنكا •

الخامسة ـ الشعوب غير الزنجية ، وتعيش فى شمال القارة وفى الصحراء وتشمل العناصر السامية والحامية •

٤ ـ تأثير البيئة على السكان :

تؤثر البيئة سيما المناخ على السكان ، ويعين الانبات ضروب الحياة المختلفة ، وعليه يتوقف الى حد كبير نصيب كل منطقة من الحضارة • ومصداقا لذلك نجد شعوب أفريقيا البدائية تعيش فى الغابات الكثيفة الانبات ، وتقطن الشعوب الزراعية فى مناطق السافانا ، بينما تهيىء الأراضى العشبية الأرض للقبائل التى تمتهن حرفة الصيد أو الرعى •

وبالأحرى نجد على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط شعوبا أمكنها بسبب اعتدال المناخ والانبات احتراف الزراعة من أقدم عصور التاريخ • ويزرع هناك القمح والشعير والزيتون والتين والأعناب • فاذا انتقلنا جنوبا ، نجد الصحراء الكبرى حيث تسود البداوة فى الجهات التى تستمتع بمطر قليل • ويقوم اقتصاد البدو على تربية الأغنام ، وتقتصر الزراعة على الواحات القليلة المتناثرة هنا وهناك •

وتقع جنوب الصحراء أراض شبه صحراوية ، ونجد السكان هناك يعملون فى الرعى ، وتستند معيشتهم على تربية الماشية والأغنام • فاذا انتقلنا أبعد من ذلك صوب الجنوب حيث تتوافر الأمطار نجد السكان يعملون فى الزراعة ، ولكنها زراعة غير مستقرة لعدم انتظام الأمطار • أما حيث تتوافر الأمطار وتستقر الزراعة ، نجد القرى الكبيرة فى كل مكان • وينبىء تاريخ هذه المنطقة عن تكوين ممالك كان لها شأنها قبل الاستعمار الأوربى •

أما المناطق التى يشتد فيها سقوط الأمطار وينتظم فيها الانبات وتنتشر ذبابة التسى تسى ، فيقل عدد السكان ويهبط عدد القرى ، ويعتمد السكان على جمع الطعام والصيد •

وسنفصل ما أجملناه هنا ، فى موضع آخر من هذه الدراسة •

الفصل الثانى

مناطق القارة الأفريقيــة

(١) وادى النيل

١ ـ المظاهر العــامة للجمهورية العربيــة المتحــدة :

اذا كان لكل بلد فى العالم شخصيته المميزة ، فان لمصر مركزا خاصـا بين بلاد العالم كلها . مركزا يضفيه عليها موقعها العجيب .

اذ تتصل حدودها الشرقية بآسيا وعالم الشرق الأوسط . وتتصل جنوبا بفضل النيل بالعالم الأفريقى جنوب الصحراء . وهى تنتسب أخيرا الى دنيـا البحر الأبيض المتوســط ، مركز الأديان العليا والحضارات العظمى ، وتاريخ مصر موغل فى القــدم ، كدولة لها ذاتيتها وخصـائصها الفريدة التى جعلتها نقطة تفاصل الحضارات ، وصــلة الوصل بين المجتمعات الأوربية والأفريقية والآسيوية .

ولقد لبثت معارف العالم عن أفريقيا حقبة طويلة من الزمن ، تـكاد تقتصر على وادى النيل ومصر بالذات .

وتبلغ مساحة مصر حوالى ٣٨٦ر٩٨٠ ميــلا مربعا . بيد أن المساحة المأهولة تبلغ ١٣ر٥٠٠ ميل مربع تقريبا . وفى الواقع ، لولا وجود النيل ، لكانت مصر جزءا من المنطقة الصحراوية الأفريقية الشمالية الشاسعة التى تمتد من المحيط الأطلسى حتى الخليج العربى . فلا بدع والحالة هذه ، أن يصف الجغرافيون مصر بأنها واحة تمتد ٧٥٠ ميلا من الشمال الى الجنوب ويتراوح عرضها بين ١٠ و ١٥ ميلا ، الا فى مناطق الدلتا . بيد أن مصر تمتاز عن أية واحة بشيئين : فيضان النيل السنوى ، والطمى الذى يحمله النهر فيجدد به خصوبة الأرض .

وتكاد مصر أن تخلو من التقلبات الجوية العنيفة التى تلم بمعظم بلاد العالم • ولما كان الانبات يعتمد على ماء الرى وحده ، فقد بذل المصريون جهودهم منذ القدم للسيطرة على مياه النيل وتوجيهها وفقا لاحتياجات الزراعة •

ولا يقتصر دور النيل فى حياة مصر على الناحية الاقتصادية ، بل تجاوزها الى الناحية العنصرية والسياسية ؛ اذ يسر النيل الاتصال بين جميع أجزاء البلاد ، فاختلط السكان بعضهم بالبعض الآخر ، ونتج عن ذلك عنصر واحد ما برح يقطن البلاد منذ أقدام العصور • كما تطلب ضبط موارد النيل ، قيام أول حكومة فى التاريخ البشرى بأسره • وبالأحرى ، لا تعانى مصر مشكلات اختلاف العناصر وتعدد اللغات وتضارب العقائد مثل غيرها من بلاد القارة الأفريقية • وهذا ما يضفى عليها مركزا فذا بين بلاد القارة كلها •

٢ ـ المناطق المصرية الطبيعية :

تنقسم مصر من الناحية الطبيعية الى أقسام خمسة :

الأول ـ الصحراء الغربية •

الثانى ـ الصحراء الشرقية •

الثالث ـ مصر العليا (الصعيد) •

الرابع ـ الدلتا (الوجه البحرى) •

الخامس ـ الفيوم •

ويشغل القسمان الأولان ٩٧٪ من مساحة البلاد وتقطنهما نسبة من السكان تقل عن ٢٪ • وتضم الصحراء الغربية عددا قليلا من الواحات القليلة السكان • بيد أن تعمير الوادى الجديد واستغلال طائفة من المعادن النافعة ، مما يبشر بازدهار الحياة فى الصحراء الغربية • كما أن اقبال الدولة على استثمار آبار النفط والمعادن المكتشفة فى الصحراء الغربية حديثا ، يبشر بالمثل بازدهار الحياة فى تلك الأنحاء التى كانت مواتا حتى عهد قريب • وأهم المعادن المستغلة فى الصحراء : النفط والفوسفات والنترات •

وتمتد مصر العليا (أى الصعيد) من حدود البلاد الجنوبية مع جمهورية السودان حتى مدينة القاهرة • أما الدلتا فتمتد من نقطة تلاقى فرعى النيل

حتى الأبيض المتوسط • وتبلغ مساحتها ضعف مساحة الصعيد وقد أصبحت الدلتا محور نشاط البلاد الاقتصادى بفضل تطبيق الرى الدائم وانشاء طائفة من الصناعات الهامة وبخاصة صناعة الغزل والنسج •

على أن الصعيد يوشك أن يتخذ مكانا مرموقا فى حيـــاة البلاد بفضل كهربة خزان أسوان وتشييد السـد العالى الذى يتيح الرى الدائم لأراضى الصعيد وينشر الصناعات بين أرجائه •

وتعتبر الفيوم منخفضا فى الصحراء الغربية ، يقل مستواه عن سطح البحر • وتكاد الواحة أن تتخصص فى انتاج الفاكهة بأنواعها •

ولا شبهة فى أن استخدام الرى فى الزراعة قد بدأ أول ما بدأ فى مصر ؛ اذ تظهر آثار سكانها الأقدمين ، استعمالهم الشادوف والساقية لرفع المياه من النهر الى الأرض فى أزمنة سحيقة قبل العهد الفرعونى • كما كان المصريون القدماء أول من حفر القنوات • وكانت الزراعة بطريقة الحياض هى الشائعة ، اذ لم يعرف المصريون الرى الدائم الا مؤخرا • ولقد أقامت البلاد سلسلة من مشروعات الرى المختلفة لكفالة الرى لأراضيها ، يعتبر أعظمها بلا جدال ، مشروع السد العالى الذى يوفر حلا مثاليا لمشكلة توفير المياه على مدار السنة لجميع أراضى البلاد القابلة للزراعة •

٣ ــ لمحة عن الاقتصاد المصرى :

كانت الزراعة هى قطب الرحى فى الاقتصاد المصرى ، ولم يكن للصناعة سوى دور ضئيل فى حياة البلاد الاقتصادية • وكانت البلاد تعتمد لسداد وارداتها على تصدير محصول واحد هو القطن ومشتقاته بيد أن هذه الصورة قد تغيرت كلية فى السنوات الأخيرة ، اذ وجهت البلاد عنايتها لارتقاء الصناعات حتى أصبحت تشغل مكانا مرموقا فى حيــاة البـــلاد • وحسبنا أن نعلم أن الصناعات فى بلادنا قد أصبحت تنتشر فى معظم أنحائها ، وباتت البلاد تنتج أنواعا من المصنوعات ما كان يتصور انتاجها ، وفى مقدمتها الصلب وما يتفرع منه من صناعات مختلفة • واقتضى ارتقاء الصناعة تضاعف عدد العمال ، فازداد عدد سكان المدن زيادة جسيمة •

ولم يقتصر ارتقاء البلاد الاقتصادى على النهوض بالصناعة ، بل امتد الى الزراعة ، ويطالعنا فى هذا المجال •

أولا ــ تحديد الملكية الزراعية : اذ أصبح للملكية حد أقصى ، فأمكن بذلك نشر الملكية الزراعية بين أضخم عدد ممكن من الزراع • كما عدلت طرق الاستغلال الزراعي لبث الطمأنينة في نفوس الفلاحين •

ثانيا ــ انشاء المراكز الريفية لارشاد الفلاحين الى الوسائل الحديثة فى الزراعة مثل انتقاء البذور وتخصيص الأراضى لأنسب المحصولات ••• الخ •

ثالثا ــ اقامة المراكز الاجتماعية لتحسين أحوال الفلاح الصحية والثقافية ولهذا أثره الملموس فى زيادة الانتاج •

رابعا ــ تيسير عمليات تمويل المحصولات واقتراض الفلاحين •

٤ ــ جمهورية السودان :

تبلغ مساحة جمهورية السودان ٩٦٧ر٥٠٠ ميل مربع تقريبا • ويمتد السودان من قلب الصحراء الكبرى فى الشمال حيث يجاور مصر ، الى حدود مناطق الغابات الاستوائية جنوبا ، وبعبارة شاملة ، يضم السودان حدوده بقاع النيل الأوسط والأعلى مع استثناء منابع النيلين الأبيض والأزرق • اذ ينبع النيل الأبيض من أراضى الهضبة الاستوائية فى أوغندا وكينيا وتنجانيقا وشرق الكونغو ، وينبع النيل الأزرق من جبال الحبشة •

ويتألف السودان بوجه عام من المناطق التالية :

الأولى ــ الحزام الصحراوى ــ ويقع خط الحدود بين مصر والسودان عند نقطة قبل الشلال الثانى بقليل • وتقع ناحية الغرب الكثبان الرملية للصحراء الليبية • ونجد ناحية الشرق ، أراضى الصحراء النوبية القاحلة ، تمتد الى تلال البحر الأحمر وشواطئه •

وتمتد هذه المنطقة الصحراوية جنوبا حتى الخرطوم تقريبا • أى حتى خط عرض ١٥ شمالا • ويعيش بالصحراء الليبية عدد ضئيل من البدو ، كما تعيش قبائل البجة فى الصحراء الشرقية • ونجد الوادى هنا ضيقا وتنتشر فيه طائفة من القرى والمدن أمثال دنقلة وكريمة وأبو حمد وبربر وعطبرة وشندى • وتنتشر الشلالات فى مجرى النيل الى وادى حلفا الأمر الذى يعرقل الملاحة النهرية ، ويجعل السكك الحديدية دعامة وسائل الاتصال •

الثانية ـ منطقة السهب ـ تختفى الأراضى الصحراوية تدريجيا بين خطى العرض ١٤ و ١٥ شمالا ، وتغزر النباتات فيتكاثر السكان بالتالى وتبدو الحياة أسخى وأعظم تنوعا • ونجد شمال مدينة الأبيض ، عديدا من القبائل العربية نصف البدوية ، وتتألف ثرواتها من الجمال وقطعان الأغنام والماعز ، وتتبع فى تنقلاتها حركة الأمطار نحو الجنوب ، ثم تجاه الشمال بين شهرى يونية وأكتوبر • وتمكث بالواحات خلال أشهر الجفاف تجمع الصمغ العربى الذى يعتبر ثانى محصولات السودان بعد القطن •

وبالأحرى ، لا توجد بالحزام السهبى زراعة دائمة ، عدا الجزيرة وغيرها من الأراضى التى تحظى بمشروعات الرى الحديثة ، حيث تنتظم الزراعة •

الثالثة ـ منطقة السافانا ـ تتزايد الأمطار الصيفية جنوب الأبيض وسنار ، ويصبح الانبات أكثر غزارة • وهنا تعم الزراعة • ونظرا لانتظام جريان النهر دون عائق ، تسهل المواصلات بما يتبع ذلك من اختلاط العناصر والأجناس وتأثرها بعضها بالبعض الآخر •

ونجد هنا ألوانا مختلفة من الاستغلال الاقتصادى • فان ثمة أقواما يشتغلون بالصيد وآخرين بالرعى ، وطائفة تمتهن الزراعة وخاصة الأذرة والسمسم •

الرابعة ـ منطقة الجنوب ـ يتكون جنوب السودان من حوض ضخم ضحل يقع على سطح الهضبة الأفريقية الكبرى • ويخترقه بحر الجبل بعد تركه أوغندا ليتصل ببحر الغزال وغيره من فروع النيل الثانوية التى تنبع من خط تقسيم المياه الواقع بين حوض الكونغو والنيل •

وتوجد فى قلب جنوب السودان منطقة مستنقعات هائلة ، لعلها أضخم مثيلاتها فى العالم ، وتعرف ب « السد » وتتراكم بها النباتات التى تعرقل المواصلات ، وتسد مجرى النهر فيضيع جزء كبير من مياهها بالتبخر سدى •

وما يزال معظم سكان هذه المنطقة يعيشون على الفطرة ، الا أن الحكومة السودانية تبذل جهودا صادقة لرفع مستواهم ليلحقوا باخوانهم الشماليين •

* * * * *

(٢) بلاد المغرب

لم يغال العرب فى تسميتهم بلاد شمال أفريقيا ب « جزيرة المغرب » اذ يمكن اعتبار البلاد الثلاثة : مراكش والجزائر وتونس من عدة وجوه ، بمثابة جزيرة عزلت عن بقية العالم • فانها تحد غربا بالمحيط الأطلسى ، وجنوبا بفيافى الصحراء الكبرى • وما برح البحر الأبيض المتوسط يوحد منذ القدم بين أجزاء أفريقيا الشمالية فكان أن توحدت العادات والطباع بين السكان • واذا كانت المنطقة قد خضعت لكثير من الغزاة ، الا أن ثمة غازيا واحـــدا قد خلف وراءه اللغة العربية والاسلام •

والمنطقة عبارة عن هضبة عالية يعظم اتساعها فى اتجاه الغرب ، بينما تضيق ناحية الشرق ، وسطحها مغضن • وثمة حاجزان على جانبيها يتمثل الشمالى فى البحر الأبيض المتوسط والجنوبى فى الصحراء القاحلة • وبالأحرى؛ يمر المسافر من شواطىء البحر الأبيض فى الشمال الى الجنوب بسلاسل جبلية يتلو بعضها البعض الآخر وتقطعها هضـــاب تبدأ من شطآن البحر الأبيض الغزيرة المياه نسبيا ، ثم يرى الجبال الشاهقة تكسوها الثلوج • ثم يصل الى أحواض الأنهار الصغيرة التى جف ماؤها ، وينتهى به المطاف أخيرا الى الصحراء القاحلة •

ويتيح ترتيب السلاسل الجبلية ، تقسيما طبيعيا للمنطقة بأسرها :

ففى الغرب ــ فى مراكش ــ تقع جبال الأطلس الكبرى ، حيث ترتفع بعض قممها الى اثنى عشر ألف قدم • ويقع جنوبها منخفض مثلث الأضـلاع يعرف باسم « السوس » ، وهو وادى نهر السوس • وفى الجنوب توجـــد سلسلة أخرى من الجبال أقل من السابقة ارتفاعا بكثير • وتقع فى الشمال ، سلسلة من جبال أطلس ، توازى الأولى فى خط سيرها وتعرف بجبال أطلس الوسطى ، ويوجد منخفض « مولايا » بين هاتين السلسلتين • وتفصل الأطلس العليا عن الأطلس الوسطى ، هضـــبة عريضة يبلغ ارتفاعها ألف قدم فى المتوسط • ويستخدم الفلاحون المياه التى تنحدر من الجبال بعد ذوبان الثلوج فى رى أراضيهم • وتنخفض الأراضى كلما اقتربنا من الشاطىء ثم ترتفع مرة أخرى فى منطقة الريف •

وبالمثل ؛ يتجه خط سير الوديان مع الجبال فى كل من الجزائر وتونس •

وتستمتع بلاد شـــمال أفريقيا عامة بمناخ البحر الأبيض المتوسط • وتهطل الأمطار شتاء • ويمتاز الشاطىء المراكشى بمرور تيار كنارى البارد الذى يتجه من الشمال الى الجنوب ، فتهبط من ثم درجة الحرارة صيفا وينتشر الضباب ، وتسقط أمطار صيفية قليلة •

وتتوافر على سفوح الأطلس الأعلى والأطلس والأوســط والريف وفى الجزائر الشرقيـــة ، غابات أشجار الفلين والسنديان والصنوبر وغيرها ، الى جانب مساحات واسعة من الأعشاب • ويتوافر هنا نبات الاسبارتو وله أهمية اقتصادية ، اذ يستخدم فى صناعة الورق •

وتتيح الحرارة وصفاء الجو عنصرين ضروريين للانبات • ومن ثم تجود الفواكه والغلال حيث يتوافر الماء ويعتبر القمح والشعير من أهم أنواع الغلال • والعنب هو فاكهة شمال أفريقيا الأساسية ، ومنه يستخرج النبيذ سيما فى الجزائر • ويتكاثر الأغنام والماعز فى جميع الأنحاء ••• وتوجد المعادن النافعة بكثرة وبخاصة الحديد والفوسفات •

وينقسم شمال أفريقيا الى أربع وحدات سياسية هى :

المغرب ـ الجزائر ـ تونس ـ ليبيا ـ وسنعرض لمشكلاتها الاقتصادية فى موضع آخر من هذه الدراسة •

* * *

(٣) أفريقيـــا الغربيـــة

يكون غرب أفريقيا جزءا مميزا من القارة • سواء من الناحية الجغرافية أو السياسية •

ويتأتى تحديد المنطقة جغرافيا بأنها تمتد حوالى ١٧٥٠ ميـــلا صوب الشرق من أقصى نقطة تقع غرب القارة (رأس فرد قرب دكار) حتى جبال الكاميرون التى يصل ارتفاع بعضها ١٣٫٣٥٠ قدما • وتحد المنطقة جنوبا بخليج غينيا ، الذى هو جزء من المحيط الأطلسى •

وتتجه شواطىء أفريقيا الغربية شرقا وغربا • وتمتد المناطق النباتية بمحاذاة الشاطىء تقريبا • وتسود الغابات والسافانا المنطقة الى مسافات تبعد

عن الشاطىء ستمائة أو سبعمائة ميل . ثم يختفى مظهر الحياة النباتية بعد ذلك تدريجيا حتى تلتقى بالصحراء .

وكان معظم المنطقة يخضع ـ حتى وقت قريب ـ للسيطرة الفرنسية تحت اسم « أفريقيا الغربية الفرنسية » . ثم انبثقت عنها طائفة من الدول سنعرض لأحوالها ومشكلاتها الاقتصادية فى فصل تال . وتضاف اليها البلاد التى كانت خاضعة لبريطانيا ثم استقلت عنها مثل غانا وسيراليون ونيجيريا ، فضلا عن دولة ليبيريا . وما تزال البرتغال واسبانيا تتشبثان بمستعمراتهما فى أفريقيا الغربية وتتألف من : غينيا وساوتومى وبرنسيب البرتغالية وجزائر فرينانذوبو وآنولين الاسبانية .

وتشارك أفريقيا الغربية بقية أنحاء القارة جنوب الصحراء فى جميع مظاهرها . فان ثمة الهضاب الهائلة المألوفة فى تلك الأنحاء ، هضابا تضم أرضا مسطحة أو متموجة قليلا . بيد أن ارتفاع الهضاب هنا يقل بصفة عامة عن ارتفاعها فى معظم أجزاء أفريقيا الاستوائية ، اذ يتراوح بين خمسمائة وألف قدم فوق مستوى سطح البحر . على أن الارتفاع يصل الى ١٥٠٠ قدم فى البلاد الشمالية المجاورة للصحراء . ويقع جنوب هذه الجبال ، منخفض ضحل ، كان فى عهد سحيق بحرا ثم تحول الى بحيرة ينعطف منها نهر النيجر صوب الشمال مارا بمدينة تيمبوكتو . والى الغرب ، ثمة هضبة منخفضة ، تفصل حوض نهر النيجر الأوسط عن حوض نهر السنغال . والى الشرق توجد بالمثل هضبة أخرى تفصل النيجر عن بحيرة تشاد .

ويمكن تقسيم أفريقيا الغربية الى خمس مناطق فرعية هى :

الأولى ـ السودان الغربى .

الثانية ـ أراضى الغابات الغربية وتمثلها ليبيريا وسيراليون بصفة خاصة .

الثالثة ـ حزام غابة غينيا الوسطى وتشمل جمهوريات غانا وساحل العاج وداهومى .

الرابعة ـ حزام الغابة الشرقية فى نيجيريا الجنوبية .

الخامسة ـ نيجيريا الشمالية .

ويلاحظ أن مستوى الانبات ، يقل كلما اتجهنا شمالا ، ويشتد حوالى الشواطىء سيما فى المرتفعات ٠

(٤) أفريقيا الشرقية

يتسع الجزء الأعظم من هضبة أفريقيا الشرقية على ارتفاع يزيد على أربعة آلاف قدم فوق سطح البحر ، بل قد يتجاوز الارتفاع ستة آلاف قدم فى أقسام كبيرة من كينيا ٠

وبديهى أن يعتدل مناخ المنطقة تبعا لارتفاعها ٠ لكن ترتب على هذا الاعتدال ، اقبال الأوربيين على استيطان كينيا بالذات ٠ فكان أن نشب فيها صراع مرير بين أهالى البلاد والدخلاء من الأوربيين وغيرهم حول أوضاع البلاد الاقتصادية والسياسية ٠ وما هذا الصراع فى الواقع الا مظهر من مظاهر صراع أفريقيا ضد الاستعمار الأوربى ٠ الا أنه يتخذ فى كينيا وغيرها من المناطق المعتدلة المناخ ، طابعا حارا بسبب الاستيطان الأوربى باعداد ضخمة٠

وتختلف منطقة أفريقيا الشرقية عن بقية مناطق أفريقيا الأخرى جنوب الصحراء فى عدم تحكم أحواض الأنهار فيها ٠ اذ يوجد عوضا عنها شبكة من المجارى المائية الصغيرة يتحد بعضها مع البعض الآخر لتكون أنهارا ذات أهمية محلية ٠ وهذا باستثناء هضبة البحيرات حيث ينبع النيل الأبيض ٠

ويتغير مناخ أفريقيا الشرقية وفقا لمناطقها الفرعية :

١ ـ تتصف أراضى الشواطىء ابتداء من مباسا على خط عرض ٤ جنوب الاستواء حتى نهاية حدود موزمبيق (التى تسيطر عليها البرتغال) بشدة الحرارة ورطوبة الجو ٠

٢ ـ يتغير الجو تغيرا جوهريا وسريعا للغاية كلما اتجهنا شمال مباسا ، اذ تسود المظاهر المناخية الصحراوات الشمالية ٠ ومصداقا لهذا تهبط كمية الأمطار من ٤٠ بوصة فى مباسا الى ٢٠ بوصة على حدود جمهورية الصومال الجنوبية ، وتهبط الى أكثر من ذلك على الحدود الشمالية وفى جيبوتى ٠

٣ ـ تعتدل درجة الحرارة على هضاب كينيا والحبشة وتنجانيقا ٠

وما يزال معظم مناطق شرق أفريقيا يرزح تحت أثقال الاستعمار وان كانت جذوة الحركة الوطنية يشتد أوارها يوما عن آخر ٠٠٠

وتنقسم أفريقيا الشرقية سياسيا الى :

أولا ـ أثيوبيا وتشتمل على اريتريا ، (وتتمتع بالاستقلال) ٠

ثانيا ـ جمهورية الصومال (وقد أصبحت تشمل منطقتى الصومال البريطانى والايطالى السابقتين) ٠

ثالثا ـ منطقة تخضع للبرتغال (موزمبيق) وتشغل مساحة ضخمة قدرها ثلاثمائة ألف ميل مربع تقريبا من السهل الساحلى والهضبة المجاورة له حتى المشارف الدنيا لنهر الزمبيزى ٠

رابعا ـ أفريقيا الشرقية البريطانية وتضم الوحدات التالية :

١ ـ أوغندا ـ ويقع معظمها على هضبة البحيرات على ارتفاع يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٤٠٠٠ قدم ٠ وتتمتع البلاد بأحوال مناخية طيبة تتيح تقدم الزراعة ٠ ونجد بالفعل زراعة القطن مزدهرة ازدهارا عظيما ٠

٢ ـ كينيا ـ تتسم أحوالها المناخية بالتنوع ٠ وتضم أراضى منخفضة ومرتفعات ، الأمر الذى يتيح لها زراعة أنواع شتى من النباتات ٠ بالاضافة الى ثروات البلاد المعدنية ٠

٣ ـ تنجانيقا ـ وتقع على هضبة تمتد من البحيرات حتى المحيط الهندى ، وتمتد من خط عرض ١٢ جنوب خط الاستواء ٠ لكنها تمتاز باعتدال مناخها بسبب ارتفاعها ، وتزدهر زراعتها تبعا لذلك ٠ اذ يزرع الأرز وقصب السكر والقطن بالاضافة الى الشاى والبن ٠ وتنتج البلاد أنواعا من شتى المعادن فى مقدمتها الذهب والماس والقصدير ٠٠٠ الخ ٠

٤ ـ زنجبار ـ تشتمل على جزيرتى زنجبار وبمبا ، وتبلغ مساحتها حوالى ٦٤٠ ميلا مربعا ٠ وكانت مركزا هاما للتجارة العربية وللتبشير بالاسلام فى أنحاء أفريقيا الشرقية ٠

(٥) أفريقيـــا الاستوائية

تتطابق أفريقيا الاستوائية بوجه عام مع حوض الكونغو ، ومع المنطقة الواقعة بين مصب الكونغو وجبال الكاميرون • وتشتمل سياسيا على جمهورية الكونغو (ليوبولدفيل) بأسرها ، وجمهورية الكونغو الأوســـط وعاصمتها (برازفيل) • كمـــا تشتمل على جمهورية جابون وعلى الكاميرون الفرنسى (سابقا) وعلى الجزء الجنوبى من أوبانجى شارى • وتقدر مساحة أفريقيـــا الاستوائية بـ ٦ر١ مليون ميل مربع •

ويمر خط الاستواء بقلب هـــذه المنطقة الضخمة • على أن أفريقيـــا الاستوائية بالمعنى المفهوم من هذا الاصطلاح ، لا تمتد بامتداد خط الاستواء عبر القارة بأسرها ؛ اذ يتألف شرقيها من هضاب تقع عليها بلاد مثل كينيا وتنجانيقا وأوغندا ، فتختلف بالتالى اختلافا جوهريا عن البلاد التى تسودها مظاهر المناخ الاستوائى •

وتهطل الأمطار فى هذه المنطقة على مدار السنة • وتشتد نسبة الأمطار كلما اقتربنا من مركز المنطقة الذى يقع على خط عرض ٣ شمال خط الاستواء . والتغيرات ضئيلة فى درجات الحرارة ، اذ تتراوح النسبة بين ستين وثمانين بوصة ، ولا يتجاوز عادة الفارق بين أشد شهور السنة حرارة وأشدها برودة، ثلاث درجات أو خمس درجات •

وتحتل الغابات الاستوائية قلب منطقة أفريقيا الاستوائية • وتوجـــد على طول الشواطىء ـ سيما شمال رأس لوبيز ـ مستنقعات متسعة الأرجاء يصعب اجتيازها •

والواقع أنه ما تزال فى أفريقيـــا الاستوائية مناطق واسعة لم يصل اليها الرواد حتى الآن •

وتضم أفريقيا الاستوائية عدة جماعات عنصرية :

١ ـ قبائل الأقزام التى ما تزال تحتفظ عامة بحياة طابعها التنقل والترحال فى الجزء الغربى من المنطقة الاســـتوائية • وهى تعزف عن الاختـلاط بغيرها من القبائل •

٢ ـ ويحتشد فى شمال المنطقة سكان من أصل يجمع بين العنصرين الحامى والزنجى ، ويحترفون الزراعة أساسا •

٣ ــ ينتشر عنصر البانشو فيما خلا ذلك من بقية أفريقيا الاستوائية ويقيم في معظم الأحوال في قرى كبيرة متباعدة • ولقد شيد هؤلاء البانشو قبل الاستعمار الأوربي امبراطوريات ضخمة ، كانت امبراطورية الكونغو احداها ، وقد ظلت قائمة حتى وصول البرتغاليين الى هذه المنطقة في ابان القرن الخامس عشر •

ولا شك أن لأفريقيا الاستوائية ذكريات مريرة عن الاستعمار الأوربي • اذ يقدر ما حملته فرنسا من العبيد خلال ثلاثمائة سنة بحوالى اثنى عشر مليون فرد من مستعمراتها الخاضعة لها في هذه المنطقة • ولا شك أن البرتغال قد باعت أكثر من ذلك كثيرا من سكان مستعمراتها الاستوائية ، والمثل يقال عن أسبانيا •

وتعتبر جمهورية الكونغو (ليوبولدفيل) المنطقة السياسية الوحيدة التي يقسمها تقريبا خط الاستواء • وتبلغ مساحتها حوالى ٩٠٢ر١٥٣ ميلا مربعا أي ثمانين ضعفا من مساحة بلجيكا • وجمهورية الكونغو بصفة عامة ، عبارة عن منخفض ضحل يقع على سطح الهضبة الأفريقية الكبرى • ومن ثم نجد معظم وسط البلاد لا يجاوز ارتفاعه ١٦٠٠ قدم عن سطح البحر • وتضم جمهورية الكونغو ثروات طائلة سيما في اقليم كاتنجا الذى تغرى ثروته المعدنية الضخمة المستعمرين بالتشبث بابقائه خاضعا لاستغلال الشركات الأوربية على اختلاف جنسياتها •

* * *

(٦) أفريقيـــا الوسطى

تمتد أفريقيا الوسطى من شواطىء أنجولا (المستعمرة البرتغالية) على المحيط الأطلسي حتى المحيط الهندى ، على طول الجزء الجنوبي من موزمبيق وهي بالمثل مستعمرة برتغالية •

ووسط أفريقيا عبـارة عن حـزام يقع من ناحية الشمال بين غابات الكونغو الاستوائية وهضبة أفريقيا الشرقية الشديدة الارتفاع ، وبين اتحاد جنوب أفريقيا من ناحية الجنوب ••• وتكاد المنطقة أن تقع بكاملها في حوض نهر الزمبيزى • وتنقسم سياسيا الى أنجولا البرتغالية غربا واتحاد روديسيا ونياسالند •

وقد بدأ الاستعمار يدخل المنطقة عام ١٤٨٢ وقتما استولى البرتغاليون على أنجولا • ثم تلاهم البريطانيون الذين استطاعوا وضـــخ يدهم على بقية المنطقة بفضل جهود رودس الاستعمارية •

وفيما يلى لمحة عن أقسام المنطقة :

أولا ـ روديسيا الجنوبية :

تتكون روديسيا الجنوبية من هضبة عالية يجاوز ارتفاعها أربعة آلاف قدم فوق سطح البحر ، وتمتد من الجنوب الغربى الى الشـــمال الشرقى • وتنصرف مياه الجانب الشمالى من الهضبة فى نهر الزمبيزى كما تنصرف مياه الجانب الجنوبى فى نهر لبمبوبو • وحشائش السافانا ، وهى مظهر الانبات الطبيعى فى الهضبة العليا • ثم تأخذ الأشجار فى التزايد كلما هبطت الهضبة، الى أن تصل الى الغابات الكثيفة فى أراضى الزمبيزى الواطئة ، ويتوافر فيها خشب الماهوجنى •

ويستأثر المزارعون الأوربيون بالأراضى المرتفعة بصفة خاصة ويزرعون بها الغلال (سيما القمح) وتربى الماشية ، وفيها صناعة مزدهرة لمستخرجات الألبان واللحوم ، تصدر على نطاق واسع ، ويصدر البرتقال الى أوربا ، كما تنتج المزارع الأوربية القطن والفول السودانى والخضروات •

ويمتلك الأوربيون مصـــادر الثروة المعدنية • وتنتج مناجم روديسيا الجنـــوبية كميـــات طيبة من الفحم والذهب والنحاس والكروم • ويتجمع المستعمرون الأوربيون فى المدن حيث يكونون نصف سكان المدن الكبرى • ويتدفق المهاجرون الأوربيون الى روديســـيا الجنوبية بمعدل يصـــل الى عشرين ألفا ســنويا ، وذلك لغنى البـــلاد الزراعى والمعدنى • ويستخدم الأوربيون نصف سكان المنطقة من الأفريقيين أجراء لديهم ، ويعيش النصف الباقى فى أماكن خصصت لهم لا يسمح لهم بتجاوزها •

ثانيا ـ روديسيا الشمالية ونياسالند :

تتألف ثروة روديسيا الشمالية من المعادن أساسا ؛ اذ تقدر احتياطياتها بأربعمائة مليون طن من النحاس الخام الذى تصل نسبة المعدن فيه الى ٥٪ •

كما يضم جوف الأرض مقادير هائلة من الزنك والفضة • ومن ثم تتجه جهود الشركات البريطانية الى استثمار ثروات البلاد المعدنية الطائلة •

ثالثا ـ أنجولا :

مستعمرة برتغالية فى غرب القارة • وتمتد من نهر كونين فى الجنوب الى مصب نهر كوانجو فى الشمال • وتبـلغ مسـاحة أنجولا أقل قليلا من نصف مليون ميل مربع ، ويقل عدد السكان عن خمسة ملايين • ويتكون قلب البلاد من هضبة عالية تجتازها السكك الحديدية من بنجولا وخليج لوبيتو، الى كاتانجا فى جمهورية الكونغو •

وتنتسب أنجولا الى منطقة مراعى السافانا • ومن ثم فان تربية الماشية هى حرفة البلاد الأساسية •

وأنجولا فى حالة تأخر شديد • ولم يبذل البرتغاليون فيها الجهود التى بذلتها الدول الاستعمارية الأخرى لاستثمار ثروات مستعمراتها • على أية حال، يحصل البرتغاليون على معظم احتياجاتهم من القطن من أنجولا •

* * *

(٧) أفريقيـــا الجنوبيـــة

١ ـ لمحة تاريخية :

بدأ الاستعمار الغربى لأفريقيا الجنوبية عام ١٦٥٢ ، وقتما أنشأ جان فان ريبيك Jan Van Riebaek الهولندى الجنسية ، مستعمرة على شواطىء خليج تابل Table Bay • ولقد اتخذ المستعمرون منذ بداية الأمر من الأهالى الهوتنتوت عبيدا لهم ، ومن الملايين المستوردين من الملايو وأندونيسيا عمالا • وأخذت المستعمرة فى الامتداد على مر القرون •

وفى سنة ١٧٩٥ احتل الانجليز رأس الرجاء الصالح ، ثم توسعوا من جهتهم فى الاستيلاء على مناطق فى أفريقيا الجنوبية ، فكان أن اصطدموا بسكان أفريقيا الجنوبية البيض (من أصل هولندى) فى حرب البوير الأولى (١٨٨٠ ـ ١٨٨١) التى أسفرت عن هزيمة البريطانيين •

واصطدموا بهم مرة أخرى فى حرب البوبر الثانية ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢ التى أسفرت عن استسلام البوبر (سكان أفريقيا من البيض الهولنديين) • وفى عام ١٩١٠ تكون اتحاد جنوب أفريقيا وأصبح عضوا فى الكومنولث البريطانى، لكنه انفصل عام ١٩٦١ بسبب اصرار حكومة الاتحاد على اتباع سياسة التمييز العنصرى •

٢ ـ التكوين الطبيعى :

يتكون جنوب أفريقيا من هضبة ضخمة مركزية ، تفصلها عن شواطىء المحيطين الهندى والأطلسى أراض واطئة تختلف فى اتساعها من مكان الى آخر • ويقع الجزء الأعظم من الهضبة فى نطاق حوض نهر الأورانج مع فرعه ، نهر الفال • ولا يستثنى من ذلك سوى الجزء الشمالى من الترنسفال الذى يقع فى نطاق مصب نهر لبمبوبو • وتقع هذه الهضبة فى نطاق ما يسمى « حزام الرياح التجارية » • وتسقط الأمطار صيفاً ويشتد سقوطها فى الأجزاء الشرقية العليا ، حيث تتجاوز كمية المطر ٣٠ بوصة سنويا •

والى الشمال من البلاد فى جنوب غرب أفريقيا ، نجد منطقة صحراية •
وعلى أساس اللمحة السالفة الذكر نحدد المناطق النباتية الآتية بصفة خاصة :

الأولى ـ منطقة الرأس ـ تلك المنطقة هى أساسا منطقة الأمطار الشتوية. وتتوافر فيها الأمطار الى درجة تتيح الانتاج الزراعى الوفير • والمنطقة عبارة عن رواب جبلية تتخلل الوديان أو السهول •

وتستخدم مزارع هذه المنطقة فى انتاج القمح بصـــفة خاصة • لكن لا يزرع من المساحات سوى نصفها سنويا ، ويترك الباقى بورا ليزرع السنة التالية • على أن مستوى الانتاج أقل كثيرا من مستوى الانتـاج فى البـــلاد المتخصصة فى انتاج القمح ، الأمر الذى يدعو الحكومة الى فرض رسوم جمركية عالية على القمح الأجنبى حماية للانتاج المحلى •

الثانية ـ منطقة جافة جنوبية غربية • تختلف هذه المنطقة عن المنطقة السالفة الذكر من ناحية عدم كفاية الأمطار للزراعة • وتشمل كثـــيرا من سلاسل جبلية تتخللها وديان فى طليعتها وادى نهر أوليفانت فى الشمال ونهر

بريد وفروعه فى الجنوب • ويمتاز هـذان النهران بجريان مائهما على مدار السنة ، الأمر الذى يتيح استخدامهما فى الرى خلال موسم الصيف • وهـذا ما يتيح زراعة الواديين بالفاكهة وبخاصة العنب والتفاح والبرقوق • وتجود زراعة التبغ • ولما كانت فاكهة المنطقة تثمر فى الشتاء ، (لأن المنطقة تقع جنوب خط الاستواء) أمكن تصدير الانتاج الى أوربا •

الثالثة ـ منطقة الســاحل الجنوبيــه ـ تلك هى المنطقة التى يتم فيها الامتزاج التدريجى بين نوع المطر الشتوى ونوع المطر الصيفى • ومن ثم تشتد الأمطار فى بعض أجزاء المنطقة بحيث تصبح عاملا من عوامل تعرية الأرض • أما حيث تعتدل الأمطار فيزداد انتاج الأرض كثيرا •

وتشتهر المنطقة بزراعة الشوفان والبطاطس ، ثم القمح بدرجة أقل • وتنمو الحشائش الكثيفة فى الأجزاء التى يشتد فيها سقوط الأمطار ، ممـــا يؤهلها لتكون مراعى ممتازة للماشية •

بيد أنه مهما يكن من أمر صـــلاحية جنوب أفريقيــا للزراعة ، فان المستعمرين الأوربيين ما برحوا يبذلون معظم نشاطهم فى استثمار ثروة البلاد المعدنية سيما الذهب الذى ما برحت ترتكز عليه أوجه نشاط البلادالاقتصادى • ومصداقا لذلك ؛ تكون صادرات الذهب نصف مجموع صادرات البلاد ، وتكون صادرات الماس عشرها تقريبــا • بل لقد بلغت صادرات الذهب قبل الحرب الأخيرة حوالى ثلثى مجموع صادرات البلاد • وان مركز الذهب فى اقتصاديات جنوب أفريقيا ، هو الذى يدفع الى تأخرها الزراعى •

وسنعرض لاقتصاديات تلك البلاد فى الفصول التالية •

الفصل الثالث

صورة مجملة للاقتصاد الأفريقى

١ ـ الزراعة ومشكلة المياه :

الزراعة هى السمة الغالبة على الاقتصاد الأفريقى فان منها تستمد غالبية السكان معاشها ، وهى قطب الرحى فى أوجه النشاط الاقتصادى بأسرها ٠

وتتمتع الزراعة فى أفريقيا بتوفر الحرارة الضرورية للانبات فى معظم أجزاء القارة ٠ ومن ثم يصبح توافر المياه ، أهم العناصر الضرورية لازدهار الزراعة ٠ ومصداقا لذلك ، لا نجد سوى ٣٦٪ من مساحة أفريقيا يتمتع بمناخ رطب يساعد على قيام الزراعة ، فى حين أن الـ ٦٤٪ الباقية جاف ، ومنها ١٦٪ أرض صحراوية و ٢٦٪ قحل و ٢٢٪ شبه قحل ٠

ولا يرجع السبب الأساسى فى مشكلة المياه فى أفريقيا الى قصور الأمطار ، كما يتبادر الى الأذهان لأول وهلة ؛ اذ تسقط كميات ضخمة على الهضاب تتراوح بين ٧٥٠ ملليمترا و ١٢٠٠ ملليمتر سنويا ٠ لكن يكمن السبب الأساسى فى طابع هذه الأمطار الموسمى وتعرضها للتغير من سنة الى أخرى ٠ ولا يعنى هذا عدم جدوى استخدام طريقة الزراعة بالأمطار فى المناطق الجافة ، وان كان عدم انتظامها يقلل الى حد بعيد من المساحة الصالحة للزراعة ويعرضها للخطر حيث لا يتوافر الرى ، كما يحد من تربية المواشى على نطاق مثمر ومن عملية تنوع المحصولات ٠ ذلك لأنه لا يتوافر الرى لزراعة تلك المحصولات التى لها فترة قد تتداخل مع فصل الجفاف ٠

ففى المناطق التى تتمتع بمناخ الأبيض المتوسط (أى حيث تسقط الأمطار شتاء وتقل نسبة التبخر بالتبعية لقلة الحرارة نسبيا) ، نجد أن أمطارا يتراوح معدلها بين ٢٥٠ و ٣٠٠ ملليمتر ، تكفى للزراعة ٠ بينما تحتاج مناطق أخرى بسبب اشتداد حرارتها وشدة التبخر بالتالى الى ٤٠٠ ملليمتر لكفالة الزراعة

بالأمطار • وثمة منـــاطق أخرى تشتد فيها درجة الحرارة ، فتحتاج لكفالة الزراعة من ثم الى كمية من الأمطار تزيد على معدل ٧٠٠ ملليمتر •

٢ ـ المراعى والغابات :

١ ـ المراعى :

لما كان الجانب الأعظم من مساحة أفريقيا شبه قاحل لا يصلح للزراعة ، فقد أصبح يستخدم فى الرعى بصفة أساسية • فلا عجب والأمر كذلك ، أن تصبح نسبة الماشية والأغنام ـ سيما الماعز ـ فى أفريقيا ، أعلى نسبة فى العالم ان قورنت بعدد سكان القارة • وتربى الأغنام والماعز فى جميع أنحاء القارة عدا المناطق المملوءة بذباب تسى تسى وتقع حول خط الاستواء ، وتكون نصف مساحات القارة جنوب الصحراء •

بيد أن ازدياد عـــدد المواشى ، لا تصـاحبه زيادة مماثلة فى المنتجات الحيوانية • فان القارة الأفريقية ، عكس ما يظهر للباحث لأول وهلة من أقل بلاد العالم انتفاعا بمواشيها ومنتجاتها •

ويرجع ذلك الى عدة عوامل فى طليعتها :

أولا ـ جهل السكان بالطرق الحديثة لتربية الماشية -

ثانيا ـ عدم عنايتهم بالانتفاع بمنتجاتها •

ثالثا ـ حرصهم على ابقائها مظهرا للثراء والاعتبار الاجتماعى •

رابعا ـ انتفاء فكرة الاتجار بلحومها وأوبارها وألبانها •

وليس أدل على قصور الافادة من الثروة الحيوانية الأفريقية من وجود دولة وحيدة فى القارة تستفيد منها هى اتحاد جنوب أفريقيا (أو بالأحرى سكانه البيض) • وهناك تكون المنتجات الحيوانية نصف الصادرات الزراعية •

وفى الواقع ، يستهلك محليا ، الجانب الأعظم من المنتجات الحيوانية • بل يكاد أن يستهلك هذا فى أماكن الانتاج ذاتها ، والقليل منها يتجه الى المدن • على أن ثمة بلادا فى أفريقيا فى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة ، تستورد مقادير ضخمة من المواشى ومنتجاتها بسبب افتقارها الى المراعى ، لتخصص سكانها فى الزراعة الكثيفة •

ويكاد أن يقتصر تصدير منتجات الماشية ، على الجلود من عدد من بلاد أفريقيا • والصوف من اتحاد جنوب أفريقيا • أما فيما عدا ذلك ، يستورد معظم أقطار أفريقيا اللحوم ومنتجات الألبان من خارج القارة ، على الرغم من عظم الثروة الحيوانية الأفريقية •

٢ ـ الغابات :

على الرغم من ضخامة مساحة الغابات الأفريقية ، وكونها حوالى ٢١٪ من مجموع مساحات الغابات فى العالم ، لا تشغل منتجات الغابات سوى نسبة ضئيلة من الاقتصاد القومى الأفريقى •

ويعزى ذلك الى أن ٦٥٪ من غابات أفريقيا من النوع الكثيف الذى لا يمكن اختراقه ، أما النسبة الباقية ، وهى الغابات المطروقة ، فلقد اشتد استغلالها فى الماضى ، فكان أن اتجهت السياسة الاقتصادية الحالية الى تقييد الاستثمار بغية المحافظة على البقية الباقية من الغابات التى توشك على الفناء •

وثمة عامل آخر مداره أن كثيرا من الغابات يحتوى على أشجار صلبة يعسر استغلالها • كما أن بعض أنواع الأخشاب الأفريقية لم تألفه أسواق الاستهلاك بعد •

وأخيرا تقف صعوبة المواصلات (سواء النهرية أو الافتقار الى السكك الحديدية والطرق البرية الحسنة) دون حسن استثمار الغابات الأفريقية •

وتنعكس الصعوبات السالفة الذكر على انتاج أفريقيا من الأخشاب • اذ يبلغ الانتاج فى المتوسط حوالى مائة مليون متر مكعب أى ٦٪ من مجموع الانتاج العالمى • فى حين تضم أفريقيا ـ كما ذكرنا ـ ٢١٪ من غابات العالم •

وتنتج مناطق أفريقيا الأربع ، وهى : أوغندا واتحاد روديسيا ونياسالند ومنطقة دول أفريقيا الغربية (الفرنسية سابقا) وغانا : تنتج حوالى ٤٣٪ من مجموع انتاج القارة من الأخشاب • ويتألف تسعون فى المائة من انتاج الأخشاب من النوع الذى يستخدم وقودا ، أما الأخشاب التى تستخدم فى الصناعة فلا تؤلف سوى ١٠٪ من مجموع الانتاج ، وتنتجها : مالى وغانا واتحاد جنوب أفريقيا ونيجيريا والكنغو •

ولم تنشأ صناعات للافادة من ثروات الغابات مثل صناعة الورق ، الا فى اتحاد جنوب أفريقيا ٠

وعلى الرغم من موارد أفريقيا الواسعة من الغابات ، فانها تستورد مقادير ضخمة من منتجاتها وذلك للعوامل السالفة الذكر ، وأهم الأقطار المستوردة الجمهورية العربية المتحدة ، وتستورد بصفة خاصة من خارج القارة ، الأصناف الثمينة من الأخشاب لصناعة الأثاث ولب الخشب لصناعة الورق ٠

٣ ـ التعدين :

تستغل المعادن فى أفريقيا على نطاق واسع نسبيا ، ما خلا فى البلاد الواقعة شرقها ، وأهم البلاد المنتجة : الكونغو ، واتحاد روديسيا ونياسالند وأفريقيا الجنوبية الغربية ، واتحاد جنوب أفريقيا ٠ وتنتج هذه البلاد فيما بينها ٧٦٪ من مجموع انتاج القارة المعدنى ٠

ويلاحظ أن الجزء الأعظم من الانتاج الأفريقى يصدر الى خارج القارة ٠ ويرد ذلك الى حرص الدول الاستعمارية على ابقاء مستعمراتها مصدرا للمواد الأولية ٠

٤ ـ مصادر الطاقة المحركة :

يعتبر نصيب أفريقيا من مصادر الطاقة انتاجا واستهلاكا ، أقل نسب بين قارات العالم ٠٠٠ اذ تقدر احتياطياتها من الفحم بحوالى ١٪ من الاحتياطى العالمى ٠ وتقدر احتياطياتها من النفط بحوالى ٢٪ ٠ ويكاد انتاج الفحم أن يتركز فى جنوب القارة ، وبخاصة اتحاد جنوب أفريقيا ٠ وانتاج النفط فى شمالها ، لا سيما فى الجمهورية العربية المتحدة وليبيا والجزائر ٠

على أنه يعوض من افتقار القارة الى الفحم والنفط ، ثراؤها فى الطاقة الكهربية المستمدة من مساقط المياه ٠ فان فى أفريقيا أكثر من أربعين فى المائة من مساقط المياه الطبيعية التى تستخدم فى استنباط الطاقة الكهربية ٠ يضاف اليها المساقط الصناعية التى تقيمها الجمهورية العربية المتحدة والتى تخدم الرى والصناعة على السواء ٠ وتقع نصف المساقط الطبيعية فى جمهورية الكونغو ٠

على أن مصادر القوى الهيدروليكية طبيعية كانت أم صناعية لم تستغل بعد الاستغلال الكافى ، عدا الجمهورية العربية المتحدة ٠

ومن ثم تعتمد القارة على الواردات الأجنبية لامدادها بالوقود تعويضا لها عن نقص الانتاج . وتقدر قيمة الواردات السنوية فى المتوسط بخمسمائة مليون دولار (أى ٧٪ تقريبا من مجموع قيمة واردات القارة) ٠ وتكون واردات النفط الجزء الأعظم من وارداتها من الوقود ٠ اذ تبلغ نسبته حوالى ٩٥٪ من مجموع الواردات ٠ ويرد هذا الى احلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة الحرارية ٠

وتنعكس ضآلة انتاج القارة من الطاقة المحركة وقلة استهلاكها منها على حركة التصنيع ، الا فيما يتصل بالجمهورية العربية المتحدة حيث يشتد انتاج القوى المحركة من الكهرباء أو النفط لكفاية احتياجات النهضة الصناعية المتزايدة ٠

وصفوة القول : ان القارة الأفريقية عدا بعض أجزاء منها فى طليعتها الجمهورية العربية المتحدة ٠ متخلفة بمعنى الكلمة ٠ ويبدو هذا التخلف من قصور استغلال مواردها الزراعية والتعدينية والصناعية ٠ ويتبين من ضعف النشاط الصناعى بأنواعه ، ومن ضآلة الحركة التجارية الداخلية والخارجية ٠

ويجدر بالملاحظة،اعتماد القارة بأسرها ــ خلا الجمهورية العربية المتحدة ــ فى استغلال مواردها الاقتصادية بأنواعها ، على رءوس الأموال الأجنبية وعلى الخبرة الفنية الأجنبية ٠ وليس لرءوس الأموال الوطنية أو الخبرة الوطنية فى اقتصاديات بلادها سوى نصيب ضئيل غاية الضآلة ٠

وينعكس هذا كله على جميع أوجه الحياة على اختلافها من ثقافية واجتماعية وسلبية ، وعلى نحو ماسنبينه فى بقية أبواب هذا البحث ٠

الفصل الرابع

الزراعة

تتأثر الزراعة الأفريقية بجميع جوانبها ، بالظروف الطبيعية تأثرا عميقا بيد أن للاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية والتمويل ، تأثيرها الذى لا ينكر على سير الأنتاج والتسويق • كذلك تختلف أوضاع الزراعة فى بلد عن آخر سواء من ناحية نوع المزروعات أو الارتقاء التكنولوجى أو الصلة بالأسواق العالمية • الى غير ذلك من العوامل التى سنعرض لها فى هذه العجالة •

١ ـ العوامل الطبيعية :

يقع حوالى أربعة أخماس أفريقيا فى نطاق المناخ الاستوائى ، فلا يتوافر الجزء المعتدل الا فى الطرف الشمالى الغربى من القارة والطرف الجنوبى منها • كما يتوافر فى الأراضى العالية من المناطق الاستوائية • ويحيط بالمنطقة الاستوائية فى كل من جانبيها ، مناطق تهطل عليها الأمطار صيفا • ويتفاوت هطولها بمدى البعد أو القرب من خط الاستواء • ويتمتع شمال أفريقيا وطرف القارة الجنوبى بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تتساقط الأمطار شتاء • وتوجد الأراضى القاحلة فى شمال القارة وشرقها وفى منطقة صحراء كلهارى •

وازاء وضع أفريقيا هذا ، نجد ٣٦٪ من أراضيها يتمتع بنسبة رطوبة تكفى الانبات الغزير ، كما نجد أن ٢٢٪ شبه قاحل و ٢٦٪ قاحل و ١٦٪ صحراء •

ويشتد تآكل التربة وتغدو رخوة فى المناطق التى تغزر فيها الأمطار غزارة غير عادية • ويحدث هذا بصفة خاصة ، حيث تقتلع الغابات أو تستخدم فى الزراعة طرائق تهمل المحافظة على تماسك التربة • بل انه حتى فى المناطق التى تمتاز بجفاف مناخها نسبيا ، تتركز الأمطار عادة فى موسم قصير من

السنة ، الأمر الذى يتسم معه المحصول بالتقلب ، الا حيث يتم تخزين الأمطار لاستخدامها فى الأوقات الشحيحة أو تنظيم مياه الرى مثل وادى النيل ٠

وتفتقر التربة فى مناطق واسعة من القارة الى العناصر الضرورية لنمو النباتات وازدهار الزراعة ٠ وكان الأهالى يلجئون لتعويض ما تفقده التربة من عناصرها بالاستعمال ، الى تركها بورا لاراحتها ولتجدد عناصرها الجوهرية ٠ لكن تكاثر السكان فى السنوات الأخيرة ، يصعب معه ترك أية مساحات من الأرض خلوا من الزراعة وان كان ذلك لفائدة الانتاج فى مجموعه ٠ فكان أن هبط ـ تبعا لذلك ـ مستوى الانتاج الزراعى فى كثير من المناطق ٠ الا حيث أصبحت الوسائل التكنولوجية الحديثة تستخدم فى الزراعة ، وفى طليعتها استعمال المخصبات الكيماوية بصورة منتظمة ، وانتقاء البذور ٠ لكن هـذا لا يتيسر الا بتثقيف الفلاح واتجاه الدولة الى العناية بشئونه الاقتصادية والاجتماعية ٠ ورسم سياسة انتاجية على أسس علمية واقعية ٠ وهذا ما لم يكن ميسورا فى عهد كان الاستعمار ينيخ بكلكه على مرافق الدولة ٠

٢ ـ الظواهر العامة للانتاج الزراعى :

تبدى الاحصاءات زيادة الانتاج الزراعى الأفريقى خـلال السنوات ١٩٥٩/٥٦ بنحو أربعين فى المائة عما كان عليه خلال الفترة ١٩٥٣/٤٩ ، وهى نسبة عالية ان قورنت بالزيادة التى طرأت على السكان خلال هذه الفترة ٠ كما تبدى الاحصاءات أن الزراعة الأفريقية قد حققت فى السنوات الأخيرة زيادة تزيد على ١٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة ٠

وتظهر لنا احصاءات الانتاج الزراعى الأفريقى ، أن ثلثى سكان القارة يزرعون ثلاثة أرباع هذه الأراضى وأنها تخصص اطلاقا لانتـاج محصولات تستهلك محليا ٠ وترتفع النسبة فى المناطق جنوب الصحراء (عدا اتحاد جنوب أفريقيا) أما فى شمال القارة وأقصى جنوبها فان نسبة عالية من الانتاج الزراعى تخصص لأغراض التصدير ٠

٣ ـ لمحات عن انتاج المحصولات الزراعية الرئيسية :

(أ) الغـلال :

يتزايد انتاج الغلال فى القارة الأفريقية سنة عن أخرى ٠ ومصداقا لذلك بلغ مجموع انتاج الغلال ٣ر٨ من مليون طن سنويا فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٣٤ الى ١٩٣٨ ، ثم ارتفع الى ٤ر١ من مليون طن سنويا فى

المتوسط خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ فالى ٥ر٥ من مليون طن سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ ٠

بيد أنه رغما عن تزايد انتاج القارة من الغلال ، تغير الموقف تغيرا كليا عما كان عليه قبل الحرب ٠ اذ كانت صادراتها تزيد على وارداتها فأصبحت وارداتها تفوق صادراتها ٠ الا أن ثمة استثناءين فى الشعير والأذرة ، فان انتاجهما ما يزال يكفى القارة الى حد ما ٠

وتختلف مناطق انتاج الغلال باختلاف أنواعها :

١ ـ تنتج أقطار شمال أفريقيا فيما بينها أكثر من سبعين فى المائة من انتاج القمح والشعير ٠ وتصدر كمية صغيرة من الشعير ، بينما تستورد من القمح كمية كبيرة للوفاء باستهلاك سكانها على الرغم من تزايد انتاجها زيادة متصلة سنة عن أخرى ٠ وأما فى جنوب القارة فأهم منتجى القمح : اتحاد جنوب أفريقيا وأثيوبيا وكينيا ، كما أن أثيوبيا هى أهم منتجى القمح فى الجنوب ٠

وترد زيادة استهلاك القمح الى ارتفاع عدد سكان المدن فى السنوات الأخيرة ٠

٢ ـ وتقع البلاد المنتجة للأذرة الصفراء جنوب القارة غالبا ٠ وأهم البلاد المنتجة اتحاد جنوب أفريقيا ، فى حين تنتج أثيوبيا وبلاد غرب أفريقيا الذرة العويجة ٠

وتتباين حصيلة الأرض من بلد الى بلد آخر تباينا واسع المدى للغاية ٠ فان انتاج الفدان من القمح فى الجمهورية العربية المتحدة ضعف انتاجه فى بلاد أفريقيا الشرقية وثلاثة أمثال انتاجه فى الجزائر ، وأكثر من ذلك فى مراكش وتونس ٠

كما يختلف الانتاج باختلاف أنواع المزارع ؛ اذ يزيد الانتاج فى الأراضى التى يزرعها أوربيون عن الأراضى التى يزرعها أفريقيون ، بفضل ما يتاح للأولى من امكانيات فنية لا تتوافر للثانية ٠

٣ ـ ارتفع انتاج الأرز من ٢ر٢ من مليون طن سنويا فى المتوسط قبل الحرب الى ٦ر٣ من مليون طن سنويا فى متوسط الفترة ٤٨ ـ ١٩٥٠ والى ٢ر٤

من مليون طن فى متوسط الفترة ٥٥ ــ ١٩٥٧ • ونتيجة لتزايد الانتاج ، أصبحت القارة أقل اعتمادا على الخارج للوفاء باحتياجاتها اذ تستهلك أفريقيا حوالى ستة ملايين طن سنويا •

وأهم البلاد المنتجة : الجمهورية العربية المتحدة وتتلوها مدغشقر وأقطار غرب أفريقيا وسيراليون والكونغو •

(ب) الكاكاو والبن والشاى :

يتزايد انتاج الكاكاو والبن والشاى زيادة متصلة • وتبين الاحصاءات أن انتاج الكاكاو عام ١٩٥٨/٥٧ قد زاد بنحو ١٠٪ على ما كان عليه قبل ستة أعوام مضت • ويبلغ انتاج القارة فى الوقت الحاضر حوالى ستمائة ألف طن ، تمثل ثلثى الانتاج العالمى • وتنتج غانا نصفه وتتلوها نيجيريا • ويتسع انتاج الكاكاو سنة عن أخرى فى البلاد التى استقلت عن فرنسا حديثا بالاضافة الى اتساعها فى الكونغو وسيراليون وليبيريا •

وتصدر أفريقيا ثلثى الصادرات العالمية من الكاكاو •

وتصدر أفريقيا ٢٢٪ من صادرات العالم من البن ، وكانت النسبة ١٥٪ قبل ذلك • وتعتبر البـــلاد التى استقلت عن فرنسا أخيرا فى غرب أفريقيا ومدغشقر أعظم البلاد الأفريقية انتاجا للبن وتنتج أربعين فى المائة من مجموع انتاج القارة • ويلاحظ تزايد الانتاج خاصة فى ساحل العاج ومدغشقر والكاميرون • ونجد الانتـــاج يتضاعف فى كينيا وأوغندا وتنجانيقا ، كذلك يتضاعف انتاج أنجولا • كما أن انتاج أثيوبيا يزيد فى ١٩٥٨/٧ بنحو ٤٠٪ عما كان عليه قبل عام ١٩٥٠ •

ويتسع انتاج الشاى فى أفريقيا الشرقية وأفريقيا الوسطى[١]، حتى أصبح الآن ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل الحرب • وتقدر قيمة انتاج الشاى فى هذه المناطق بأكثر من ٥ر٢ من مليون جنيه استرلينى •

(ج) الخيوط الصناعية والمطاط :

تصدر أفريقيـــا فى الوقت الحاضر نصف صادرات العالم من خيوط

السيزال وكانت تصدر عام ١٩٥٣ ثلثيه • ويرد النقص الى تزايد انتـــاج البرازيل بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ بمقدار ثلاثة أمثال •

أما القطن فلقد تزايد انتاجه بنحو ١٥٪ على ما كان عليه عام ١٩٥٠ وتلاحظ زيادة انتاج البلاد التى استقلت عن فرنسا حديثا ••• وزيادته كذلك فى موزمبيق ونيجيريا وتنجانيقا •

وتنتج الجمهورية العربية المتحدة نصف انتاج أفريقيا من القطن •

ولصادرات القطن أهمية حيوية لمصر والسودان ، حيث تكون ثلثى قيمة الصادرات • ونجد صادراته فى أوغندا تكون نصف مجموع قيمة صادراتها •

ويكاد ينحصر انتاج الصـــوف فى اتحاد جنوب أفريقيا • وقد ارتفع انتاجها من ٩٣ ألف طن عام ١٩٥٠ الى ١٣٥ ألف طن عام ١٩٥٨ •

وقد بلغ الانتـــاج الأفريقى من المطاط الخام حوالى خمسين ألف طن عام ١٩٥٠ ارتفعت الى ١١٥ ألف طن عام ١٩٥٨ بفضل زيادة انتاج الكونغو وزيادة انتاج ليبيريا بنحو الربع • وتصدر أفريقيا الجانب الأعظم من انتاجها من المطاط الخام وتكاد تتركز صناعة الاطارات فى الجمهورية العربية المتحدة وفى اتحاد جنوب أفريقيا •

(د) الحبوب الزيتية والزيوت :

تنمو فى أفريقيـــا عدة أنواع من الأشجار التى تنتج حبوبا زيتية ، فى مقدمتها زيوت النخيل والفول السودانى وتكاد بلاد غرب القارة ووسطها تحتكر انتاج القارة • وتنتج حبوب الكوبرا فى الشاطىء الشرقى • بينما تنتج الجمهورية العربية المتحدة والسودان معظم انتاج القارة من بذرة القطن • ويعتبر السودان المنتج الرئيسى للسمسم ، كما تستأثر بلاد شمال أفريقيا بانتاج زيت الزيتون •

وتنبىء الاحصاءات عن زيادة انتاج الفول السودانى سيما فى نيجيريا وبقية بلاد غرب أفريقيا •

ويلاحظ بالنسبة لبذرة القطن ، تحول الجمهورية العربية المتحدة من مصدر قبل الحرب الى مستورد ، بفعل نهضة البلاد الصناعية التى قادت الى استخدام زيت البذرة فى الأغراض الصناعية عوضا عن تصديره خاما •

(هـ) السكر :

قصب السكر هو أساس صناعة السكر فى أفريقيا ، وان كانت الجزائر تنتج كميات ضئيلة من سكر البنجر • ويتزايد الانتاج باستمرار ، ويعتبر اتحاد جنوب أفريقيا أهم البلاد المنتجة ، وينتج حوالى ثلث انتاج القارة • ويتلو جنوب أفريقيا جزائر موريتوس وتتلوها الجمهورية العربية المتحـــدة وموزامبيق •

(و) التبغ :

بلغ انتاج التبغ فى أفريقيا ١٨٠ ألف طن عام ١٩٥٧ • وأهم البلاد المنتجة اتحاد روديسيا ونياسالاند ثم مراكش ، وتنتج نصف الانتاج الأفريقى ولا يعتبر النوع الأفريقى من التبغ من الأصناف الجيدة •

(ز) انتـــاج الماشـية :

يتوقف انتـــاج أى بلد من المواشى على مدى توافر المراعى والمساحة الزراعية المخصصة لانتاج العلف الحيوانى • كما يتوقف على خلو البلد من الأمراض التى تصيب المواشى •

ويحول دون تربية المواشى على نطاق واسع فى مساحات كبيرة من القارة انتشار ذبابة التسى تسى •

وثمة ثلاث طرائق لتربية الماشية :

الأولى ــ الطريقة البدوية أو الشبيهة بالبدوية ، وتمارس فى المناطق شبه الجرداء •

الثانية ــ الطريقة التى يمارسها المزارعون • وتختلف باختلاف عنصرهم وفقا لما هو حادث فى الاستغلال الزراعى •

الثالثة ــ أساسها انتقال الماشية انتجاعا للمرعى حيث تتوافر الميـــاه ويتوافر الرى بالتالى خلال فصول السنة •

وتؤثر فى نوع المواشى ، ظروف تربيتها ، والعادات القبلية التى تهدف قبل كل شىء الى الاكثار من عدد مواشيها دون اعتبار للنوع •

وتنبىء الاحصاءات المتصلة بالماشية فى أفريقيا عن ضعف حصيلة منتجات الماشية بالقياس الى عددها • على أن ثمة زيادة متصلة ، ولو أنها ضئيلة فى صادرات المواشى والجلود والأصواف والشعر •

ولقد قدرت منظمة الزراعة والأغذية الدولية التابعة للأمم المتحدة أن القارة الأفريقية تشمل ربع مساحة الكرة الأرضية الا أنها تضم الثروة التالية من الماشية :

أكثر من ٥٪ من مجموع ثروة العالم من الماعز •

حوالى ١٥٪ من مجموع ثروة العالم من الأغنام •

ويحتوى اتحاد جنوب أفريقيا على أكثر من ربع ثروة أفريقيا من الأغنام وهى من الصنف الجيد الذى ينتج صوف المارينو أجود أصناف الصوف •

وتقدر الهيئة انتاج القارة من لحوم الأبقار والعجول خلال عام ٥٦/٥٧ بحوالى ٧ر١ من مليون طن وانتاج لحوم الأغنام بأكثر من نصف مليون طن مقابل ٢ر١ مليون طن و ٤٢٠ ألف طن على التوالى (انتاج ما قبل الحرب الأخيرة) •

وأهم مناطق انتاج الصوف : اتحاد جنوب أفريقيا ويصلح صوفه لصناعة الملابس ، ودول شمال أفريقيا ، ويصلح صوفها أساسا لصناعة السجاد •

(ح) مصائد الأسماك :

تمتد الشواطىء الأفريقية امتدادا طويلا ــ فضلا عن كثرة أنهار القارة وبحيراتها ومستنقعاتها ــ الأمر الذى يوحى بإمكانيات القارة العظيمة فى صيد الأسماك • بيد أن الحاصل فعلا ، اهمال الثروة السمكية بوجه عام الا فيما يتصل ببلاد شمال أفريقيا والجمهورية العربية المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا وأنجولا • ويعتبر اتحاد جنوب أفريقيا أكثر بلاد القارة انتاجا للسمك ؛ اذ يقدر الانتاج بحوالى ستمائة ألف طن •

(ط) منتجات الغابات :

تستحوز أفريقيا على سدس مساحة الغابات فى العالم ، الا أنها لا تنتج سوى ٢٪ من الأخشاب المستغلة فى الصناعة ، بل ان أفريقيا بوجه عام تستورد معظم احتياجاتها من الأخشاب من خارجها ، ومعظم الاستيراد فى شمال القارة بصفة خاصة • واذا كانت صادرات الأخشاب الأفريقيـــة قد ارتفعت فى السنوات الأخيرة بنسبة ١٠٪ سنويا تقريبا ، الا أنه لا ينتظر فى المستقبل بلوغ استغلال الغابات الأفريقيـــة ذلك المستوى الرفيع المشاهد فى أوربا وأمريكا •

وتتألف معظم أشجار الغابات الأفريقية من النوع الاستوائى الصلب ، أما كمية الأخشاب اللينة التى تنتجها غابات شمال أفريقيا وجنوبها وكينيا فانها قليلة • والأخشاب اللينة كما لا يخفى ، هى التى تستخدم فى معظم الأغراض الصناعية • اذ يبلغ ما يستخدم منها عشرة أمثال ما يستخدم من الأخشاب • وتستعمل الأخشاب اللينة خاصـــة فى صناعات لب الخشب والورق والكرتون والأبلاكاش ••• الخ •

على أن للخشب الصلب الاستوائى استعمالاته الخاصة كبديل لأخشاب المنطقة المعتدلة مثل الأخشاب المستخرجة من أشجار : الدردار والزان والجوز . لكن بالنظر الى الصعوبة الكبـــيرة التى تصادف صناعة الأخشاب الصلبة بالاضافة الى فداحة أثمانها ، يتجه استثمارها بصفة خاصة الى صناعة الأثاثات ونجارة السفن وأعمال البناء الضخمة •

ولقد ذكرنا بموضع سابق من هذه الدراسة أن ارتفاع أسعار الخشب الأفريقى يعتبر فى طليعة العوامل التى تحول دون استغلاله على نطاق واسع • وحقا لن يتأتى خفض تكاليف انتاج الخشب من الغابات الأفريقيـــة خفضا جوهريا الا بتحسين أحوال نقله حتى تنخفض أسعار تكلفة النقل التى تؤلف حوالى السبعين فى المائة من تكاليف انتاج الأخشاب • وهذا ما بدت ثمرته عمليا بعد قيام غانا بتحسين النقل البرى ، وساحل العاج بزيادة كفاية سككها الحديدية ، ونيجيريا بتحسين المواصلات النهرية • اذ انبنى على هذه التحسينات، زيادة ضخمة فى صاردات الأخشاب • وعلى الرغم من هذه التحسينات فانها لا ترقى الى ما وصلت اليه وسائل نقل منتجات الغابات فى كندا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وغيرها • وفضلا عما تقدم فان الأخشاب اللينة

التى تستخدم فى الصناعة على نطاق واسع قريبة فى تلك البلاد من الأسواق المستهلكة للأخشاب وتتمثل فى البلاد الصناعية الأوربية والأمريكية التى تستهلك ٩٠٪ من الأخشاب المنتجة ٠

ومن الأسباب التى تحول دون استغلال الغابات الأفريقيـــة على نطاق تجارى واسع ، تعدد أنواع الأشجار ٠ وليس أدل على ذلك من أن غابات غانا وحدها تنتج ثلاثمائة نوع مجهول فى مناطق الاستهلاك ٠ وجدير بالذكر كذلك فداحة تكاليف مصادر الغابات الأفريقية فى المناطق الاستوائية توطئة لاستغلالها نظرا لصعوبة اختراقها لكثافة انباتها ٠

وثمة عامل جوهرى يناهض استغلال الغابات الأفريقية على نطاق واسع سواء لتصدير الأخشاب أو لاستخدامها محليا ، ذلك هو ضرورة المحافظة على التربة ٠ وأنه وان لم تستغل الغابات الأفريقية على غرار استغلال الغابات الأمريكية والأوربية ، الا أن نشاط المزارعين فى السنوات الأخيرة فى قطع الأشجار واحراق الغابات لاحلال الزراعة محلها ، قد دمر بقاعا واسعة من الغابات ٠

٤ ـ الاستغلال الزراعى :

تنقسم الزراعة الأفريقية من ناحية طريقة الاستغلال قسمين أساسيين :

الأول ـ الزراعة التقليدية : وأساسها الاستعانة فى عملياتها بالمواد المحلية المتاحة ٠ وينصرف الانتاج بصفة أساسية لكفاية احتياجات الزراع ٠

وليست الزراعة هنا وسيلة للعيش فحسب ، لكنها كذلك طريقة للحياة لها طابعها المميز الذى تفرضه على من يمارسونها ٠ ولا يفكر أصحاب الزراعة التقليدية فى مبادلة فائض انتاج أراضيهم بانتاج المناطق الأخرى ، الا نادرا ٠

الثانى ـ الزراعة الحديثة : وتدار على أساس تجارى بحت وتخضع للمؤثرات النقدية التى تتأثر بدورها بالعرض والطلب ٠ وتختلف طرائق وأهداف هذا النوع عن النوع السابق ٠

ونجد التباين بين نوعى الاستغلال الزراعى السالفى الذكر واسع المدى الى درجة مذهلة فى طائفة من بلاد أفريقيا الاستوائية ٠ ونجده فى أتم صورة

فى الاختلاف الظاهر بين حشد المزارع التى يمتلكها أصحاب البلاد الأفريقيين وتستثمر وفقا للنوع التقليـــدى من الزراعة ، وبين المزارع الأوربية التى يستثمرها الدخلاء الأوربيون ، وهى مزارع تطبق أحدث وسائل التكنولوجيا الزراعية • وتستغل لادرار الأرباح على أصحابها ، دون نظر الى مصالح الاقتصاد القومى فى مجموعه •

ونلاحظ سيادة نوع الزراعة التقليدية فى البلاد التى اشتدت فيها وطأة الاستعمار بصفة خاصة • ومصداقا لذلك نجد الفلاحة الأفريقيـــة الطابع ، غالبة فى دول غرب أفريقيا وفى الكونغو وأثيوبيا ومعظم أجزاء السودان وفى الصومال الفرنسى وفى جمهورية الصومال وفى أوغندا ؛ وان كانت الزراعة الحديثة تمارس فى بعض أجزاء هذه البـــلاد • وتمتلك الشركات الأوربية بصفة خاصة المزارع الحديثة • وتنتشر المزارع الحديثة فى البـــلاد التى تضم جاليات أوربية ، واتحاد جنوب أفريقيا وتونس والجزائر ومراكش •

وليس أدل على الفارق بين هذين الضربين من الزراعة ، من أن مساحة الأرض فى الجزائر تغل فى الأراضى الأوربيـــة ضعف ما تغله فى الأراضى العربية ، وفى مراكش أقل من الضعف ، وفى تونس ثلاثة أمثال • ولا ترد زيادة انتاجية الأراضى المملوكة للأوربيين الى تطبيق الأساليب التكنولوجية وحدها ، بل ترد كذلك الى أن الأوربيين قد احتفظوا لأنفسهم بأجود الأراضى والى مساعدة الحكومة الاستعمارية لهم فى استيراد الآلات وتزويدهم بالخبرة الفنية لموظفيها •

وتفترق طرائق الإستغلال الزراعى فى شمال القارة عن جنوبها اذ يلاحظ تقدم وسائله نسبيا • وأصدق مثال يقابلنا الجمهورية العربية المتحدة •

وحقا تختلف الحال فى مصر عما تقدم اختلافا بينا • فان الحضارة قد قامت منذ ستة آلاف سنة على أساس الزراعة مما جعلها تتطور دائما وفقا لاحتياجات البلاد الحضارية • وقد أصبحت ـ منذ عام ١٩٥٢ بصفة خاصة ـ تأخذ بأحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة • ولا تغفل الدولة علاج مشكلات الريف الاجتماعى • وبالأحرى يسير التقدم الزراعى التكنولوجى ـ جنبا الى جنب مع الاصلاحات الزراعية ومع النهضة الثقافية • وتتفوق انتاجية المساحة الزراعية فى مصر على غيرها من أراضى أفريقيا بأسرها تفوقا كبيرا بل انها لتتفوق انتاجية بعض المحصولات فى جهات العالم الأخرى • كما أن لتنظيم

عمليات الصرف والرى أعظم الأثر فى تعرض الانتاج الزراعى للهزات التى تصيب الانتاج الزراعى فى البلاد التى تعتمد على الأمطار ٠

٥ ـ الملكية الزراعية :

يملك الأفريقيون فى معظم الأقطار الأفريقيـــة تسعين فى المائة من الأراضى الخاصة ، وتمتلك الحكومة قدرا ضخما منها ٠ لكن هـــذه الصورة تصدق فقط حيث لا يسيطر المستوطنون الأوربيون على الاقتصـاد القومى سيطرة مطلقة ، ففى اتحاد جنوب أفريقيا ـ على سبيل المثال ـ يخصص تسعون فى المائة من الأراضى الزراعية للمستوطنين البيض ـ كما يخصص لهم فى روديسيا الجنوبية وسوازيلندا حوالى النصف ٠ ويحتفظ الملاك البيض بأطيب الأرض فى بتشوانالند وكينيا وروديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا ٠ ويسمح للأفريقيين بالملكية خارج حدود هذه الأراضى ٠

وتقتصر بصفة عامة المساحات التى يمتلكها الأفريقيون على بضعة أفدنة تكفى لسد احتياجات الأسرة المعيشية ويزرعها أفرادها بأنفسهم ٠ على أن ثمة فى بلاد أفريقيا الغربية أفرادا يمتلكون مزارع واسعة يستأجرون العمال لفلاحتها ويستغلونها فى زراعة الكاكاو والقطن وجوز الهند والفول السودانى على أن نسبة هؤلاء الأفراد الى مجموع المزارعين الأفريقيين ضئيلة لا يؤبه لها ٠

ولم يحظ أى قطر أفريقى بتطبيق الاصلاح الزراعى لتنظيم ملكيـــة الأراضى الزراعية واستغلالها ـ الا فى الجمهورية العربية المتحدة ٠

ولعل الاستقلال السياسى الذى نالته طائفة من الدول الأفريقية يشجعها على السير فى هذا السبيل الذى تفتقر اليه تماما ٠

الفصل الخامس

التعدين

١ ـ أوضاع الاستغلال المعدنى :

التعدين هو أعظم قطاعات النشاط الاقتصادى فى أفريقيا تنظيما وأشدها خضوعا للتنظيم الرأسمالى • ويسير التنظيم وفقا لقاعدة الانتاج الوفير • ويصدر معظم الانتاج الى خارج القارة • وتتحكم رءوس الأموال الأجنبية فى استغلال معادن أفريقيا ، وتسيطر عليها الخبرة الفنية الأجنبية سيطرة تامة ، باستثناء الجمهورية العربية المتحدة •

ويتبين من احصاءات انتاج أفريقيا المعدنى ، أن قيمته السنوية تقارب ألفين وخمسمائة مليون دولار • وتقدر قيمة الذهب بـ ٥٣ فى المائة من هذه القيمة ، والماس ٨ فى المائة ، ويتلو ذلك ثمانية معادن (الاسبستوس والبوكسيت والكروم والفحم والكوبلت والنحاس والحديد والكاسيترايت) وتقدر نسبتها بـ ٣١٪ من مجموع قيمة انتاج القارة المعدنى • ويسهم الأورانيوم بأكثر من ٥٪ •

يوجد كثير من المعادن يختلط بعضها بالبعض الآخر • مثال ذلك اختلاط الذهب بالأورانيوم فى جنوب أفريقيا والكوبلت بالنحاس فى أفريقيا الوسطى والقصدير بالزنك فى شمال أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا والصفيح بالكولميت فى نيجيريا ، والصفيح بالفرام وغيرهما فى الكونغو •

ويعتبر اتحاد جنوب أفريقيا أكبر دول القارة انتاجا للمعادن • اذ ينتج ٤٢ر٦٪ من مجموع الانتاج • ويتلوه اتحاد روديسيا ونياسالند ١٧ر٦٪ ثم الكونغو ١٥ر٥٪ • على أن البلاد الأفريقية الأخرى تحتكر انتاج معادن هامة مثل البوكسيت والفناديوم والفوسفات الخام • كما أنها تنتج ٨١٪ من الحديد و ٥٦٪ من خام المنجنيز و ٤٥٪ من خام الزنك •

وتعمل جماهير غفيرة من السكان الأفريقيين فى المناجم ، اذ يقدر المشتغلون فى المناجم بأكثر من مليون فرد ، أكثر من تسعين فى المائة منهم أفريقيون • بيد أنهم جميعا عمال عاديون ؛ عدا نسبة ضئيلة من أنصاف الفنيين • ونجد نصف عمال المناجم الأفريقيين فى اتحاد جنوب أفريقيا ، وعشرهم فى كل من اتحاد روديسيا ونياسالند والكونغو •

وتنبىء الاحصاءات أن المشتغلين بالمناجم يحصلون فى المتوسط على أكثر من خمسمائة مليون دولار • ويحصل الأوربيون على ستين فى المائة من الأجور ، رغما من ضآلة نسبتهم من مجموع المشتغلين بالمناجم • وهذا ما يفسره استقراء احصائيات الأجور ؛ اذ يحصل الأوربى فى المتوسط على أجر سنوى يزيد على ثلاثة آلاف دولار ، بينما يحصل الأفريقى على أجر يقل عن مائتى دولار سنويا • أى يتقاضى الأوربى فى المتوسط أكثر من خمسة عشر مثلا مما يتقاضاه الأفريقى • تضاف الى ذلك حقيقة لا تمارى وهى أن الأفريقى لا يحظى بعمل مستمر • كما أنه لا يتمتع بأحوال المعيشة الطبيعية من مأكل وملبس وترفيه وشروط صحية ، وهذا ما توفره شركات التعدين للعمال الأوربيين • كما لا يحصل العامل الأفريقى على أى ضمان أو حماية ، بل أن الحكومة تحاربه وتبخس قدره لأنها تمثل مصالح البيض التى ترنو الى تحقيق أعظم قدر ممكن من الأجور التى يستحقها العمال فعلا نتيجة عملهم •

وثمة أربعة أنواع من ملكية المناجم :

الأول ــ ملكية الحكومة المستعمرة ، وتشمل الملكية للمناجم بأسرها أو نسبة ضخمة منها • وهذا هو الحاصل فى مستعمرات البرتغال أو مستعمرات بلجيكا وفرنسا السابقة • وذلك لحرص الحكومات الاستعمارية على الاستئثار بالأرباح وابعادا للدول الأخرى عن اجتناء ولو قدر ضئيل منها •

الثانى ــ ملكية فردية كما هو الحال فى المستعمرات البريطانية السابقة أو الحالية ، وكما هو الحاصل فى اتحاد جنوب أفريقيا • حيث يحرم على الأفريقيين الاشتراك فى الملكية •

الثالث ــ ملكية مشتركة بين الحكومات والشركات • وهذا ما نجده فى بعض المستعمرات الفرنسية السابقة •

الرابع ــ هيمنة الدولة على الاستثمار تطبيقا للنظام الاشتراكى وهذا

مانجده فقط فى الجمهورية العربية المتحدة ، وتستهدف الدولة هنا فى سياستها مصلحة المجتمع بأسره ، وتراعى حقوق العمال والمستثمرين ومصالح الدولة العليـــا .

٣ ـ مركز أفريقيا فى الانتـــاج المعدنى العالمى :

أنتجت أفريقيا قبل الحرب العالميـــة الثانية ٩٧٪ من الماس و ٩٥ من الكوبلت و ٤٦٪ من الذهب و ٤٠٪ من الكروم و ٣٥٪ من المنجنيز و ٢١٪ من النحاس . أما النســـبة لانتاجها من المعادن الأخرى ، فكانت متواضعة ، اذ أنتجت ١٢٪ من نسبة الانتاج العالمى من القصدير و ٦٪ من خام الحديد و ٢٪ من فحم الانتريسست و ٥ر٢ من خام التنجستن .

ولما نشبت الحرب الثانية ، ازداد الانتاج كثيرا بسبب فقد الحلفاء مناجم فرنسا وبلجيكا وغيرها مما سقط فى أيدى الألمان .

وتواصلت بعد الحرب زيادة الانتاج المعدنى الأفريقى . ومن قبيل المثال أصبح الانتاج الأفريقى من الكروميت والمنجنيز عام ١٩٥٠ ، ٥٢٪ من الانتاج العالمى وأصبح النحاس ٢٢٪ والذهب ٥٦٪ والقصدير ١٣٪ . وتزايد انتاج النحاس خلال الفترة ٥٥/١٩٥٧ ، بنحو ٥٥٪ عما كان عليه خـلال الفترة ٤٨/١٩٥٠ . وتزايد انتاج الذهب بنحو ٢٠٪ . وتضاعف تقريبا الكوميت والحديد الخام والفوسفات الخام والاسبستوس . وتضاعف أكثر من أربع مرات انتاج أفريقيا من البوكسيت .

ويرد التوسع فى الانتاج المعدنى الى عدة عوامل :

١ ـ زيادة عدد المشتغلين فى التعدين ـ حيث تسهل عملية الانتـــاج وتتطلب رأسمال صغير نسبيا ـ ويصدق هـذا على الزيادة فى انتاج النحاس فى أفريقيا الغربية .

٢ ـ تحسين وسائل التعدين الفنية فى الأحوال التى تتطلب استثمار رءوس أموال ضخمة . ويتضمن ذلك عادة ، زيادة الاقبال على استخدام الآلات . وينبنى على زيادة الانتاج فى ظل هذه الأحوال،هبوط عدد المشتغلين فى عمليات التعدين من العمال العاديين . لكن تتطلب عملية التشغيل من الناحية الأخرى

زيادة فى عدد الفنيين ، وغالبا ما يكونون من الأوربيين • وأصدق مثال يطالعنا هبوط عدد العمال الأفريقيين فى مناجم غانا مع ارتفاع نسبة الأوربيين •

٣ ـ صلاحية وسائل المواصلات لنقل المعادن من مكان الانتـــاج الى الموانى ، فان الافتقار الى المواصلات الحسنة يحد من الانتاج كثيرا • وهــذا ما حدا بالشركات الأوربية فى بعض البلاد الأفريقية مثل سيراليون وليبيريا الى تشييد سكك حديد لخدمة انتاج المعدن أو المساهمة بنسبة ضخمة فى رءوس أموال شركات النقل كما هو الحال فى اتحاد روديسيا ونياسالند •

ومهما يكن من أمر اطراد زيادة الانتـاج المعــدنى ؛ فما تزال ثروة أفريقيا بكرا فى غالبها ، ومجال الاستثمار واسعا رحيبا •

الفصل السادس

النشاط الصناعي والعمالة

١ ـ المظاهر الأساسية للنشاط الصناعي الأفريقي :

يشتمل النشاط الصناعي فى أفريقيا على انتاج المصانع الآلية وانتاج المصانع اليدوية على السواء ٠

وتنقسم الصناعة اليدوية الى قسمين فرعيين :

الأول ـ الصناعات اليدوية الحديثة أو شبه الحديثة ٠

الثانى ـ الصناعات اليدوية التقليدية ٠

ويتجه انتاج الصناعات اليدوية التقليدية عادة نحو كفاية احتياجات السكان الأفريقيين ، وبالتالى فانه يعكس صورة صادقة لنمط الاستهلاك الأفريقى وما ورثه الصانع الأفريقى عن بيئته من أسلوب خاص غدا علما به ٠ ويتجلى تقدم الصناعات اليدوية التقليدية فى بلاد شمال القارة حيث يشتغل بتلك الصناعات عدد كبير من الصناع ٠

أما فى البلاد الواقعة جنوب الصحراء ، فالصناعات اليدوية بدائية ٠

ومهما يمكن من أمر تقدمها فى بعض البلاد أو تأخرها فى البعض الآخر ، فلا تعرف احصاءات دقيقة عن مدى نشاط الصناعات اليدوية فى كل قطر أفريقى على حدة ٠

وتتسم الصناعة فى أفريقيا أيا ما تكون درجة تقدمها بظاهرتين أساسيتين :

الأولى ـ التركز فى المدن : ومصداقا لذلك ، نجد أن ثلثى المنشآت الصناعية فى الجمهورية العربية المتحدة يتركز بمدينتى القاهرة والاسكندرية ، حيث يعمل نصف المشتغلين بالصناعة ، وتستثمر نصف رءوس الأموال المستغلة فى النشاط الصناعى • ويتركز سبعون فى المائة من المنشآت الصناعية بالمغرب فى مدينة الدار البيضاء وحولها • وتتركز غالبية المصانع فى روديسيا الجنوبية بمدينتى سالسبورى وبولادايو والمدن الصغيرة الواقعة بينهما • ويتركز النشاط الصناعى بالكونغو فى مدن جاد وتفيل واليزابيث فيل وليوبولدفيل •

ويصدق الحال كذلك بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا حيث تتركز صناعاته حول بضعة مدن ، فى طليعتها مدن : الكاب وبورت اليزابث ودربان (فى ناتان) وجوهانسبرج وبريتوريا (فى الترانسفال) • ويتركز فى جنوب الترنسفال ، ثلث مصانع الاتحاد وأربعون فى المائة من انتاج البلاد الصناعى •

الثانية ـ احتكار الأوربيين عمليات التمويل الصناعى والخبرة الفنية ما خلا بلدا واحدا هو الجمهورية العربية المتحدة ، اذ ينحصر نشاط العنصر الأفريقى فى جميع بلاد القارة ـ عدا هذا الاستثناء ـ فى تزويد الصناعة بالعمال العاديين •

واذا كانت الصناعة قد أصبحت فى مصر مصرية مالا وخبرة ، وعمالا ، فان هذا لم يحدث على نطاق واسع الا فى السنوات الأخيرة ، ولم يستكمل حلقاته الا فى السنوات الخمس الأخيرة بالذات ، اذ اختفت رءوس الأموال الأجنبية من عملية التمويل الصناعى ، ولم يعد للخبرة الفنية تأثير ذو بال على تقدم الصناعة عكس الحاصل فى جميع البلاد الأفريقية الأخرى دون استثناء •

٢ ـ دور الدولة فى الصناعة :

تسيطر رءوس الأموال الأوربية على معظم اتحاد القارة الأفريقية • ومن ثم ما برحت سياسات حكوماتها تسيرها فى الغالب مصالح الشركات الأوربية •

على أن ثمة أنواعا من مساهمة الدولة فى الانتـــاج الصناعى تختلف باختلاف البلاد ٠

ففى معظمها مثل اتحاد نياسالند وروديسيا ، تساهم الحكومة فى انتاج الصناعات التى تصدف عنها رءوس الأموال الخاصة لقلة أرباحها نسبيا مثل الاسمنت والسكر ٠ فان حدث وحققت أرباحا ، تتنازل للأفراد عن أسهمها ٠ وتساهم الحكومة فى نيجيريا فى انتاج المواد الغذائية والفواكه المحفوظة والمطاط والأثاث ٠ وتساهم حكومة جنوب أفريقيا فى استخراج النفط من الفحم ٠

ويختلف الحال فى الجمهورية العربيـــة المتحـدة حيث يقتضى تطبيق الاشتراكية التعاونية الحرص على الحيلولة دون سيطرة رءوس الأموال الخاصة على مقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما أصبح التوجيه الاقتصادى لخير المجموع هو جماع سياسة الدولة الاقتصادية ، الأمر الذى اقتضى تملك الدولة قسطا ضخما من أجهزة النشاط الاقتصادى الرئيسية وفى طليعتها النقل والصناعات الأساسية ٠

٣ ـ تكوين الصناعة ومجالها :

تتجه الصـــناعة فى معظم أقطار أفريقيـــا صـــوب كفاية الاحتياجات الاستهلاكية بصفة أســـاسية ٠ فكان أن نشأت صناعة انتـــاج مواد البناء والصناعات الكيماوية الأولية فضلا عن مواد الاستهلاك اليومى كالصابون والمأكولات المحفوظة والأثاث والعدد البسيطة ، والمنسوجات على نطاق ضيق ، والسجائر ٠٠٠ الخ ٠

بيد أن الحال تختلف اختلافا أساسيا فى قطرين :

الأول ـ اتحاد جنوب أفريقيا حيث تقوم صناعة هامة للصلب ، فضلا عن الصناعات المتصلة بها ٠

الثانى ـ الجمهورية العربية المتحدة ويختلف التكوين الصناعى فيـــه عن التكوين الصناعى فى بقية القارة من ناحية ضخامة انتاج المنسوجات حتى أصبحت البلاد تستمتع بالاكتفاء الذاتى ويفيض عن احتياجاتها ما تصدره الى الخارج ٠ وأخص بالذكر غزل القطن ونسجه ٠ كذلك تواصـل انتـاج الصناعات الأخرى وفى مقدمتها صناعة الحديد والصلب والورق والكيماويات

بفضل الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج الصناعى الأساسية • وتوجه جهود الأمة توجيها مثمرا لخير المجموع •

ويتبين من استقراء الاحصاءات أن الصناعة فى الجزائر ومراكش تقتصر بصفة أساسية على المشروبات بأنواعها وحفظ المأكولات والسجائر • ونجد الصناعات الحديثة متقدمة نسبيا فى اتحاد روديسيا ونياسالند •

أما فيما عدا هذا (من أقطار أفريقيا) فيتسم الانتاج الصناعى بما يلى :

أولا – ضآلة مداه •

ثانيا – صغر عدد المؤسسات الصناعية •

ثالثا – غلبة انتاج الصناعات الاستهلاكية السريعة التلف (مثل تجهيز المواد الغذائية) على جميع ضروب النشاط الصناعى •

رابعا – اعتماده على الخارج – بصفة عامة – فى الحصول على معظم معدات الصناعة •

وعلى الرغم من توافر المواد الأولية التى تتيح ازدهار الصناعة فى القارة الأفريقية فان النشاط الصناعى الأفريقى يعانى قصورا معيبا اذا استثنينا الجمهورية العربية المتحدة • وينبنى على هذا القصور النتائج الخطيرة التالية •

الأولى – اعتماد القارة على الخارج فى تزويدها بالمنتجات الصناعية •

الثانية – ضآلة استهلاك الانتاج الصناعى بسبب غلاء أسعاره لاستيراده من الخارج •

الثالثة – افتقار معظم أنحاء القارة الى الوعى العمالى الذى يصاحب النهضة الصناعية •

الرابعة – قلة عدد المدن وصغر تعداد سكانها نسبيا • والمدن هى مراكز الحضارة الصناعية والتجارية وعصب النشاط الفكرى ، ومحور التقدم الحضارى فى كل أمة •

بيد أنه على الرغم من مقاومة الدول الاستعمارية للنهضة الصناعية ، الا أن الظروف الدولية أدت الى تقدم طائفة من الصناعات ؛ اذ عمل انقطاع الوارد

الأجنبي على النهوض بالصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة لسد الاحتياجات الاستهلاكية • كما نقل رجال الصناعة من الأوربيين قسطا من ميدان نشاطهم الاقتصادى الى المستعمرات خشية احتلال الألمان بلادهم • وانتقل الى المستعمرات كذلك ، جانب هام من النشاط الصناعى للاستعاضة به عما فقدته البلاد المستعمرة ، ولمساعدتها فى كفاحها ضد الألمان باتخاذ المستعمرات قاعدة لاسترداد أوربا • فكان أن أعطيت الأولوية فى النقل من الولايات المتحدة للعدد والآلات والمعدات الصناعية • ولم تعرقل الهدنة النشاط الصناعى ، بفضل ما صاحب الحرب الكورية (وتأزم الموقف الدولى حينئذ) من اشتداد الطلب على المنتجات الصناعية •

فلما أن وضعت تلك الحرب أوزارها ، آذن الله لمعظم الدول الأفريقية بنيل استقلالها وكفالة حريتها لرسم سياستها الاقتصادية وفقا لما تمليه عليها مصالحها القومية العليا •

على أن هذا كله لن يغير سوى القليل من الصورة العامة التى رسمناها عن الاقتصاد الصناعى الأفريقى وان كان المستقبل يبشر بنهضة صناعية حقيقية بفضل توق زعماء الدول الجديدة الى التصنيع متأثرين فى هذا بعاملين :

الأول — الرغبة العارمة فى النهوض ببلادهم •

الثانى — التشبه بالجمهورية العربية المتحدة فى نهضتها الصناعية المعاصرة الرائعة •

٤ — مصادر الطاقة :

ينبنى على تخلف الصناعة الأفريقية ، قصور انتاج مصادر الطاقة ، وهى من أعمدة النهضة الصناعية فى كل بلد •

وتطالعنا فى هذا السبيل ، الحقائق التالية :

أولا — تبلغ نسبة انتاج الفحم الأفريقى ٣٪ من مجموع الانتاج العالمى منه ، وينحصر الانتاج فى عدد ضئيل من الأقطار ؛ اذ يبلغ انتاج اتحاد جنوب أفريقيا فى المتوسط ٣٤ مليون طن سنويا ، كما يبلغ انتاج اتحاد روديسيا ونياسالند حوالى أربعة ملايين طن سنويا • أما البلاد الأخرى ، فلا يزيد

انتاجها السنوى جميعا على مليون طن ، بيد أن الأبحاث قد دلت على توافر رواسب الفحم فى نيجيريا والكونغو وغانا وموزامبيق وغيرها •

ورغما عن توافر الفحم فى أفريقيا ، فلن ينتظر مزيد من استغلاله بسبب الاقبال على استخدام النفط والكهرباء فى الحصول على الطاقة اللازمة للصناعة والمواصلات ، وذلك بسبب رخصها •

ثانيا ـ انتاج أفريقيا من النفط ضئيل للغاية لا يتعدى ١٪ من مجموع الانتاج العالمى • وتنتج الجمهورية العربية المتحدة فى الوقت الحاضر حوالى التسعين فى المائة من مجموع انتاج النفط الأفريقى • بيد أن الآمال معقودة على تضاعف الانتاج فى المستقبل فى الجمهورية العربية المتحدة وفى ليبيا والجزائر. الأمر الذى قد يجعل من أفريقيا منتجا للنفط ذا شأن ـ وفيما عدا هذه البلاد الثلاثة تنتج نيجيريا وأنجولا كميات ضئيلة من النفط •

وطبيعى أن تستورد أفريقيا من الخارج معظم احتياجاتها من النفط وان كان يلاحظ ضعف الاستهلاك الأفريقى (عدا فى الجمهورية العربية المتحدة) بسبب قصور أفريقيا الصناعى ، كما بينا فيما سبق •

ثالثا ـ تحصل البلاد الأفريقية المختلفة على الطاقة الكهربية من ثلاثة مصادر :

الأول ـ الفحم : اذ تستخدمه البلاد الأفريقية التى تنتجه فى الحصول على احتياجاتها من الطاقة الكهربية ، وفى طليعتها اتحاد جنوب أفريقيا واتحاد روديسيا ونياسالند •

الثانى ـ النفط : وتستورده معظم مناطق أفريقيا من الخارج كما ذكرنا . ويستخدم النفط فى شمال القارة ـ بصفة خاصة ـ لاستنباط الطاقة الكهربية •

الثالث ـ مساقط المياه : وهي أهم مصدر للطاقة الكهربية فى القارة الأفريقية • وأول ما يطالعنا من الجهود فى هذا السبيل ، استخدام الجمهورية العربية المتحدة خزان أسوان فى توليد طاقة كهربية هائلة ، وتستخدم فى التصنيع بصفة خاصة •

ويأتى بعد ذلك انتفاع أوغندا بالكهرباء المستنبطة من مساقط أوين ، واستخدام اتحـــاد روديسيا ونياسالند مساقط كاريبا للحصول على الطاقة الكهربية ، ويحصل المغرب على ٧٨٪ من طاقته الكهربية من مساقط المياه به ، وتبلغ النسبة ٥٥٪ فى حالة الجزائر ٠

ومهما يكن من أمر استهلاك الطاقة الكهربية سواء فى الصـــناعة أو الاستهلاك الخاص ، تعتبر الجمهورية العربية المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا أعظم منتجين للطاقة الكهربية فى القارة ، الا أن جنوب أفريقيا قد بلغ الذروة فى انتاج الكهرباء واستهلاكها ، فى حين أن انتاج الجمهورية العربية المتحدة واستهلاكها فى زيادة مذهلة سنة عن أخرى ٠

ويعتبر التوسع فى انتاج الطاقة الكهربية عاملا أساسيا فى مشروعات التوسع الاقتصادى لجميع مناطق القارة نظرا لافتقارها بصفة عامة الى النفط والفحم ، وتوافر مساقط المياه فى كثير من انحائها وهى مساقط تتوافر فى أفريقيا بكثرة عظيمة وتعتبر مجالا نافعا للتعاون بين دولها المختلفة وبعضها بعضا أسوة بما هو حاصل فى القارة الأوربية سيما بين ايطاليا وسويسرا والنمسا ٠

٥ ـ القوة العاملة الأفريقية :

تتسم الـــقوة البشرية العاملة فى أفريقيا بسمات تكاد تكون وقفا عليها ، ذلك بسبب وضع القارة الاقتصادى الخاص ٠ وهو الوضع الذى أضفاه عليها ، خضوعها الطويل للاستعمار ، واستيطان الأوربيين بعض أجزائها بأعداد ضخمة ، وبالأحرى يتباين ماديا تركيب القوة العاملة من جماعة الى أخرى تباينا هو انعكاس النظام الاقتصادى الذى ترتبط به الجماعة ٠

فالقوة العاملة غير الأوربية ، سواء أكانت تستوطن القارة أم تستقدم للاستعانة بها فى تنفيذ طائفة من المشروعات ، تدخل جميعها فى نطاق القطاع الحديث من الاقتصاد الأفريقى ٠

أما القطاع الأفريقى من القوة العاملة ، فان بعضه يدخل فى نطاق القطاع الحديث ، ويدخل معظمه فى نطاق القطاع التقليدى من الاقتصاد الأفريقى ٠

ويماثل تركيب النشاط الاقتصادى للقوة العاملة الأوربية نظيره فى البلاد المتقدمة اقتصاديا • وثمة مظهر اساسى للقوة العاملة غير الأفريقيـــة مداره تركزها فى المدن فى غالب الأحيان ، وأنها غالبا ما تحصل على معاشها من الأجور التى تتقاضاها لقاء عملها فى الحرف غير الزراعية • ولا نستثنى من هذه القاعدة تلك البلاد الأفريقية التى يستثمر فيها الأوربيون أموالا ضخمة فى الزراعة • ذلك لأن نشاط العمل الأوربى يتركز بصفة اساسية فى الوظائف الحكومية أو التجارية أو المالية وما فى حكمها •

وثمة عوامل أساسية هى التى تعين حجم القوة العاملة وتركيبها فى أى بلد أفريقى •

الأول ـ خضوع البلد ـ أو عدم خضوعه ـ للادارة الأوربية • ذلك لأن الادارة الأوربية وتغلغل النفوذ الاستعمارى • قد استلزم انشاء ادارات تضطلع بالخدمات العامة ، ويتولاها ـ فى الغالب ـ أناس من غيرأهالى البلاد ، يحصلون على أجور ضخمة من السلطات الاستعمارية •

الثانى ـ مدى السيطرة الفردية على الأقتصاد القومى • فلقد انبنى على استفحال المشروع الخاص ، تضخم القوة العاملة غير الأفريقية بالأضافة الى تنوع تركيبها • وقد عزز هـــذا اقبال الأوربيين والآسيويين على استيطان أفريقيا •

الثالث ـ مدى اتفاق الاستيطان الأوربى مع تغلغل النظام الرأسمالى اذ يؤدى رأس المال دورا حاسما فى تكييف نوع الطبقة العاملة • وترتب على تدفق رءوس الأموال على أفريقيا لاستثمار مواردها البكر ، استقدام أعداد ضخمة من المديرين والمشرفين والفنيين والعمال المدربين ، يتباين نوعهم وجنسيتهم من بلد الى آخر •

وثمة ظاهرة تشـــترك فيها جمهرة الأفريقيين العاملين فى الميـــادين الاقتصادية تتمثل فى الافتقار الى التخصص ، ويترتب على ذلك نتيجتان : ـ

الأولى ـ هبوط مستوى المهارة التكنولوجية •

الثانية ـ تقلقل العمالة تقلقلا ملحوظا ٠

وتنقسم القوة العاملة الأفريقية الى ثلاث جماعات أساسية :

الجماعة الأولى ـ وتتضمن الأشخاص الذين يشغلون أعمالا دائمة فى نطاق الاقتصاد التقليدى (والزراعى منه بالذات) ٠

الجماعة الثانية ـ وتشتمل على الأشخاص الذين ينفصلون انفصالا دائما عن الاقتصاد التقليدى ويكونون نسبة ضئيلة من مجموع القوة العاملة الأفريقية ٠

الجماعة الثالثة ـ تتألف من أناس يقطنون المناطق الريفية ، لكنهم يستخدمون بصفة وقتية خارج نطاق الاقتصاد الأفريقى التقليدى (سيما الزراعة) سواء فى المناجم أو غيرها من الصناعات ٠

ومهما يكن من أمر الاختلافات بين جماعات القوة العاملة الأفريقية الثلاث ، فانه تجمع بينها ظاهرة مشتركة هى « الحركة » سواء أكانت حرفية أم جغرافية ٠ وتتجه حركات هجرة العمال الى المناطق المتقدمة اقتصاديا حيث تتاح أسباب العمل بالأجور النقدية ٠ ومصداقا لهذا الرأى ، نجد الذكور من سكان القرى الأفريقية جنوب الصحراء ، غائبين عن عائلاتهم شطرا طويلا من السنة حيث يعملون بأجور بخسة فى مصانع البيض ومزارعهم ٠

وتبدى الاحصاءات ، اتجاه العمال الأجراء فى غالب الأحوال صوب الزراعة ، ولا يلجأ سوى القليلين للعمل فى المناجم حيث تستخدم الآلات ٠ والعامل الأفريقى يعمل بيديه فى غالب الأحيان ، وان كان لا ينكر تقدم المهارة الفنية بين العمال الأفريقيين ، عاما عن آخر ، بفضل انتشار الثقافة ٠

وما يزال الأوربيون والآسيويون يحتكرون الادارة والخبرة الفنية فى جميع المناطق الأفريقية خلا الجمهورية العربية المتحدة ٠ ومن شأن هذا الاحتكار تضييق نطاق العمل الفنى أمام العمال الأفريقيين سيما فى المناطق التى يطبق فيها مبدأ التفرقة العنصرية البغيض مثل اتحاد جنوب أفريقيا ، حيث يحرم تشغيل الأفريقيين فى الأعمال الفنية ٠ ولا شبهة فى أن اقصاء الأفريقيين عن الأعمال الفنية ، يعتبر عاملا أساسيا فى تأخر القارة الاقتصادى.

على أن الحرية التى نالتها الأقطار الأفريقية حديثا ، ستتيح للعمال قدرا عظيما من التعليم والتدريب الفنيين ، مما يبشر بالاستغناء عن الفنيين الأوربيين على طول المدى ، أسوة بما حدث فى الجمهورية العربية المتحدة ٠

٦ ـ مستوى الأجور :

اذا ما استثنينا الجمهورية العربية المتحـــدة ، نجد أن ثمة نوعين من الأجور : أجور يتقاضاها العاملون الأوربيون وما فى حكمهم ، وأخرى يتقاضاها العمال من أهالى البلاد ٠

ويختلف النوعان اختلافا هائلا ٠ وتنبىء الاحصاءات الأخيرة ، أن أجور العمال الأوربيين فى تونس والجزائر ، ثمانية أمثال أجور العمال الوطنيين ٠ ويستفحل هذا الفارق فى البلاد الواقعة جنوب الصحراء ٠ من ذلك أن أجر العامل الأوربى فى الكونغو (قبل حصوله على الاستقلال) يعادل أجر العامل الوطنى سبعين مرة ، وتبلغ هذه النسبة ٤٣ (للعامل الأوربى) و ١ (للعامل الوطنى) فى روديسيا ٠ وتصل الى ٣٢ : ١ فى كينيا ٠

ولا يقتصر فساد توزيع الأجور على العمال الفنيين ، بل يتعداه الى فئات العمال المختلفة ؛ اذ نجد هـذا الاختلاف الهائل بين العمال أصحاب الكفاية المتماثلة ، فيتعاظم من ثم أجر العامل الأوربى ، بينما يهبط أجر نظـيره الأفريقى ٠

ولا شك أن لهبوط أجر الأفريقيين أثره فى قوتهم الشرائية ٠ وهـــذا ينعكس بدوره على مستوى المعيشـــة البالغ الانحطاط الذى يحيـــاه العامل الأفريقى ، اذ لا يصيب فى حقيقة الأمر من أجره سوى الكفاف ، وبالقدر الذى يجعله يؤدى العمل المنوط به أداؤه ٠ ويحول هذا المستوى بينه وبين المساهمة الفعالة فى ادارة مجتمع بلاده ، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، اذ لا تتيح لهم أجورهم الضئيلة ، أموالا يستغلونها فى المشروعات الخاصة (لو فرض وسمح لهم) بالاضافة الى عجزهم عن الاستمتاع بثمرات الحضارة الحديثة مادية كانت أو معنوية ٠

بيد أن شمس التحرر التى أشرقت على أفريقيـــا فى نهاية المطاف ، ستحدث ـ بلا ريب ـ تغييرات أســـاسية فى طابع المجتمع الأفريقى ، وفى

أوضاعه الاقتصادية بصفة خاصـــة · ومصداقا لهذا ، نجد نقابات العمال ومنظماتهم تنتشر اليوم فى أنحاء القارة انتشارا لا نظير له فى سرعته وقوته ·

٧ ـ الحركة النقابية الأفريقية :

لا يقتصر ميـدان الحركة النقابية الأفريقيـــة على الجانبين الاقتصادى والاجتماعى بل يتعداها الى الجانب السياسى بصورة أقوى وأشد ، الى درجة يمكننا معها أن نقرر عن ثقة ويقين أن المستقبل السياسى لمعظم الدول الأفريقية التى تحررت من الاستعمار حديثا ، يعتمد على طابع الحركة النقابية ومدى ارتباطها بالولاء للنظم السائدة فى بلادها · وجدير بالذكر أن معظم النقابيين الأفريقيين ينشدون الاستقلال نقابيا كمـا ينشدونه سـياسيا واقتصاديا واجتماعيا عن التيارات الأجنبية شرقية كانت أو غربية ·

بيد أن نزعة الاستقلال هذه تختلف وتتباين من بلد الى آخر ، مما قسم الحركة النقابية الأفريقية قسمين : ـ

الأول ـ اتحاد جميع النقابات الأفريقية :

وتؤيده دول الدار البيضاء · وقد تأسس بتلك المدينـــة عام ١٩٦١ ويمتاز بحرصه على تحقيق نزعة الاستقلال ، وتوقه الى ابعاد الحركة النقابية الأفريقية تماما عن التدخل الأجنبى ·

الثانى ـ الاتحاد التعاهدى للنقابات الأفريقية :

ويتسم بتساهله تجاه نزعة الارتباط بصـــورة ، أو بأخرى بالحركة النقابية الخارجية ·

وينادى اتحاد جميع النقابات الأفريقية (أى اتحـــاد الدار البيضاء) بضرورة الاستقلال التام الواقعى عن كل تأثير أجنبى · وقد عرض السكرتير العام للاتحاد (جون تتجاه) لهذا الاتجاه فى خطاب القاه فى أثناء زيارته لنيجيريا فى مايو ١٩٦٢ جاء فيه ما يلى : ـ

« ان على النقابات الأفريقية واجبا والتزاما ، مداره أن تصبح طليعة كفاح القارة لتحريرها من ربقة الاستعمار فى صورته الجديدة • ولن يتأتى للنقابات الأفريقية تحقيق هــذه الغاية الا اذا تحررت هى نفسها من الانتماء لمنظمات مركزها خارج أفريقيا » •

أما بالنسبة للاتحاد التعاهدى ، فقد ظهرت هذه المنظمة النقابية فى بداية أمرها كاتحاد نقابى بعيد عن السياسة يضم بين ظهرانيه شخصيات يصفها كتــاب الغرب بالاعتدال • بيد أن الاتحاد الوطنى لعمال السنغال ما لبث أن سيطر على جهاز المنظمة التنفيذى مما قاد الى انقسامها قسمين :

الاول ـ يخلص للمنظمة الأصلية •

الثانى ـ ينطوى تحت اشراف الاتحاد الدولى لنقابات العمال المسيحية• وبالتالى أصبح فرعا من التنظيم النقابى فى أوربا الغربية • وانبنى على هــذا الانقسام تعطيل اجتماعات المنظمة النقابية التعاهدية ، فأعطى ذلك فرصــة انتشار رسالة اتحاد جميع النقابات الأفريقية (الدار البيضاء) يوما بعد آخر • وقد عقدت سكرتاريتها اجتماعا بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٢ وقررت عقد اجتماع عام فى باماكو فى مارس ١٩٦٣ • وقد رسمت السكرتارية برنامجا يتضمن ابتعاث وفود الى كل من الجزائر والسنغال ونيجيريا وأوغندا وكينيا وعدن • كما تقرر عقد اجتماع السكرتارية القادم بالجزائر •

الفصل السابع

التجـــارة الخارجيـــة

١ ـ طابع تجارة أفريقيا الخارجية :

ثمة ثلاث حقائق تتحكم أساسا فى تجارة أفريقيا الخارجية :

الأولى ـ ان الصادرات الأفريقية تتكون أساسا من مواد أولية تتجه الى بلاد أوربا الغربية ·

الثانية ـ ان واردات القارة تتكون أساسا من مواد مصنوعة ترد أساسا من غرب أوربا ·

الثالثة ـ أن الدول الأوربية المستعمرة (سواء فى الماضى أو فى الحاضر) ما برحت تشغل أعظم مكانة فى تجارة أفريقيا الخارجيـــة ، ولم تتحرر من ربقتها حتى الآن ، الا بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ·

فلا بدع والحالة هـذه أن تتقلب أسعار المنتجات الأفريقية تقلبا واسع المدى وفقا لأحوال السياسة الدولية · بل يخضع حظها من الرواج والكساد لارادة دولة واحدة هى الدولة المستعمرة فى أغلب الأحيان · فانها هى التى تتحكم فى الأسعار ، تحكما تمليه عليها مصالحها الاقتصادية والسياسية · وهذا ما يجعل الكثير من الدول الأفريقية التى استقلت حديثا ، تؤثر الارتباط بالدولة التى كانت تستعمرها بصورة أو بأخرى ، خشية أن تنقلب أحوالها الاقتصادية رأسا على عقب ·

ونجد هذه الصورة أشد قتاما فى البلاد الأفريقية التى تعتمد صادراتها الخارجية على محصول واحد ، أو محصولين على أكثر تقدير · وهذا هو حال معظم البلاد الأفريقية ·

ولا شك أن الدول التى تستأثر بالتجارة الأفريقية ، تحرص تماما على الانفراد بأسواق مستعمراتها السابقة والحالية لاستهلاك منتجاتها • وتستخدم لهذا الغرض سلاحين :

الأول ـ سيطرتها على الصادرات

الثانى ـ تحكمها فى المنشآت المالية القائمة •

ولا مشاحة فى حرصها على سير التقدم الصناعى فى هذه البلاد بالمقدار الذى لا يضير فى جوهره ، تصريف منتجاتها الصناعية فيها •

وبالأحرى ، يتوقف على تحرير التجارة الأفريقية ـ سواء بتنويع الصادرات أو تعدد الدول المستوردة ـ تحرير الاقتصاد الأفريقى نفسه واخضاعه لخدمة الاقتصاد القومى ، الذى يجب أن يرنو بدوره الى الارتفاع بمستوى حياة الشعب اقتصاديا وسياسيا وثقافيا •

وهذا ما أنجز فى بلد أفريقى واحد ، هو الجمهورية العربية المتحدة • اذ أمكنه خلال السنوات العشر الماضية تنويع صادراته ، وتوجيهها الى جميع بلاد العالم • بحيث بات لا يؤثر فى رخائه وفى سياسته الاقتصادية القومية ، أى ضغط اقتصادى تمارسه أية دولة من الدول عن طريق التحكم فى تجارته الخارجية •

٢ ـ تكوين تجارة أفريقيا الخارجية :

تبدى الاحصاءات بجلاء ، مدى اعتماد البلاد الأفريقية المختلفة على تصدير محصول واحد • وفيما يلى طائفة من الأمثلة التى تسترعى نظر الباحث :

١ ـ نجد القطن الخام فى الجمهورية العربية المتحدة يشغل ٨٦ر٦٪ من مجموع الصادرات عام ١٩٥٠، بيد أن هذه النسبة قد هبطت عام ١٩٥٧ الى ٧٢ر٩٪ وهى آخذة فى الهبوط منذ ذلك الحين بفضل نجاح البلاد فى تصدير المواد المصنوعة ونصف المصنوعة وفى طليعتها الغزل والمنسوجات •

٢ ـ تكون صادرات البن ٦٧ر٥٪ من مجموع صادرات الحبشة عام ١٩٥٧ مقابل ٥٢ر٤٪ عام ١٩٥٢ •

٣ ـ تكون صادرات الفول السودانى حوالى ٩٥٪ فى المتوسط من مجموع صادرات جامبيا •

٤ ـ تكون صادرات الكاكاو فى غانا فى المتوسط حوالى ٦٠٪ من مجموع صادرات تلك البلاد ٠

٥ ـ تكون صادرات القطن الخام أكثر من ٦٠٪ من مجموع صادرات جمهورية السودان ٠

٦ ـ يكون النبيذ حوالى نصف مجموع صادرات الجزائر ٠

٧ ـ يكون المطاط حوالى السبعين فى المائة من صادرات ليبيريا ٠

ويتوقف تنويع الصادرات الأفريقية على رغبات الأسواق المستهلكة الأجنبية ، وعلى انتهاج الحكومات الأفريقية الجديدة سياسة اقتصادية ، بالتعاون مع بعضها بعضا ٠

وأهم الصادرات الأفريقية :

١ ـ **القطن :** وأهم مناطقه الجمهورية العربية المتحدة ثم جمهورية السودان ثم الكونغو ورواندا أوراندى وبلاد أفريقيا الشرقية وأنجولا وموزامبيق ونيجيريا ٠

٢ ـ **البن :** وتأتى فى طليعة البلاد المصدرة ، الحبشة والكونغو وبلاد أفريقيا الشرقية وأنجولا ٠

٣ ـ **الفواكه الحمضية :** وتأتى فى طليعة البلاد المصدرة ، الجزائر وتونس والمغرب ٠

٤ ـ **الكاكاو : وأهم البلاد المصدرة :** غانا وبلاد أفريقيا قريبة الصلة بها ٠

٥ ـ **الفول السودانى :** وأهم البلاد المصدرة ـ نيجيريا وموزامبيق وبلاد أفريقيا الغربية ٠

٦ ـ **المعادن :** تصدر الحديد الخام ـ الجزائر وليبيريا وسيراليون وتونس ٠ وتصدر بلاد شمال أفريقيا الفوسفات ٠ وتصدر النحاس روديسيا ونياسالند ٠

وطبيعى أن تتألف معظم واردات القارة الأفريقية من المواد المصنوعة بصـــفة أســـاسية وفى مقدمتها السلع الاستهلاكية الطابع مثل الأحـذية والمنسوجات وتطالعنا فى هذا الصدد الأمثلة التالية : ـ

١ ـ يتألف ٧ر١٨٪ من واردات ليبيريا من المشروبات والأطعمة والدخان • و ٨٪ منها من المنسوجات و ١ر٧٪ من الكيماويات و ٩ر٤٪ من الوقود المعدنى •

٢ ـ يتألف ٣١٪ من واردات الكونغو من المواد الاستهلاكية ومعظمها من المنسوجات والأحذية والملابس •

٣ ـ تتألف ٦٠٪ من ورادت الجزائر والمغرب وتونس من السلع الاستهلاكية .

٤ ـ وتبلغ نسبة المستورد من المواد الاستهلاكية فى البلاد التى استقلت عن فرنسا حديثا ، حوالى النصف فى المتوسط •

ولا شك أن بلادا تنفق حصيلة صادراتها فى استيراد السلع الاستهلاكية، لا يتأتى لهـــا اقامة صناعات تغنيها عن الوارد الأجنبى من تلك الســـلع أو معظمها على الأقل • وهذا ما فعلته الجمهورية العربية المتحدة خلال السنوات الأخيرة •

وبديهى أن تتجه البـــلاد الأفريقية ـ صـــادرا وواردا ـ صوب الدول الاستعمارية (السابقة أو الحالية) • ويطالعنا فى هذا الصدد أن ثلاثة أرباع تجارة البلاد التى استقلت عن فرنسا ، تتجه الى فرنسا ، فى حين يتجه ٥ر٤٪ من تجارتها الى كتلة الاسترلينى و ١ر٨٪ الى منطقة الدولار و ٥ر١٠٪ الى بلاد اتحاد المدفوعات الأوروبى • أما غير ذلك من البلاد فلا يصيبها سوى ٥ر٢٪ من تجارة تلك البلاد • والمثل يقال عن المستعمرات البريطانية سواء الحالية أو السابقة ، اذ يتجه ٦٠٪ من تجارتها صوب منطقة الاسترلينى ســـيما بريطانيا ويتجه ١ر٢٦٪ منها صوب الدول الأوربية أعضاء اتحاد المدفوعات الأوربى ، كما يتجه ٧ر١١٪ منها صوب منطقة الدولار •

وتتغير الحال تغيرا أساسيا فى الجمهورية العربية المتحدة ، فلقد تحررت تجارتها منذ الثورة ، من ضغط الاعتماد على دول معينة فى تصريف صادراتها فأصبحت تجارتها موزعة بين المناطق المختلفة •

وينبنى على هذا كله ، ضآلة تجارة البلاد الأفريقية مع بعضها بعضا • ومصداقا لذلك نجد تجارة الجزائر مع البلاد الأفريقية الأخرى ٤ر٧٪ من مجموع تجارتها مع البلاد الأخرى • وتبلغ هذه النسبة ٧ر٤٪ فى حالة أنجولا و ١ر٦٪ فى حالة الكونغو و ٧٪ فى حالة مدغشقر و ٦٪ فى حالة تونس •

ولا تصل تجارتنا مع بقية البلاد الأفريقية الى أكثر من ٦ر٣٪ من مجموع تجارتنا مع البلاد الأخرى •

واذ نجد التجارة الخارجية تشتد حركتها صادرا وواردا ويتضخم حجمها بين البلاد المجاورة فى أوربا (بقسميها) وفى الأمريكتين ، نجد العكس تماما فى أفريقيا حيث يخبو نشاط الحركة التجارية (أو يكاد) بين البلاد الأفريقية بعضها بعضا •

٣ ـ حقائق عن موازين مدفوعات البلاد الأفريقية :

تنبئنا احصائيات التجارة الخارجية للبلاد الأفريقية المختلفة عن حقيقة ضخمة مبناها عجز موازين مدفوعات البلاد الأفريقية بوجه عام • ونجد فى بعضها أن العجز يشمل الميزان التجارى وميزان المدفوعات على السواء (١) بل ان بلدا كاتحاد جنوب أفريقيا رغما من ثروته المعدنية والزراعية الضخمة لا يسلم من هذا العجز •

فاذا كان ثمة بلاد فى القارة استطاعت فى بعض السنوات موازنة مدفوعاتها الخارجية ، فان ذلك يتم بفضل الاعانات التى تفد اليها من الخارج أو نتيجة للنفقات التى تنفقها القوات المسلحة الأجنبية فى أراضيها •

ويرد العجز فى موازين مدفوعات معظم البلاد الأفريقية الى الزيادة المتصلة فى وارداتها ، ولا تقابلها زيادة مماثلة فى الصادرات لثلاثة أسباب : ـ

---

(١) يقتصر الميزان التجارى على الفارق بين صادرات البلد ووارداته المادية (أى المنظورة) ، فى حين يشتمل ميزان المدفوعات على الفارق بين صادرات البلد المنظورة وصادراته غير المنظورة التى يحصل عليها من السياحة والهبات والاعانات ••• الخ من ناحية ، ووارداته المنظورة ووارداته غير المنظورة ، من ناحية أخرى ، وتشمل مدفوعاته الى الخارج •

الأول ـ الافتقار الى سياسة مرسومة للتنمية الاقتصادية ، تغنى البلاد عن الكثير من الواردات التى تتأتى زراعتها أو صناعتها فى داخليتها أو زيادة انتاج تلك السلع التى يتم عن طريقها تسديد أثمان الواردات ٠

الثانى ـ اعتماد معظم البلاد الأفريقية على محصول زراعى واحد ، تخضع أسعاره لتقلبات الأسعار الدولية ولأهواء المستهلكين الأجانب ٠

الثالث ـ ازدياد الواردات بفعل الارتقاء الحضارى لسكان القارة الأمر الذى يتضاعف معه حجم مطالبهم فى حين يظل اقتصادهم متخلفا فى نوعه ٠

ولقد استطاعت الجمهورية العربية المتحـــدة ، أن تسلم فى السنوات الأخيرة من هذه الأرزاء بفضل اعتناقها أسلوب التوجيه فى حياتها الاقتصادية . فان كان ثمة عجز فى ميزان مدفوعاتها ، فانه يرد الى الاسراع فى تنفيـــذ مشروعات التنمية الاقتصادية،مما يقتضى تضاعف الوارد من الآلات ، مع حصر واردات السلع الاستهلاكية فى أضيق نطاق ٠

وهذا هو عكس الحاصل فى البلاد الأفريقيـــة الأخرى ، حيث تذهب أثمان صادراتها فى الغالب تسديدا لمنتجات استهلاكية يتيسر انتاجها محليا ٠

٤ ـ السياسية التجارية :

تختلف أوضاع السياسة التجارية المتبعة باختلاف المناطق الأفريقية بعضها عن البعض الآخر ٠

ففى المســتعمرات ، ما انفكت الدول المســتعمرة تسيطر على تجـــارة مستعمراتها وتسيرها الوجهة التى ترتضيها مصالحها الخاصة ، والمثل يقال عن المناطق التى ما تزال تحت الحماية أو الوصاية ٠

أما فى البلاد الأفريقية المستقلة ، فان سياستها التجارية تختلف باختلاف نوع علاقاتها بالدول الاستعمارية السابقة ٠

ففى الجمهورية العربية المتحدة ، تتبع الحكومة سياسة تجارية تمليها عليها المصالح القومية وحدها،وهذه السياسة هى فى الواقع جزء من السياسة

الاقتصادية التى تنبثق عن احتياجات الأمة فى مجموعها ، وتخضع لبرنامج التوجيه الاقتصادى للنهوض بمرافق البلاد على تباين أوجهها وتعدد جوانبها •

أما فى الدول التى استقلت عن بريطانيا حديثا ، فقد انضمت عقب استقلالها الى الكومنولث فأصبحت أعضاء فى كتلة الاسترلينى • وتتمتع بمبدأ التفضيل الامبراطورى الذى يحظى به كافة أعضاء الكومنولث •

أما بالنسبة للدول التى حصلت على استقلالها عن فرنسا فقد أصبحت لها من ناحية المبدأ ، حرية رسم سياستها التجارية والنقدية ، ولكن فى نطاق السياسة العامة لما يدعى ب « منطقة الفرنك » • وفى امكان تلك البلاد قانونا ، فرض قيود الاستيراد على واردات فرنسا وغيرها من بلاد المنطقة • وفى استطاعتها كذلك تقييد حرية التبادل ، وذلك بغية المحافظة على توازن المدفوعات •

وتتجمع حصيلة النقد الأجنبى للبلاد المنضمة الى منطقة الفرنك ، فى حساب واحد ينفق منه على احتياجات كل بلد ، الأهم منها فالمهم ويستتبع الانضمام الى تلك المنطقة ، تحقيق الثبات النسبى لأسعار السلع التى يتم تبادلها بين أعضاء المنطقة وبعضهم بعضا • ومن شأن التسهيلات التى تمنحها بلاد المنطقة بعضها الى البعض الآخر ، توسيع نطاق التجارة داخل المنطقة •

بيد أنه يقابل ذلك من الناحية الأخرى جملة عيوب ، عانينا نحن الكثير منها وقتما كنا أعضاء فى الكتلة الاسترلينية • من ذلك ارتباط الاقتصاد القومى لبلاد المنطقة بالاقتصاد الفرنسى ، وتعرضها بالتالى لما يصيبه من هزات سواء من جراء اضطراب أحوال السياسة الفرنسية أو تقلقل مركز فرنسا الاقتصادى نفسه لعوامل تتصل بها وحدها وليس أدل على هذا الرأى من انتشار آثار التضخم الوبيلة فى بلاد المنطقة بفعل سريانه فى فرنسا وحدها •

وأخيرا ، فان تركيز سياسة المنطقة الاقتصادية فى باريس ، من شأنه تقييد حريات أعضائها واضعاف مقدرتهم على العمل المثمر المستقل •

وتلفت الدراسة التى أجرتها الأمم المتحدة عن مركز أفريقيا الاقتصادى ، النظر الى بضع حقائق تتصل بتجارة القارة الخارجية • يطالعنا منها ما يلى بصفة خاصة : —

أولا ـ أنه وان لم تتأثر بلاد منطقة الفرنك الفرنسى بأفريقيا تأثرا خطيرا بتقلبات أسعار المواد الأولية خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩ ، فان أرقام التجارة الخارجية تبدى مسئولية هذه البلاد عن استفحال العجز المشاهد فى الميزان التجارى للقارة الأفريقية فى مجموعها ٠

ومصداقا لذلك ، لم يتعد نصيب دول منطقة الفرنك الفرنسى الأفريقية عام ١٩٥٩ ـ ٣٠٪ من مجموع تجارة أفريقيا ، بينما هى مسئولة عن ثلثى عجز ميزان القارة التجارى ٠

ثانيا ـ ما برح معظم تجارة أفريقيا يتجه الى البلاد المستعمرة السابقة (أو الحالية) ٠ ويرد قصور الحركة التجارية بين دول القارة الى عوامل ثلاثة :

الأول ـ ضعف وسائل المواصلات بين مناطق القارة بعضها بعضا ٠

الثانى ـ تخلف القارة الصناعى ، مما يجعلها تولى وجهها شطر الخارج للوفاء باحتياجاتها ٠

الثالث ـ سيطرة المصالح الاستعمارية السابقة على معظم أوجه الاستثمار فى الدول المستقلة حديثا ٠

٥ ـ تأثير السوق الأوربية المشتركة على التجارة الأفريقية :

عقدت بمدينة روما فى ١٩٥٧/١٢/٣١ معاهدة فترتها خمس سنوات ، أقامت السوق الأوربية المشتركة ، ووقعتها ست دول هى : ألمانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبرج ٠ وقد ألحق بها ميثاق نص على ما يلى :

أولا ـ تطبيق مبدأ التفضيل الجمركى بين الدول الست بعضها بعضا

ثانيا ـ ايجاد صندوق للتنمية الاقتصادية ٠

ثالثا ـ تطبيق مزايا المعاهدة على بلاد ما وراء البحار التى تربطها علاقات ذات طابع خاص بدول السوق الأوربية المشتركة ٠

بيد أنه حدث قبل انقضاء ثمانية عشر شهرا على عقد المعاهدة أن حصلت الأقطار الأفريقية الآتية على استقلالها وهى : السنغال ، موريتانيا ، ساحل

العاج ، داهومى ، فولتا العليـــا ، النيجر ، الكاميرون ، جابون ، الكونغو (برازافيل) ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الصومال (الفرنسى سابقا) ، مدغشقر ، غينيا ، الكونغو (ليوبولدفيل) ، جمهورية الصومال ٠

ولهذا اتفقت دول المعاهدة على السماح للدول الأفريقية التى استقلت بالانضمام ــ ان شاءت ــ الى السوق المشــتركة ٠ فكان أن انضمت اليها جميعها عدا غينيا التى ما يزال مركزها بالنســبة الى السوق غير واضح المعالم ٠

وتنص اتفاقيات انضمام الدول الأفريقية الجديدة الى السوق المشتركة على تنظيم التجارة بين هذه الدول ودول السوق الست ، وعلى حصولها على المساعدات الفنية والمعونات الاقتصادية ٠

ولقد أصبحت الدول الأفريقية تجابه مشكلة دقيقة تتصل بتمتعها بنظام التفضيل التجارى اذ ما برحت صادرات هذه الدول تتمتع بمعاملة تفضيلية فى أسواق الدول التى كانت تابعة لها قبل حصولها على استقلالها (وينطبق هذا قبل كل شىء على المناطق الفرنسية سابقا) ٠ بيد أنه بعدما تقررت حرية المبادلات داخل السوق المشتركة وألغيت الحصص الثنائية ، تعرضت هـــذه المعاملة التفضيلية للخطر ، حتى وان ظلت الرسوم الجمركية التى تفرضها دول السوق على البضائع المستوردة من الدول الأخرى على حالها دون تخفيض.

وهـــذا ما تسعى اليه بقوة ، الدول الأخرى ، ملتمسة الحل فى مواد اتفاقية التجارة والتعريفات G. A. T. T.

ولا يخفى أن اقتصاديات الدول الأفريقية المنضوية لأحكام السوق ، قد أصبحت تســتند على قاعدة التفضيل الجمركى ٠ ومن ثم ، فان حرمانها من مزاياها يعرض اقتصادها القومى للانهيار ، اذ ما تزال صادراتها ــ كمــا ذكرنا ــ تتجه أساسا الى الدول التى كانت تابعة لها سياسيا ٠

وهذا مادعا الى عقد المؤتمر البرلمانى الأوربى الأفريقى لبحث هـــذه المشكلة ٠ فأسفرت أبحاثه عن قرار لفت فيه أنظار حكومات الدول المشتركة فى السوق الى « الكيان الحالى لاقتصاد البلاد الأفريقية المشتركة فى السوق والى تجارتها الخارجية ، والى الصلات الوثيقة التى تربطها بالدول المستعمرة السابقة » ثم أشار القرار الى الضربة التى ستكابدها الدول الأفريقية الجديدة

ان حرمت من نظام التفضيل الجمركى ، وهو من ألزم اللزوميات للمحافظة على ثبات اقتصادها القومى •

ولا جرم فى أن اعتماد الدول الأفريقية الجديدة على أسواق الدول التى كانت تستعمرها ، يثير مشـــكلة دعائم اقتصاد تلك الدول ، الذى يستند كما قررنا على تصدير عدد قليل من المواد الأولية ــ وغالبا ما يتألف ذلك من مادة أولية واحدة ــ الى دولة معينة بذاتها هى الدولة المستعمرة السابقة وهذا ما بحثه المؤتمر البرلمانى السالف الذكر •

ولقد قرر ضرورة اتخاذ الاجراءاتالكفيلة بتنويع منتجات الدول الأفريقية والنهوض بصناعاتها • أو بالتالى ، اطلاق الطاقات الاقتصادية الكامنة من عقالها عوضا عن بقائها فى حالة الجمود الحالية • وبهذا يقل اعتماد الدول الأفريقية على الحماية الجمركية التى تبذلها لها الدول التى كانت تستعمرها فتتخذ منها أداة للضغط السياسى •

ومن ثم نشأت فكرة انشاء صندوق خاص لتمويل أوجه النشـــاط الاقتصادى والاجتماعى التى تقود الى تعزيز اقتصاديات الدول الأفريقية الجديدة • وتساهم الدول أعضاء السوق المشتركة فى هذا الصندوق • وقد أنفق فى عام ١٩٦٠ ٢٢٧ مليون دولار على تمويل ٢٣٩ مشروعا من ٣٧٢ مشروعا قدمت اليه لتمويلها • بيد أن عمليات هذا الصندوق لا تفى الا بالنذر من احتياجات البلاد الأفريقية الجديدة ، ولا يتأتى لها ــ والحالة هذه ــ أن تؤدى رسالتها فى تقويم اعوجاج اقتصاديات تلك البلاد •

وتختلف نظرة الدول الأفريقية التى استقلت عن بريطانيا حديثا الى السوق المشتركة عن نظرة الدول التى استقلت عن فرنسا وبلجيكا • اذ تعتبر غانا ونيجيريا امتداد السوق المشتركة الى القارة الأفريقية : مؤامرة استعمارية جديدة تهدف الى استبقاء الدول الأفريقية الحديثة ، فى وضعها الاستعمارى السابق : مراكز توفير المواد الأولية للدول الأوربية الغربيـــة ، والحيلولة ــ بالتالى بينها وبين سلوك طريق التقدم الصـــناعى الحديث • ولا ريب أن البلدين متأثران فى هـــذا المنحى التفكيرى بما يشاهده أقطابها من التقدم الصناعى العظيم الذى ما انفكت تحققه بلادنا فى السنوات الأخيرة •

وحقا يبدى تطور الاقتصاد الدولى فى الآونة الأخيرة ، مدى حاجة البلاد الأفريقية الى التصنيع • ويطالعنا فى هذا الصدد ، ما تكابده البلاد الأفريقية

من تقلبات أسعار المواد الأولية سيما الكاكاو محصول غانا الرئيسى • وهذا ما يدفعها (هى ونيجيريا) الى الشك فى أهداف السوق المشتركة والى الاعتقاد بأنها تسعى الى احتكار تسويق حاصلات البلدين الرئيسية مما يتعارض مع برامج البلدين القائمة على تطوير اقتصادهما القومى وتنويع عملائهما وتعزيز علاقاتهما الاقتصادية والسياسية بالدول الأفريقية الأخرى • على أن ثمة رأيا ينادى بمنفعة السوق المشتركة لغانا ونيجيريا على أساس أن السوق المشتركة تتيح للبلدين مستهلكين تعدادهم ١٦٠ مليون نسمة (سكان أعضاء السوق) وتضمن أسعارا ثابتة لمنتجاتهما • كما أن فى وسع حكومتى البلدين الحصول على مساعدات اقتصادية من صندوق التنمية التابع للسوق والبالغ رأسماله حوالى ٥٨١ مليون دولار • ويرد دعاة هذا الرأى على فكرة أن عضوية السوق عائق خطير أمام تقدم التبادل التجارى بين الدول الأفريقية بعضها بعضا ، بالقول بأن صعوبة المواصلات هى العائق الأوحد فى طريق التبادل الأفريقى الداخلى •

بيد أنه يرد على ذلك بأن هذه فوائد عاجلة تجب على طول المدى أهداف الكثيرين من أقطاب الدول الأفريقية : من كفالة تصنيع بلادهم وتحريرها من وبقة السياسات الاقتصادية الأوربية التى لا تخضع للعوامل الاقتصادية وحدها بل تسيرها أهداف سياسة قد لا تتفق فى معظم الأحوال مع ماترمى اليه البلاد الأفريقية •

فلا بدع والحالة هذه أن تشترط غانا ما يلى لانخراط بريطانيا فى عضوية السوق المشتركة :

أولا — استمرار تمتع بلاد الكومنولث المتخلفة اقتصاديا • بالمزايا التى تتمتع بها صادراتها الى بريطانيا •

ثانيا — حصول تلك البلاد على المزايا التى تحظى بها فى السوق البريطانية فى الوقت الحاضر •

ثالثا — مساعدات اقتصادية غير مشروطة •

ومهما يكن من الأمر فما يزال الخلاف فى هذا الشأن على أشده بين الدول الأفريقية التى استقلت عن فرنسا وتلك التى أصبحت أعضاء فى الكومنولث.

٦ ـ مشـكلات التجارة والمساعدة الخارجيـة :

لا مناص لأفريقيا من أن تضع تجارة صادراتها فى أعظم مكان من العناية والاهتمام ، وأن يتركز حولها الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادى الأفريقى اذ تحصل الدول الأفريقية عن طريق صادراتها على النقد الأجنبى الذى لا غنى عنه لتحويل الاقتصـاد الأفريقى التقليدى الى اقتصاد عصرى • وحقا نجد الاهتمام بتجارة الصادرات باديا فى جميع الدول الأفريقية •

على أن الدول الأفريقية الحديثة تجابه مشكلة تقرير اتجاهات تجاراتها الخارجية بمعنى هل يستمر الاتجاه الحالى صوب أوربا وأمريكا على أشده أو يتجه النشاط التجارى أساسا الى الدول الأفريقيـة • ولقد أجاب رئيس جمهورية السنغال عن هذا السؤال بقوله :

« يجب أن يتم توسيع جديد فى العلاقات بأن تصبح رأسية بالنسبة لأوربا وأمريكا وأفقية بالنسبة لأفريقيا بأسرها بل بالنسبة لآسيا كذلك • ان أفريقيا لن تتأتى لها نهضة الا بالتعاون مع جميع القارات والا ظلت على تأخرها النسبى • ان ثمة أقاويل عن السوق الأفريقية المشتركة ، وفى الواقع أن اقتصاديات البلاد الأفريقية متنافسة أشد منها متكاملة » •

وتطبيقا لتصريح الرئيس السنغالى ، تتسع السوق الأوربية المشتركة حتى تشمل معظم الدول الأفريقية التى استقلت حديثا • ويعنى هذا أمرين :

الأول ـ امتداد سـوق الدول الأوربية الست لتستوعب مزيدا من حاصلات الدول الأفريقية التى انفصلت عن الدول الاستعمارية سياسيا ••• ويتم التوسع بمنح معاملات جمركية تفضيلية للوارد من تلك الدول الأفريقية •

الثانى ـ امتداد السوق الأفريقية لتستوعب مزيدا من منتجات دول السوق الأوربية بوساطة قيام الدول الأفريقية بخفض تعريفاتها الجمركية على وارداتها من دول تلك السوق •

ولقد سبق أن بينا بموضع سابق خطورة هذه السياسة على طول المدى ، على مستقبل الدول الأفريقية الجديدة•اذ تحد من مرونة سياستها الاقتصادية، وتغل يدها عن رسم برامج التصنيع وهى سبيل الارتقاء الحضارى الحديث ،

وتحول بين الدول الأفريقية الجديدة والتمتع الفعلى بثمار الاستقلال السياسى ٠

فان حصيلتها من صادراتها أضعف من أن تزودها باحتياجاتها من الأموال التى تكفل تقدمها الاقتصادى المنشود ٠ الأمر الذى يلجئها الى التماس المعونة من الخارج ٠ من ذلك أن حصيلة نيجيريا وغانا من صادراتها لا تكفى الا لتسديد نصف المبالغ اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ٠ وبالمثل تتطلع الدول التى استقلت عن فرنسا عدا غينيا الى دول السوق المشتركة الست سيما فرنسا لتمويل مشروعات التقدم الاقتصادى ٠ وبالفعل تحصل تلك الدول الأفريقية على ٩٠٪ من الأموال الضرورية لتنفيذ مشروعات تقدمها العمرانى من هذا المصدر ٠

أما بالنسبة للدول الأفريقية الأخرى فانها تستمد من الخارج نسبة تتراوح بين ٥٠٪ و ٧٥٪ من الأموال التى تمس حاجتها اليها ٠

ولا شبهة فى أن هذه النسب قابلة للزيادة باستمرار ، ان حدث انهيار فى أسعار صادرات الدول الأفريقية أو هبط الطلب عليها ٠ وهذا الطلب يخضع كما هو ظاهر للتيارات السياسية والاقتصادية التى تسود دول أوربا الغربية باعتبارها المستهلك الأساسى لصادرات الدول الأفريقية الجديدة وهى التى تسدد احتياجات الدول الأفريقية الى الأموال والمعونة الفنية ٠

على أن حرص الدول الأوربية الغربية على تعزيز صلاتها الاقتصادية والسياسية بالدول الأفريقية الجديدة يدفعها الى تزويدها بالأموال والخبرة الفنية ولكن بالمقدار الذى يتفق وسياستها المرسومة ٠

الفصل الثامن

التنمية الاقتصادية فى أفريقيـــا

١ ـ أهميـــة التنمية الاقتصادية :

ان من سمات هذا العصر ، بروز المسائل الاجتماعية ، فى طليعة ما يجابه العالم من مشكلات وأحداث ، وغدا لها طابع سياسى دولى بالغ الحدة ٠

واننا اذا ماولينا وجهنا شطر معظم بقاع العالم ، ألفينا بلبلة فكرية واضطرابات سياسية ، يأخذ بعضها بناصية البعض الآخر ٠ وتجمع الشعوب على المطالبة بتحسين أحوالها الاقتصادية ، ورفع مستوى معيشتها ٠

وثمة اختلاف حاد بين الأحوال الاقتصادية للدول المتقدمة اقتصاديا ٠ وهى قلة ، والدول المتأخرة ، وهى الكثرة الغالبة ٠ ورغم التقـــدم الذى يأخذ مجراه فى البلاد المتأخرة ، فان هذا القدر ، لا يذكر الى جانب احتياجات تلك البلاد ، وافتقارها الى وسائل تنمية مواردها ، ورفع مستوى معيشـــة شعوبها ٠

وان تخلف تلك البـــلاد عن ركب الحضـــارة يثير حفيظتها ، ويشيع الاضطرابات فى محيط حياتها ، سيما وأن معظمها مستعمرات للدول الغربية أو حصل على استقلاله من ربقة استعمارها فى السنوات الأخيرة ، سواء فى أفريقيا أو آسيا ٠

وتتسم اقتصاديات معظم البلاد الأفريقية ـ كما ذكرنا ـ باستنادها على تصدير المواد الأولية الى البلاد المتقدمة ، واعتمادها شبه المطلق على الطلب الغربى ، الذى ان توقف أو ضعف ، أصيب اقتصادها القومى بالكساد ٠ وقد يشل مرافقها العامة ، ويعرض أمنها وطمأنينتها لأعظم الأخطار ٠ ولعمرى فان هذا والسيطرة السياسية ، سواء ، فى النتائج والتطبيق العملى ٠

كذلك لوحظ أن شدة تأثير الأزمات الدولية على البـــلاد المتخلفة أعظم كثيرا من تأثير عامل البلاد المتقدمة اقتصاديا · اذ تنحدر أسعار المنتجات الأولية ــ الأغذية والمواد الأولية الصناعية ــ انحدارا شديدا ، لعدم مرونة الطلب عليها (بالنسبة للأسعار) · أى يتأتى عن انخفاض أسعاره ، هبوط حصيلة صادراتها عوضا من زيادتها · والمشاهد أن تقلقل النشاط الاقتصادى فى البلاد المستوردة ، يضعف مشترياتها من المواد الأولية ، بنسبة أعظم مما يشاهد فى السلع الأخرى ، فتسوء حال الدول المنتجة لها ·

ومهما يكن من أمر الصـــعوبات التى تجابه ارتقاء الأمـــة فى المجال السياسى ، فانها لن تمثل سوى جانب ضئيل من العقبات التى تعترض تقدمها الاقتصادى ·

ومصداقا لهذا الرأى ، تيسر اعلان استقلال الأقطار الأفريقية الواحدة تلو الأخرى · ولم تجد البلاد المستقلة أية صعوبات فى انتظامها فى عضوية الأمم المتحدة · الا أنه يصادفها جميعها مشكلات اقتصادية عويصة يتوقف على حلها سيرها فى طريق التقدم الاقتصادى المثمر الذى يقود الى رفع مستوى حياة شعوبها ، وهو هدف كل حكومة رشيدة أيا ما يكون نظامها السياسى وتكوينها الادارى ·

ومهما يكن أمر تدفق الأمـــوال عليها من الخـــارج أو تزويدها بالخبرة التكنولوجية الأجنبية ، يقع على الأفريقيين أنفسهم ، الجانب الأعظم من عبء تقدم بلادهم الاقتصادى · وثمة حقائق أخرى يجب أن لا تغيب عن الأذهان عند بحث شئون القارة الأفريقية ·

الأولى ــ الاختـــلاف الشديد فى الموارد المائية فى كافة أجزاء القارة ؛ اذ بينما تتمتع أجزاء منها بأمطار مستمرة تفيض عن حاجتها ، وتشيع فى أنحائها المستنقعات الموبوءة بالأمراض ؛ نجد أجزاء كثيرة من القارة قاحلة ·

الثانية ــ فقر التربة فى كثير من الأنحاء فى العناصر الكيماوية والمعدنية الضرورية لاخصابها ·

الثالثة ــ سوء الحالة الصحية مما جعل الكثير من أجزاء أفريقيا موطنا لمرض النوم والملاريا والبلهارسيا والجذام ·

الرابعة ـ انتشار الأمية وانتفاء مظاهر الحضارة الصناعية الحديثة فى معظم أنحاء القارة ٠

ولا شبهة فى أن معظم أحوال أفريقيا ، يرجع الى الاستعمار أولا وأخيرا . وبالأحرى يبدأ معظم البلاد الأفريقية التى استقلت حديثا تقدمها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى من نقطة العدم ٠

٢ ـ مشـكلات التنمية الاقتصادية فى أفريقيـا :

تتمثل مشكلة التنمية الاقتصادية بصفة أساسية ، فى رفع مستوى الدخل القومى بزيادة متوسط انتاج الفرد ، فيستطيع أن يستهلك مزيدا من السلع والخدمات ٠

وللمشكلة اتجاهات عدة :

فلا يقتصر حلها فحسب على استثمار موارد البلاد الطبيعية ، أو تحسين معداتها الانتاجية ، أو تزويدها بالخبراء والفنيين ، اذ يكمن لب الحل ، فى زيادة الطاقة الانتاجية ، أيا ما تنوعت الوسائل وتعددت الوسائط ٠ فان تحسين المستوى الصحى مثلا ، يزيد ساعات العمل بما يضفيه على العمال من قوة تطيل حياتهم الانتاجية كما يساعد انتشار التعليم فى المجتمعات المتأخرة على تفهم العمال للآلات والمعدات المعقدة ، ويبث فيهم روح الابتكار ويشحذ مواهبهم الكاملة ٠ ومن مزايا السكن المريح ، راحة أعصاب العمال وتوقى اصاباتهم بالأمراض المعدية ٠ ويقل انتاج العمال فى ظل النـظام الطبقى الجامد ، كما هو حادث فى اتحاد جنـوب أفريقيـا كما أن استتباب الأمن والنظام ، يعزز نزعة الادخار والاستثمار فى المشروعات ٠

وتضـم أفريقيا قدرا ضخما من المعادن النافعة ، بيد أنه يحول دون استغلالها جملة عوامل فى طليعتها :

أولا ـ ارتفاع تكاليف الانتاج بالنسبة لأسعار السوق العالمية ، ارتفاعا يحول دون استثمارها استثمارا مجديا ، وأيرد ذلك الى عدم تمرس العمال الأفريقيين لهذه الأعمال بفعل افتقارهم الى التعليم والتثقيف ٠

ثانيا ـ سوء وسائل المواصلات ، الأمر الذى يحول دون تدفق المعادن المستخرجة الى أسواق الاستهلاك • وهذا ما يجعل عملية استخراج المعادن تقتصر على أسواق الذهب والماس واليورانيوم وما اليها من المعادن التى يعوض ارتفاع قيمتها من ارتفاع تكاليف استخراجها •

ثالثا ـ طول الوقت الذى ينقضى بين الكشف المعدنى والافادة من المعادن المستخرجة بتصديرها الى أسواق الاستهلاك •

ويقتضى طول الوقت، ضياع الأموال والمجهود، فى حين تتوافر نفس المعادن، رخيصة فى مراكز الانتاج القريبة •

ويرد هذا بلا ريب الى اهمال السلطات الاستعمارية فى استغلال الثروات المعدنية ، واقتصارها على استثمار موارد المستعمرات اليسيرة التى لا تتطلب مجهودا ومالا كثيرين • ويطالعنا من قبيل المثال على اهمال السلطات الاستعمارية ، كشف الحديد بكميات وفيرة فى موريتانيا (شنقيط) عام ١٩٣٥/٣٤ ، وصدوف الفرنسيين عن اتخاذ الخطوات اللازمة لاستثماره ، الا أخيرا بالاتفاق مع الشركات البريطانية والايطالية والألمانية ومعاونة البنك الدولى بقرض يبلغ ٦٥ مليون دولار •

رابعا ـ خشية السلطات الاستعمارية منافسة البلاد الأفريقية فى المستقبل لصناعاتها أو على الأقل استغناؤها عن وارداتها من البلاد الأوربية •

خامسا ـ ينبنى على استغلال المعادن ، نشوء الصناعة ، ويعزز هذا بدوره الوعى القومى الذى لا يستقيم وجوده مع الاستعمار •

٣ ـ تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية :

تغيرت أوضاع أفريقيا بعد حصول معظم أقطارها على الاستقلال ، وقرب نهاية الاستعمار فى البقية الباقية من القارة • ولقد ألقى الاستقلال أعباء حسيمة على حكومات البلاد الجديدة ، تتمثل فى العمل على رفع مستوى حياة شعوبها بعد أن طال اهمال مرافقها بفعل السياسة الاستعمارية •

ولتمويل التنمية الاقتصادية مظهران أساسيان :

الأولى ـ **التمويل المحلى** : ويشمل جملة طرائق فى طليعتها المدخرات الاختيارية والتدابير المالية المختلفة ٠

الثانى ـ **طرائق التمويل الأجنبى** : مثل القروض الداخلية والاستثمارات المباشرة والمنح والقروض التى تتلقاها الحـــكومة من الحكومات الأخرى أو من المنظمات الدولية ٠

وفى أفريقيا كما فى غيرها من المناطق المتخلفة اقتصاديا ٠ تتوقف الى حد كبير التنمية الاقتصادية وزيادة دخل الفرد على تكوين قدر مناسب من رءوس الأموال يستخدم فى هذه الغاية المرتجاة على أن تكوين هذا القدر من رءوس الأموال لا يمثل الا جانبا من المشكلة التى تعترض التنمية الاقتصادية ٠ فان ثمة الخبرة الفنية الضرورية لأعمال التنمية وغيرها من الاشتراطات التى تقود جميعها ـ كما ذكرنا ـ الى زيادة طاقة البلاد الانتاجية ، مما يتيح رفع مستوى حياة الفرد ماديا ومعنويا فى نهاية المطاف ٠

وظاهر من استقراء الظروف الاقتصادية للقارة الأفريقية ـ مصداقا لما عرضناه حتى الآن فى دراستنا هـــذه ـ استحالة توافر الشروط اللازمة للتمويل المحلى ، وفى طليعتها فقر الأفراد ؛ الأمر الذى يلقى على التمويل الأجنبى بصفة أساسية عبء انجاز مشروعات التنمية الاقتصادية ٠ وينحصر ذلك فى أربع جبهات :

الأولى ـ **الدول الاستعمارية** : وبالفعل تحصل البلاد الأفريقيـــة التى أعلنت استقلالها وانضمت الى عضوية الأمم المتحدة (لكنها ما برحت ترتبط بعلاقات خاصة بالدول التى انفصلت عنها) تحصل تلك البلاد على معاونات اقتصادية ٠ ولقد بلغت قيمة هذه المعاونات خلال عام ١٩٥٩ حوالى خمسمائة مليون دولار ، بذلت منها فرنسا حوالى أربعمائة مليون دولار لجمهوريات جماعة الأمم الفرنسية ٠ وخصصت دول السوق المشتركة مبلغ ثلاثمائة مليون دولار للنهوض بتلك الأجزاء من أفريقيا التى تشترك فى السوق المشتركة عن طريق الدول الأوربية ٠

الثانية ـ **الاتحاد السوفييتى** : أصبح الاتحاد السوفييتى يرحب ببذل المعاونة الفنية ، والمساعدة الاقتصادية للدول التى تطلبها ٠ ويتقبل عدد من

الدول الأفريقية الحديثة هذه المعاونة مسيرا باعتناقه مبدأ الحياد الايجابى وعدم الانحياز ·

الثالثة ــ **الولايات المتحدة الأمريكية :** تقدم مساعدات مباشرة ضئيلة · ولم تتجاوز قيمة مشروعات المساعدات الفنية خلال ١٩٦٠ ١٥ مليون دولار منها خمسة ملايين للحبشة وثلاثة ملايين للسودان و ٥ر٢ من المليون لليبيريا و ٥ر١ من المليون لنيجيريا ومليون دولار لكل من الصومال وغانا وغينيا ·

وبالاضافة الى ما تقدم بذلت الولايات المتحدة خلال عام ١٩٦٠ مساعدات مالية خاصة قيمتها ١٥ مليون دولار لمشروعات تقررت فى السودان والصومال وليبيريا وأثيوبيا ·

وعلى الرغم من أن صندوق الاقراض للتنمية الاقتصادية قد بذل قروضا خلال السنوات ١٩٥٧ ــ ١٩٥٩ تبلغ قيمتها ٥ر١ من البليون دولار ، لم تحصل القارة الأفريقية ــ جنوب الصحراء ــ الا على ٢٠ مليونا استخدمت فى تمويل ثلاثة مشروعات ·

الرابعة ــ **البنك الدولى :** قدم البنك الدولى للبلاد الأفريقيــــة جنوب الصحراء قروضا قدرها خمسمائة مليون دولار ·

وظاهر مما تقدم ضآلة المبالغ التى ترد أفريقيا من خارجها بالقياس الى احتياجات القارة الماســـة لتنمية مواردها الاقتصادية ، ورفع مستويات حياتها المادية والمعنوية ، على أن بعض المفكرين الأوربيين يدركون جيدا الأخطار الهائلة التى تترتب عن بقاء أفريقيــــا فى أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية الحالية ، مما يدفعهم الى المناداة ببذل مزيد من المساعدات الاقتصادية والفنية للبلاد الأفريقية التى استقلت حديثا · بيد أنه يحول دون تدفق رءوس الأموال الأوربية عوامل فى طليعتها :

١ ــ ضعف الاقتصاد الأوربى فى مجموعه ·

٢ ــ اتجاه رءوس الأموال الأوربية صوب الاستغلال فى مشروعات مضمونة الفائدة ولا تضير اقتصاد بلادها الداخلى ·

٣ ــ احجام رءوس الأموال الأمريكية الخاصــة عن ارتياد الميادين الأفريقية ورغبة أرباب الأعمال فى استثمار أموالهم فى مشروعات أمريكية بحتة سواء فى شمال القارة أو جنوبها ·

ومن ثم أصبح عبء تمويل مشروعات التنميـــة يقع على كاهل الهيئات الدولية ، وهذا يرتهن بسخاء البنك الدولى من ناحية واخراج مشروع صندوق التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة الى حيز التنفيذ واشتراك جميع الدول فى عملياته ٠

٤ ـ اتجاهات التنمية الاقتصادية :

تتشابه الخطوط الأساسية للأهداف العامة للتنمية الاقتصادية فى القارة الأفريقية لكن ثمة اختلافات فى التفاصيل ٠

فهى فى البلاد الخاضعة لبريطانيا التى استقلت عنها حديثا ، جزء من السياسة الاستعمارية الاقتصادية العامة ٠

بينما نجد برامج التنمية التى وضعتها فرنسا لمستعمراتها قبل استقلالها تخضع لقاعدة التفضيل التى أقامها مشروع الانعاش الأوربى ٠

وهدف بلجيكا من مشروع السنوات العشر فى الكونغو (قبل حصوله على استقلاله أخيرا) ، استثمار موارد المستعمرة لمنفعتها الخاصة ٠

ويلاحظ من استقراء مشروعات التنمية الاقتصادية التى وضعتها الدول الغربية لمستعمراتها (قبل حصول معظمها على استقلالها السياسى أخيرا) أن المشروعات الفرنسية قد خصصت للخدمات الاجتماعية ١٩٪ فى حين اهتمت بمشروعات المواصلات لنقل سلع المستعمرات الى فرنسا ، فنالها ٦١٪ من مجموع المبالغ المخصصة للتنمية ٠ والمثل يقال عن المستعمرات الأخرى ٠

وانه وان تدفقت رءوس الأموال على القارة للاستثمار الا أنها تستثمر فى معظم أنحائها لانتاج السلع المخصصة للتصدير ٠ وبالأحرى فان جانبا واحدا من جوانب الاقتصاد الأفريقى ، هـــو الذى تحبوه السلطات الحاكمة والمستوطنون الأوربيون برعاية ضخمة ٠ ومصداقا لهذا نجد العناية ضئيلة بارتقاء الصناعة وتحسين أساليب زراعة أهالى البلاد ٠

وبعبارة أدق ، كان فى البلاد الأفريقية حتى عهد قريب (وما يزال فى المناطق التى لا تزال خاضعة للاستعمار) مجتمعان منفصلان ، لكل تقاليده وأهدافه ، وحظه من الثقافة والعرفان ، وتفصل بينهما مراحل من الحضارة

والارتقاء تبعد بعضها عن البعض الآخر ، بعد السماء عن الأرض ، وما كان يتوقع فى مثل هذه الظروف ، أن تثمر التنمية الاقتصادية ثمراتها المرجوة فى رفع مستوى معيشة شعوب القارة وزيادة قدرة الأهليين على الاستهلاك وبالأحرى مسايرة القارة ركب الحضارة البشرية بخطوات سليمة قوية •

ولا مناص فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تحيط بالبلاد الأفريقية ، من أن تصبح القاعدة الأساسية ، تولى الدولة نفسها شئون عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن تهيمن الحكومة على المشروعات الأساسية وأن تشرف على تحويل المدخرات القومية والمساعدات والقروض الأجنبية الى استثمارات منتجة وخدمات نافعة للسكان •

وبالأحرى فان تطبيق المبادىء الاشتراكية هو السبيل الطبيعى الذى لا مناص لأفريقيا من سلوكه لبلوغ هدفها المرموق من التقدم والازدهار الاقتصادى والاجتماعى والثقافى •

الفصل التاسع

لمحة عن الدول الأفريقية الحديثة

ومشـــكلاتها الاقتصادية

١ ـ أفريقيـــا الشمالية

أصبحت أفريقيا الشمالية تنقسم الى أربع وحدات سياسية مستقلة استقلالا تاما هى : ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب ٠

١ ـ ليبيا :

دولة صحراوية بمعنى الكلمة ٠ فلا تسقط الأمطار الا على مناطق صغيرة منها لا تجاوز ثمانى بوصات فى المتوسط ، ولقد تصل كمية الأمطار الى أربع عشرة بوصة فى بعض أجزاء طرابلس وعشر بوصات فى بنغازى ٠

وتوجد بالبلاد عدة واحات تتناثر بها القرى الصغيرة ٠ وتمارس الزراعة على نطاق ضيق حيث تسقط الأمطار ، أو يتوافر الماء فى البيوت ٠

ولم يكتشف بالبلاد حتى الآن معادن تستطيع أن تقوم فقرها الاقتصادى على أن بشائر كشف النفط قد ظهرت أخيرا مما يبشر بجعل البــلاد دولة مصدرة للنفط ، الأمر الذى يدفع بها الى طريق التقدم الاقتصادى ٠

وتنتج ليبيا فى المتوسط حوالى ستين ألف طن من الشعير و ٣٠ ألف طن من القمح وأربعين ألف طن من التمور و ١٠ آلاف طن من البطاطس و ١٠ آلاف طن من الفول السودانى و ١٧ ألف طن من الزيوت ٠

٢ ـ تونس :

تبلغ مساحة تونس حوالى خمسين ألف ميل مربع ٠ ويبلغ عدد السكان

٥ر٣ من المليون والزراعة هى الحرفة الأساسية للتونسيين ، وتنتج البلاد القمح والشعير • وينمو بها الكروم والزيتون •

ويتوافر فى تونس معدن الفوسفات وتصدره الى الخارج سيما ـ فرنسا بكميات كبيرة •

وتنتج تونس سنويا فى المتوسط ١٤٠ ألف طن من الشعير و ٤٠٧ آلاف طن من القمح • وتنتج من الحمضيات ٦٦ ألف طن تصدر منها ٢٩ ألف طن ومن التمور ٣٣ ألف طن ومن التين ١٦ ألف طن ومن العنب ١٧ ألف طن • وتنتج من النبيذ ١٣٤ ألف طن (تصدر منها ٩٠ ألف طن) وتنتج من الزيتون ١٢٠ ألف طن ومن زيته ١٦ ألف طن وتصدر منه ٢٢ ألف طن •

وأهم الصناعات التونسية :

المواد الغذائية وبخاصة تمليح الزيتون ، وانتاج زيت الزيتون ، والمشروبات الكحولية وبخاصة الأنبذة ، والتبغ والمنسوجات والملابس الجاهزة والأخشاب والأثاث والورق ومنتجاته والطباعة والجلود والأحذية ، ومنتجات المطاط والمواد الكيماوية ومنتجاتها ، والنفط والفحم ومنتجاتهما • والمنتجات غير الفلزية ، واستخراج الفوسفات •• الخ •

وتتكون واردات تونس من السلع الاستهلاكية وقد بلغت حصتها ٥٣٪ من جملة الواردات فى حين أن السلع الانتاجية (أى التى تستخدم فى انتاج السلع الاستهلاكية) لم تزد حصتها على ٦ر١٤٪ وبلغت حصة واردات المواد الأولية والمنتجات شبه المصنوعة ١ر٢٤٪ وحصة الوقود ٤ر٨٪ •

٣ ـ المغرب :

تبلغ مساحة المغرب ٢١٠ آلاف ميل مربع • وفيما يلى أهم منتجاتها وصادراتها من المنتجات الزراعية :

الشعير : يبلغ متوسط الانتاج السنوى حوالى مليون وثلث المليون طن •

وتصدر حوالى ثلاثمائة ألف طن سنويا •

القمح : ينتج أقل قليلا من مليون طن ويصدر حوالى مائة وستين ألف طن ، وان كان يستورد حوالى خمسين ألف طن من بعض أنواع القمح ·

الذرة الصفراء : ينتج حوالى ٢٦٠ ألف طن ·

الموالح : ينتج حوالى ٣٣٠ ألف طن ويصدر منها حوالى مائتى ألف طن

التمور : ينتج حوالى مائة ألف طن ·

العنب : ينتج حوالى تسعين ألف طن ·

النبيذ : ينتج حوالى مائتى ألف طن ويصدر منها ١٣٣ ألف طن تقريبا ·

الزيتون وزيته : ينتج حوالى ٨٢ ألف طن للزيتون و ٢٠ ألف طن للزيت ·

وتبدى الاحصاءات أن المغرب قد أنتج عام ١٩٥٤ من المنتجات الحيوانية ما قيمته ٢٢ر٦ مليون فرنك من اللحوم و ١٦ر٢ مليون فرنك من الدواجن والبيض و ٢٥ر١ مليون فرنك من اللبن و ٣ر٣ مليون فرنك من الصوف ·

وأهم الصناعات المغربية :

الأغذية والمشروبات والتبغ ، والمنسوجات والجلود ، والمواد والمنتجات الكيميائية ومواد البناء ، واصلاح الآلات ، والأثاث الخشبى ، والورق العادى والمقوى ، والطباعة والنشر ··· الخ · بيد أن أهم صناعات المغرب هى بلا مراء استخراج الفوسفات · وقد أنتج المغرب عام ١٩٥٧ من الأسمدة الفوسفاتية حوالى ٧٧ ألف طن ·

وتكون السلع الاستهلاكية وفقا لاحصاء ١٩٥٧ : ٥٦ر٦٪ من مجموع واردات المغرب فى تلك السنة · بينما بلغ نصيب السلع الانتاجية ١٢ر١٪ ، والمواد الخام والمنتجات شبه المصنوعة ٢٢ر٧٪ والوقود ٨ر٦٪ ·

٤ ــ الكاميرون :

كانت الكاميرون فى الأصل مستعمرة ألمانية سلمت الى فرنسا لادارتها

تحت اشراف عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة ٠ وتبلغ مساحة جمهورية الكاميرون حوالى ١٦٦ر٨٠٠ ألف ميل مربع ، ويبلغ عدد السكان حوالى خمسة ملايين ٠

وأهم صادرات الكاميرون : البن ـ والكاكاو ـ والموز ـ والألومنيوم وتعتبر بالمثل أهم منتجات معظم دول أفريقيا الغربية ٠

وأهم الواردات السلع المصنوعة سيما المواد الاستهلاكية كالملابس ٠

وتتجه معظم تجارة الكاميرون فى الوقت الحاضر صوب فرنسا ومنطقة الفرنك الفرنسى ٠ ودخل الفرد فى الكاميرون ضئيل لايجاوز عشرين جنيها استرلينيا سنويا ٠ وهذا ما يجعل الحكومة ترسم برنامجا لمضاعفته فى غضون الخمس والعشرين سنة القادمة ، وتسعى لتمويله من القروض التى تحصل عليها من البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى الدولية ٠

٥ ـ التوجو :

أعلن استقلال التوجو فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٠ وتبلغ المساحة ١١٩ ألف ميل مربع وعدد السكان ١ر٥ من مليون وتعتمد الجمهورية اعتمادا أساسيا على تصدير البن والكاكاو ويمثلان ثلاثة أرباع صادرات البلاد ٠ وتمثل صادرات الفوسفات الربع الباقى ٠ وأهم الواردات : المنســـوجات ومنتجات النفط والنسيج والأرز والأدوية والسكر ٠ وترتبط البلاد اقتصاديا بفرنسا ارتباطا وثيقا ٠

٦ ـ جمهورية تشاد :

تبلغ مساحتها ٤٩٥ر٧٥٢ ميلا مربعا وعدد الســكان ٢ر٦٧٥ر٠٠٠ ٠ وتكرس الجمهورية جهودها فى الوقت الحاضر لمضاعفة الدخـــل القومى فى غضون ثلاثين سنة ٠ وتمهيدا لذلك تقرر انشاء مزارع جماعية تكون أساس جميع أوجه النشاط المتصلة بالمشروع ٠ وسينتظم السكان خلال السنوات الخمس الأولى من المشروع فى خمسة وعشرين قطاعا يضم كل منها خمسين ألف شخص ٠

وتتضمن المرحلة الثانية من مشروع التنمية ، العمل على زيادة طاقة

الزراعة والماشية الانتاجية • وستولى الدولة عناية خاصة لانتاج القطن والأرز والخضراوات والبذور الزيتية والفول السودانى والمواد الطبية •

ويتضمن البرنامج كذلك ، مشروعات أساسية للتوسع فى التعليم لمقاومة الأمية،كما يتضمن ترقية وسائل المواصلات وترويج التجارة الداخلية.

وتجرى الآن دراسات لخفض تكاليف نقل السلع سيما الصادرات لمجابهة المنافسة التى تلقاها تشاد فى الأسواق العالمية •

ويتطلب تنفيذ برامج التنمية انفاق حوالى مائة وعشرين مليون جنيه استرلينى طوال فترة المشروع (وهى ثلاثون سنة) • وتأمل حكومة تشاد الحصول على هذا المبلغ من الشعب وبمعاونة الحكومة الفرنسية ومن الهيئات الدولية •

وأهم صادرات تشاد : الخشب ـ وشمع عسل النحل ـ والبن ـ والكاكاو والمواشى •

وأهم وارداتها : المنسوجات القطنية ـ والأسمنت ـ والسكر ـ والنفط •

٧ ـ جمهورية جابون :

تبلغ مساحتها ١٠٣٫٠٨٩ ميلا مربعا وعدد السكان ٤٤٠ ألفا وتصدر جابون الزيت الخام والأخشاب والمطاط والماس والذهب وكميات كبيرة من النحاس والزنك والقصدير وتوجد بها رواسب ضخمة من المنجنيز •

ولقد قرر بنك التعمير والانشاء الدولى فى يونيو ١٩٥٩ اقراض احدى الشركات الخاصة مبلغ ٣٥ مليون دولار لتمويل عملية استخراج المنجنيز •

وسينفق من هذا القرض كذلك على ترقية وسائل المواصلات فى جابون والكونغو (برازافيل) لنقل الخام الى موانى التصدير •

وهذه الشركة الخاصة هى شركة Comilog وتشترك فيها رءوس الأموال الفرنسية والأمريكية بنسبة٥١ ٪ الى ٤٩٪ وستزود صادرات المنجنيز (بعد التوسع فى عملية الانتاج) جمهورية جابون بمصدر جديد للنقد الأجنبى

يقدر بستة عشر مليون دولار سنويا • ويقدر الانتاج فى مراحله الأولى بنصف مليون طن سنويا •

٨ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى :

تبلغ مساحتها ٢٣٨ ألف ميل مربع وعدد السكان ١٫٢٢٧٫٠٠٠ نسمة وكانت تدعى قبل استقلالها أوبانجى شـــارى وكانت جزءا من أفريقيـــا الاستوائية الفرنسية •

وعلى الرغم من غنى الجمهورية بموارد الثروة فلم يستغل منها الا القليل وتنتج الجمهورية كميات كبيرة من زيت النخيل ومن الكاكاو والخشب وجوز الهند والبن والسيزال والفول السودانى والمواشى •• وتتوسع الجمهورية فى الوقت الحاضر فى انتاج القطن •

وتعمل حكومة الجمهورية على تشجيع الصناعات الخفيفة للافادة من مواد البلاد الأولية وأهم تلك الصناعات : تجهيز الأخشاب وصناعة منتجات الجوت والصابون والمشروبات والأصباغ •

٩ ـ جمهورية الكونغو الوسطى (برازافيل) :

تبلغ مساحتها ١٣٥ ألف ميل مربع ، وتكون أحـــد اتحاد جمهوريات أفريقيا الوسطى التى عقدت مع فرنسا فى يوليو ١٩٦٠ اتفاقية الاستقلال والمساعدة •

وتتركز ثروة الجمهورية فى التعدين ومنتجات الغابات ••• وتتصل صناعاتها الأســـاسية بعملية تجهيز المنتجات المحلية مثل الجوت والخشب والدباغة وصناعة المشروبات الكحولية ومصانع الصابون ، وتستغل وتستخرج النحاس احدى المؤسسات الفرنسية •

وأهم الصـــادرات : الخشب والجوت والموز والنحاس •• وتتضـــمن الواردات المنسوجات ومنتجات النفط والسلع الاستهلاكية •

١٠ ــ جمهورية فولتا العليا :

تبلغ مساحتها ١١٣ ألف ميل مربع وعدد السكان ٣ر٦٥٥٠٠٠ نسمة وهى جمهورية لا موانى لها ، ويعمل سكان الجمهورية فى الزراعة وصيد الأسماك · وقد أسفرت الأبحاث الحديثة عن كشف مقادير ضخمة من خامات الحديد والمنجنيز والذهب والنحاس ، وتوافر الماس ·

وقد رسمت حكومة الجمهورية برنامجا للتنمية الاقتصادية طويل الأمد يتجه بصفة خاصة الى تحسين أحوال الرى ·

وتنتج جمهورية فولتا العليا : الذرة بأنواعها والأرز والقطن والفول السودانى ·

على أن أهم صادرات البلاد : المواشى والسمك ·

وأهم وارداتها المصنوعات الاستهلاكية ومنتجات النفط والآلات الثقيلة.

١١ ــ جمهورية ساحل العاج :

تبلغ مساحتها ١٢٥ ألف ميل مربع وعدد السكان ٣ر٣ مليون نسمة · وتعنى الجمهورية الآن بتنمية مواردها · وثمة برنامج فترته أربع سنوات (١٩٥٨ ــ ١٩٦١) يرنو الى تنمية الموارد الزراعية وتحسين المستويات الثقافية والاجتماعية ، وترقية المواصلات ·

ويتجه البرنامج الزراعى الى زيادة الانتاج وتنويع المحصولات وتحسين نوعها وتثبيت الأسعار ونشر النقابات التعاونية فى الأرياف ، والعناية بصفة خاصة بالمحصولات التى تصدر الى الخارج ·

ولم يتجه برنامج التنمية الاقتصادية الى العناية بالصناعة ، اذ ترك ذلك لجهود الأفراد الخاصة على أن ترعاها الدولة بخفض الرسوم الجمركية على ما تستورده من آلات واعفائها من كافة الضرائب ·

والبن هو أهم محصولات ساحل العاج ، وقوام صادراتها ، وتنتج كذلك الموز والكاكاو والفول السودانى ومنتجات النخيل والخشب والمطاط · والبلاد غنية بالمواشى ، وتضم رواسب كبيرة من الذهب والمنجنيز ·

وأهم الواردات : المنسوجات ـ والسمن ـ ومواد الوقود ـ والأنبذة ٠

١٢ ـ جمهورية داهومى :

وتبلغ مساحتها ٤٤٫٦٩٥ ميلا مربعا وعدد السكان ١٫٩٣٤٫٠٠٠ نسمة وتنتج الذرة بنوعيها والفول السودانى ومنتجات النخيل والحمضيات ٠

وأهـم الصادرات : القطن ونـوى النخيل والزيت والفول السودانى المقشر ٠ وأهم الواردات المصنوعات القطنية والأسمنت والنفط والمشروبات الروحية ٠ وقد كشف بها حديثا رواسب ضخمة من الكروميت وغيره من المعادن ٠

١٣ ـ جمهورية النيجر :

تبلغ مساحتها ٤٥٩ ألف ميل مربع وعدد السكان ٢٫٨٧٠٫٠٠٠ نسمة وأهم حاصلاتها الفول السودانى والأذرة والشرنجو والفول والصمغ العربى والقطن والأرز ٠ وتصدر مقادير كبيرة من الملح ٠ وقد كشف بها حديثا خام الصفيح ٠ وأهم الواردات المنسوجات وغيرها من المصنوعات الاستهلاكية ، ومنتجات النفط والمشروبات الكحولية والأسمنت والآلات ٠

وتعيش الجمهورية على المساعدات الفرنسية ٠

١٤ ـ جمهورية السنغال :

تبلغ مساحتها ٧٦ ألف ميل مربع وعدد السكان ٢٫٩٧٣٫٠٠٠ نسمة ٠ والسنغال أعظم الجمهوريات الأفريقية التى انفصلت عن الامبراطورية الفرنسية تقدما من النواحى الاقتصادية والثقافية والعمرانية ٠

وأهم صناعاتها الأسمنت وتجهيز الفول السودانى ٠ وقد بلغ انتـاج الأسمنت عام ١٩٥٩ أكثر من مائتى ألف طن ، صدر معظمه الى أقطار غرب أفريقيا المجاورة ٠

وأهم صادرات السنغال : الفول السودانى ـ والأسمنت ـ وكسب الذرة ـ والفوسفات ٠

وأهم الواردات : اللحم ـ والسكر ـ والمنسوجات ـ والمشروبات الكحولية ـ ومنتجات النفط ٠

وتنفذ الحكومة الآن مشروعا للتنمية يرمى الى تحسين الخدمات الاجتماعية وتنويع الانتاج الزراعى وزيادة مقاديره ، وزيادة استثمار الحمضيات ٠ وقد حصلت السنغال عام ١٩٦٠ على قرض من فرنسا قدره ـ ١٦٣٣ مليون فرنك (٢٤ مليون جنيه استرلينى) ، ووضعت تحت تصرفها ١٧٠٠ خبير ادارى فرنسى لتنفيذ المشروعات العامة ٠

١٥ ـ جمهورية مالى :

تبلغ مساحتها ٩٤٥ ألف ميل مربع وعدد السكان ١ر٤ من مليون نسمة ولا توجـــد بها ميناء ومن ثم كانت تستخدم ميناء دكار بالسنغال لتصدير منتجاتها وشراء احتياجاتها من الخارج ٠

لكنها أصبحت تستخدم الآن أبيدجان فى ساحل العاج وكوناكرى فى غينيا بعد انهيار اتحاد مالى بينها وبين السنغال ٠

وتكاد جمهـورية مالى أن تعتمد اعتمـــادا مطلقا على تصـــدير الفول السودانى والجلود والماشية والأسماك الجافة والأرز ٠

وأهم الواردات المواد الغذائية ومنتجات النفط ومواد البناء والسكر والملح ٠ والواقع أن الزراعة هى مصدر الدخل الوحيد بالجمهورية ولم يكتشف بها حتى الآن معادن بكميات نافعة مثل الذهب أو الألومنيوم أو الحديد الخام أو النفط ٠ ومن ثم نجد العجز فى ميزان مدفوعاتها حوالى ١٣ مليون جنيه استرلينى سنويا ٠ ويبلغ مجموع ميزانيتها العامة حوالى عشرة ملايين جنيه استرلينى ٠

على أن ثمة نهضـــة زراعية تتجلى فى زيادة صادرات القطن وقد بلغت تسعة آلاف طن عام ١٩٦٠ (حوالى ٢٠٠ ألف قنطار) وينتظر أن تصل الى خمسين ألف طن (٠٠٠ر١١٣ر١ ألف قنطار) بعد تنفيذ مشروع دلتا النيجر ٠

كذلك ينتظر بفضل هذا المشروع تضاعف صادراتها من الفول السودانى والتوسع فى تصدير الماشية ٠

ونظرا لاتساع مساحة البلاد تتجه التنمية بصفة خاصة نحو تحسين وسائل المواصلات ، ويتوسع فى الانتاج الصناعى بالنسبة للصناعات الاستهلاكية مثل الأسمنت والمنسوجات ، وقد رسمت حكومة مالى برنامجا للتنمية الاقتصادية ذا فترة أربع سنوات ويقتضى اتفاق ١٠٣ ملايين جنيه استرلينى ٠

ويرمى برنامج التنمية الذى وضعته مالى الى زيادة نصيب الفرد السنوى من الدخل القومى بواقع ٥٪ سنويا ٠

ولما كان السكان يتزايدون بنحو ٢٪ سنويا ، فانه يجب زيادة الانتاج سنويا بنحو ٧٪ ٠

ويتطلب تنفيذ البرنامج تطبيق الوسائل التكنولوجية الحديثة على الزراعة ، والنهوض بمستوى السكان الثقافى والاجتماعى والصحى ٠

١٦ ــ جمهورية مالاجاس :

هى جزيرة مدغشقر سابقا ٠ وتبلغ مساحتها حوالى ٢٢٨ ألف ميل مربع وتمتاز الجمهورية بتنوع مناخها وطوبوغرافيتها وثبات اقتصادها ٠

وتزرع مساحة أكثر من ثلاثة ملايين فدان ٠ ولقد رسمت الحكومة برنامجا للتنمية فترته ثلاث سنوات ١٩٥٩ ــ ١٩٦٢ يرمى الى تحقيق الأغراض الآتية : ــ

أولا ــ اعادة تنظيم التجارة ٠

ثانيا ــ تيسير عمليات تجهيز الحاصلات ٠

ثالثا ــ تدعيم الاستغلال الزراعى عن طريق تحسين وسائل الرى والعناية بالمحافظة على التربة ٠ ورسم برنامج للتشجير ، وادخال حاصلات جديدة ، والعناية بتربية المواشى ٠

رابعا ـ النهوض بالجمعيات التعاونية ٠

خامسا ـ اتاحة الخدمات الزراعية للفلاحين ٠

سادسا ـ توفير المواد الأولية اللازمة لانشاء الصناعات الخفيفة ٠

سابعا ـ تنويع الصادرات ٠

ثامنا ـ تحسين وسائل المواصلات وترقية التعليم والصحة ٠

على أن الزراعة هى قطب الرحى فى مشروع التنمية لجمهورية مالاجاس

أما بالنسبة للصناعة ؛ فتسعى الدولة الى النهوض بالصناعات الخفيفة التى تستخدم المواد الأولية المحلية وترنو الى كفاية احتياجات السوق المحلية٠ وقد اتخذت الحكومة طائفة من الاجراءات لتشجيع قيام مثل هذه الصناعات ٠ منها اعفاؤها من ضريبتى الدخل والأرباح ، واعفاء معداتها من الرسوم الجمركية ، ومنها القروض طويلة الأجل بفوائد ضئيلة ٠ ويقتصر تدخل الحكومة على الاشراف المباشر على انتاج الطاقة الكهربية ٠

وأهم حاصلات مالاجاس : الأرز ـ والبن ـ ونبات تبيوكا ـ وقصب السكر والتبغ ـ والقرنفل ـ والكاكاو ـ والفنانيليا ـ والفول ـ والبطاطا ـ والغلال ٠ وتكون صادرات البن : نصف صادرات البلد ـ وتقدر كمية صادرات الأرز بمليون طن سنويا ٠ وتزداد سنويا صادرات البلاد من الجرانيت ، وقد بلغت كميتها فى عام ١٩٥٨ : ١١ر٦٠٠ طن ٠ ومن معادن مالاجاس : الميكا ـ والأحجار الكريمة ـ والكاولين وخام النيكل والفوسفات ، والذهب واليورانيوم، والثوريوم ٠

ويمتلك الأوربيون صناعات غزل الحرير والقطن ونسجهما ، والسكر ، والصابون ٠

وأهم واردات الجمهورية : المنتجات الغذائية والكيماويات والأدوية ومنتجات النطرون ٠

١٧ ـ اتحاد نيجيريا :

تبلغ مساحة الاتحاد ٣٥٦ر٦٦٩ ميلا مربعا وعدد السكان ٤٢ مليونا

وتمتاز البلاد بتنوع ثرواتها الزراعية والمعدنية ومنها : الكاكاو ـ والبن ـ والمطاط ـ والفول السودانى ـ والزيوت النباتية ـ والفحم ـ والكولمبيت ـ وخام الحديد ـ والزنك ـ والرصاص ـ والقصدير ـ والفضة ـ والخشب ـ والنفط والجلود ـ والماشية الحية ٠

وقد أقرت الحكومة برنامجا لتشييد خزانين على نهرى النيجر وكادونا يتكلفان حوالى ١٢١ر٥ مليون جنيه استرلينى ٠ ويرجى من انشائها زيادة مساحة الأراضى المنزرعة لتجابه الزيادة فى السكان : ولتوليد الطاقة الكهربية لتستخدم فى الصناعة ٠

وتدرك الحكومة الاتحادية أهمية التعليم فى النهوض بالبلاد الأمر الذى جعلها تولى اهتماما خاصا للتعليم فجعلته بالمجان فى المرحلة الابتدائية ٠ كما تعنى الحكومة بتيسير المواصلات حتى أصبحت تستوعب معظم استثمارات الحكومة فى المنطقة الشمالية ٠

وتتم معظم تجارة نيجيريا ـ مع بريطانيا ـ مثلها فى ذلك مثل المستعمرات البريطانية السابقة أو الحالية ٠ وتتمتع نيجيريا بالتفضيل الامبراطورى باعتبارها عضوا بالكومنولث البريطانى ٠

والكاكاو هو أهم صادرات نيجيريا ويتلوه الحاصلات الزراعية والمعدنية السالفة الذكر ٠ وأهم واردات نيجيريا : السلع الاستهلاكية كالمنسوجات والمواد الطبيعية والأولية والأدوية ، والأطعمة المحفوظة ٠ وتحتكر تجارة نيجيريا طائفة من الشركات الأجنبية ، التى تولى وجهتها شطر بلاد معينة ٠

وأهم صناعات نيجيريا : المنسوجات وتكرير السكر والبسكويت والبلاستيك والأسمنت والمطاط والألومنيوم وتجهيز الأخشاب ٠

وتنتج نيجيريا النفط ـ ويقدر الانتاج اليومى بمائتى ألف برميل ٠

١٨ ـ جمهورية الكونغو (ليوبولدفيل) :

تبلغ مساحة الجمهورية ٩٠٥ آلاف ميل مربع ٠ وتعتبر من أغنى مناطق أفريقيا بالمعادن وفى مقدمتها النحاس ، وتعد من أعظم منتجى العالم منه ٠

وتنتج جمهورية الكونغو كذلك ٧٠٪ من انتاج العالم من الكبريت و ٧٠ من انتاجه من الماس الصناعى و ٥٠ من انتاجه من اليورانيوم ٠

ولقد كان البلجيكيون يحتكرون اقتصاديات الكونغو احتكارا تاما تقريبا عن طريق عدد قليل من المؤسسات الاقتصادية البلجيكية التى تساهم فيها المؤسسات الاقتصادية البلجيكية بنصيب موفور . ويسيطر الأجانب على ٨٠٪ من المحال التجارية فى الكونغو . ولقد صور تقرير للأمم المتحدة ما فقدته البلاد من الأموال الأجنبية الخاصة بفعل اقتراب البلاد من مرحلة الاستقلال والحرية ؛ وجاء فيه ما يلى :

« فقدت البـــلاد من احتياطيات الذهب والنقد الأجنبى أكثـــر من مائة وخمسين مليون دولار خلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ وأكثر من مائة وأربعين مليون دولار عام ١٩٥٩ . وتم ذلك على الرغم من اقتراض البلاد مائة وخمسين دولارا من الخارج ومنحة من بلجيكا قدرها ١٠ ملايين دولار . كما فقدت البلاد مبلغ أربعين مليون دولار خـــلال الفـــترة من أول يوليو حتى ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٠ . وبينما بلغت قيمة موجودات البلاد عام ١٩٥٦ حوالى عشرة بلايين فرنك بلجيكى أصبحت قيمتها أقل من النصف فى نهاية عام ١٩٥٩ . وكان حساب الخزانة العامة دائنا عند البنك المركزى بنحو خمسة بلايين فرنك بلجيكى ، فاصبح مدينا بنحو ١ر٤ بليون فرنك فى نهاية يونيو ، وبلغت مديونية الحكومة لدى البنك المركزى أكثر من البليونى فرنك فى نهاية يونيو سنة ١٩٦٠ » .

ولقد نشأ عن القلاقل السياسية التى ألمت بالكونغو بسبب الدسائس الاستعمارية ، استفحال التعطل وكساد الأعمال وتضاؤل احتياطى البلاد من العملة الأجنبية ... ويجب ألا يغرب عن البال أن انفصال اقليم كاتانجا الوقتى يعنى فقدان الكونغو نصف ثروته اذ يتركز فى كاتانجا ثلاثة أرباع صناعة التعدين التى تغل ٦٠٪ من مجموع دخل البلاد .

بيد أن خسارة الكونغو تعنى تصدع الاقتصاد البلجيكى اذ كان الميزان الخارجى البلجيكى مع الكونغو موافقا لبلجيكا بنحو ٧٦ر٥ من مليون جنيـــه استرلينى سنويا ... بينما ميزانها مع بقية العالم يعانى عجزا قدره ٧٥ر٥٠ من مليون جنيه استرلينى . أى أن بلجيكا كانت بفضل تجارتها مع الكونغو تسد عجزها الخارجى مع بقية بلاد العالم ويفيض من ذلك مبلغ ٨ر٢٥ مليون جنيه استرلينى سنويا .

ويجب أن يضاف الى ذلك أرباح الشركات البلجيكية التى تستغل أموالها فى الكونغو وما يجنيه رعاياها من أعمالهم فى تلك البلاد .

١٩ ـ جمهورية الصومال :

تبلغ مساحة جمهورية الصومال ٢٤٦ ألف ميل مربع وأهم صادراتها الموز والجلود كما تصـدر كميات من الذرة والملح والفضة والصمغ العربى والبخور والمر واللحوم والأسماك المحفوظة ٠

والزراعة هى قطب الرحى فى اقتصاد الصومال ٠ وتبلغ مساحة الأراضى المزروعة حوالى نصف مليون فدان ٠ وتتصل صناعات البلاد القائمة بالزراعة أتم اتصال ٠ وقد أنشأت الحكومة أخيرا مصنعا للسكر ٠ وتوجد فى مقديشو مصانع للمنتجات المحفوظة ٠ كما أنشأت البعثة الكاثوليكية مصبغة ٠

وفى الاقليم الشمالى من الصومال رواسب من المعادن لم تستغل بعد ، فى طليعتها الجبس والزبرجد والكولميت والميكا والرصاص والحديد والفضة ٠ ولقد اكتشف النفط حديثا فى اقليمى الصومال ٠

وأيا ما تكون الحال : فانه ما يزال الرعى أهم مظاهر نشـاط الصومال الاقتصادى ٠ ومن ثم تتجه برامج التنمية الى تحسين المراعى وتربية الماشية والعناية بالمنتجات الحيوانية ٠ وتولى الحكومة رعاية خاصة لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين مثل المواصلات الداخلية وتوليد الطاقة الكهربية ٠ وتبذل جهودا جبارة للنهوض بالصناعات المتصلة بالزراعة والماشية ، بغية توسيع أساس اقتصاد البلاد القومى ٠

وقد رسمت الحكومة برنامجا للافادة من مياه نهرى الصومال الأساسيين : نهر شبيلى ونهر جوما ٠

وهكذا تبذل الحكومة الصومالية جهودا صادقة ـ لتنويع صادرات البلاد وزيادة انتاجها ٠ يضاف الى ذلك ، أنها تسعى جاهدة الى التخلص من احتكار دولة بعينها لتجارتها الخارجية ٠ وهذا ما دعاها الى أن تعقد فى نوفمبر ١٩٦٠ مع الجمهورية العربية المتحدة ، اتفاقية تجارية ثنائية الطابع ٠

٢٠ ـ مشكلات السودان الاقتصادية :

يعتمد السودان اعتمادا مطلقا على محصول رئيسى واحد للتصدير هو القطن الذى يكون أكثر من نصف صادرات البلاد ٠ وحقا ، تسدد صادرات القطن ، قيمة الواردات التى تتزايد باستمرار ٠

وتلمس حكومة السودان خطورة الاعتماد على محصول واحد • ومن ثم نجد الانفاق الحكومى فى زيادة متصلة تبديها الاحصاءات • ومصداقا لذلك ، بلغ الانفاق الحكومى ١٤ر٦ مليون جنيه سودانى خلال الأعوام من ١٩٤٦ الى ١٩٥١ ، وارتفع الى ٢٥ر٤ مليونا فى ٦٠ /١٩٦١ • وشاهدت السنوات الأخيرة نموا مستمرا فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية نتيجة لتنفيذ هذه المشروعات •

ولقد خصص فى ميزانية الدولة لمشروعات التنمية ، مبالغ مستقلة عن المصروفات العامة ؛ فخصص فى ميزانية ١٩٥٩/٥٨ مبلغ ١٣ر٦ مليون جنيه سودانى للانفاق على مشروعات السكك الحديدية •

وقد بلغت مصروفات الميزانية الانمائية للسنة المالية ١٩٦١/٦٠ حوالى ٢٥ر٤ من المليون جنيه سودانى (لاتشمل الانفاق على السكك الحديدية) خصص منها للمشروعات الانتاجية حوالى ٦٥٪ ووزع الباقى على الخدمات الاجتماعية والمواصلات والأبحاث • • الخ • وقد خص مشروع امتداد المناقل مبلغ ٨ر٤ مليون جنيه سودانى ، ومشروع خزان الروصيرص ١ر٧ مليون جنيه سودانى • ومصنع السكر فى الجنيد مبلغ مليون جنيه سودانى بالاضافة الى مليون جنيه سودانى لمشروع كهرباء خزان سنار و ٣ر٤٠ مليون جنيه سودانى لمشروع خشم القرية •

وقد أعلن رسميا أن الحكومة تقوم باعداد خطة للتنمية الاقتصادية لمدة سبع سنوات تبدأ من يوليو ١٩٦١ • وقد قدر الانفاق اللازم لهذه الخطة بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه سودانى بمعدل ٣٠ — ٣٥ مليون جنيه سودانى سنويا ، أى أكثر من متوسط الانفاق فى السنوات القليلة الماضية •

وأهم المشروعات التى تتضمنها الخطة هى : انشاء خزان الروصيرص ، وتعمير ناحية خشم القرية ، ومد خطوط للسكك الحديدية وانشاء طرق ، وانشاء مصنعين للسكر ، وادخال صناعة الجوت ، وزيادة الرقعة المنزرعة بقصد زيادة انتاج محصولات القطن والأرز • والتوسع فى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة • • • الخ •

ويعتبر مشروع امتداد المناقل ، فى طليعة مشروعات التنمية فى السودان • • حيث سيؤدى الى زيادة أراضى مشروع الجزيرة بنحو ثمانية آلاف فدان بتكاليف قدرها ٣٧ر٢ مليون جنيه سودانى •

وسيتم تنفيذ المشروع بالكامل على أربع مراحل ـ يروى فى كل مرحلة حوالى مائتى ألف فدان جديدة ، على أن تتم زراعة مساحة قدرها ستون الى سبعين ألف فدان قطنا فى كل منها ٠

وقد تم تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية ٠ وافتتحت القناة الرئيسية للمشروع فى يولية سنة ١٩٥٩ ٠

وقسمت المرحلة الثالثة الى جزأين يتكلف الجزء الأول حوالى ٨ر٤ من مليون جنيه سودانى ٠ وقد تم تنفيذ أكثر من نصف المشروع بالاعتماد على موارد الحكومة العادية دون الالتجاء الى الأموال الأجنبية ٠ ويقدر أن يتم تنفيذ المشروع نهائيا فى منتصف عام ١٩٦٢ ٠

وقد حصل السودان فى يونية ١٩٦٠ على قرض قدره ٥ر٥ من مليون جنيه سودانى (٥ر١٥ من مليون دولار أمريكى) من البنك الدولى للانشاء والتعمير لمواجهة النفقات اللازمة بالنقد الأجنبى للجزء الثانى من المرحلة الثالثة وكذلك للمرحلة الرابعة ٠ ومدة القرض عشرون عاما بفائدة ٦٪ سنويا ، ويبدأ تسديده فى يوليو ١٩٦٣ ٠ وينتظر عند اتمام تنفيذ المشروع عام ١٩٦٢ أن يؤدى انتاج القطن والحبوب والمحصولات الأخرى فى الأراضى الجديدة المروية ٠ الى زيادة سنوية قدرها ١٠٪ من اجمالى الانتاج الزراعى فى السودان ٠

ويحتل مشروع خزان الروصيرص المرتبة الثانية فى الأهمية بالنسبة لمشروعات الرى ؛ اذ سوف يساعد السودان على استخدام نصيبه فى مياه النيل الى أقصى حد ممكن ٠ وقد أوشكت على التمام ، الأعمال التمهيدية التى تتضمن دراسة الموقع وتعمير المنطقة واعداد الرسوم والمواصفات ٠ وقام السودان فى فبراير سنة ١٩٦١ باجراء مباحثات للحصول على قرض من البنك الدولى للانشاء والتعمير لتغطية تكاليف المشروع بالعملات الأجنبية ٠

وقد أدى توقيع اتفاقية النيل مع الجمهورية العربية المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٥٩ الى تسهيل تنفيذ مشروع خزان خشم القربة على نهر العطبرة بين القضارف وكسلا ٠ وسوف يؤدى المشروع الى ضمان رى مساحة قدرها نصف مليون فدان ٠ كما سيتضمن مشروعا لانتقال أهالى وادى حلفا الذين تغمر المياه أراضيهم نتيجة تنفيذ مشروع السد العالى ٠ وتقدر تكاليف المشروع بحوالى ٧ ـ ١٠ ملايين جنيه سودانى ، وسوف يتم تدبيرها جزئيا

من التعويضات التى يحصل عليها السودان من الجمهورية العربية المتحدة طبقا لاتفاقية مياه النيل • ويقدر أن يتم بناء الخزان فى يونيو ١٩٦٣ •

وفضـــلا عن مشروعات الرى الكبرى السابق الاشـــارة اليها تهدف مشروعات التنمية فى قطاع الزراعة الى تنويع الحاصلات • وتوجد حاليـــا مشروعات تحت التنفيذ لاختبار التربة فى القضارف وكردفان ومناطق النيل الأعلى ، بقصد تطبيق نظام الزراعة الكثيفة • وتهدف مشروعات التنمية أيضا، الى زيادة مساحة الأراضى المنزرعة قصبا وشجيرات البن فى المنطقة الاستوائية. كما بذلت مجهودات لزيادة المساحة المنزرعة دخانا فى هذه المنطقة كذلك • وبالاضافة الى ذلك أنجزت فى السنوات الأخيرة زراعة الجوت والقنب والكتان• ولا شك أن هذا الاتجاه نحو تنويع الانتاج الزراعى • من شأنه الحد من اعتماد البلاد على محصول واحد هو القطن •

وتشجع الحكومة الاستثمار الصناعى عن طريق الاعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الخام والمهمات ، وقيامها بشراء جزء من الانتاج ، وتزويد المشروعات الصناعية بالخبرة والمشورة الفنيتين وتتمتع المشروعات الصناعية الجديدة أيضا بتخفيضات فى مصاريف النقل والاعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات وحمايتها كذلك عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على البضائع المستوردة المنافسة للانتاج المحلى • وبالاضافة الى ذلك ، تمنح الحكومة رأس المال الأجنبى المستثمر فى مشروعات التنمية الاقتصادية ، الحق فى تحويل الأرباح المحققة الى البلد الأصلى بالاضافة الى رأس المال الكلى • وذلك فى ظل شروط خاصة • وسوف يقام معمل لتكرير النفط • وتشجع الحكومة عمليات البحث والاستكشاف •

ونظرا لأهمية المواصلات فى بلد شاسع كالسودان ، رسم عام ١٩٥٧ برنامج لفترة خمس سنوات يتكلف خمسة عشر مليون جنيه سودانى لتعزيز شبكة الطرق والسكك الحديدية فى المناطق النائية • وسوف تمتد الطرق والسكك الحديدية الى واو فى عام ١٩٦١ والى ملكال عام ١٩٦٥ بفضل القرض الذى حصل عليه السودان عام ١٩٥٩ من البنك الدولى للتعمير والانشاء وقدره ٣٩ مليون دولار •

وتعتمد الحكومة السودانية بصفة أساسية على الموارد العادية لتمويل بعض مشروعات التنمية • وفضلا عن مخصصات الميزانية يلجأ السودان الى

الأموال الأجنبية بالاضافة الى المسحوبات من صندوق النقد الدولى والاقتراض من البنك الدولى للتعمير والانشاء • وقد بلغت القروض الأجنبية والمساعدات والتسهيلات الائتمانية التى حصل عليها السودان من المصادر الخارجية حوالى ٤٤٫٢ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٦٠ •

٢٠ ـ غانا :

حصلت غانا على استقلالها فى ٦ مارس ١٩٥٧ • وكان لاستقلالها أهمية بالغة بالنسبة لوضع القارة السياسى ؛ اذ اعتبره الأفريقيون انتصارا لمبدأ الحكم الأفريقى الذاتى ، وهزيمة للاستعمار الأوربى • وعده الأحرار فى كل مكان ضربة أصابت مستوطنى أفريقيا الأوربيين (سيما فى اتحاد جنوب أفريقيا) الذين دأبو على المناداة بعجز الانسان الأسود عن حكم نفسه بنفسه •

وحقا تسير البلاد فى طريق الازدهار • وحسبك دليلا ـ أن ميزانيتها العامة قد بلغت عام ١٩٦١/٦٠ حوالى ١٢٨ مليون جنيه استرلينى خصص منها ٨١٫٥ مليون جنيه استرلينى لنفقات الدولة الجارية • وخصص مبلغ ٤٦٫٥ مليون جنيه استرلينى للصرف على برامج التنمية الاقتصادية التى تقررت عام ١٩٥٩ وهى :

١ ـ انشاء ميناء جديدة بمدينة تيما Tema (وتبعد ثمانية عشر ميلا عن أكرا عاصمة البلاد) • وينتظر أن يتم تشغيلها قريبا •

٢ ـ مشروع نهر الفولتا الضخم الذى يقوم بتمويله فى الوقت الحاضر البنك الدولى وحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وغانا •

٣ ـ اقامة معمل جديد لتكرير النفط •

٤ ـ تعبيد الطرق والتوسع فى مد السكك الحديدية •

٥ ـ بناء المستشفيات والمدارس والجامعات •

٦ ـ انشاء مزارع للكاكاو تمتلكها الدولة •

٧ ـ التوسع فى زراعة الأرز •

وقد خصص لتنفيذ برامج التنمية مبالغ مجموعها ٢٤٣ مليون جنيه استرليني ، تقرر أن تنفق خلال الخمس سنوات من يوليو ١٩٥٩ حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٤ ٠

وتهدف برامج التنمية الى تحويل غانا الى دونة اشتراكية بمعنى سيطرة الدولة على منظمات الشراء والتجارة ـ تعاونها فى ذلك النقابات والجمعيات التعاونية ٠

بيد أنه مهما يكن من أمر تقدم البلاد الاقتصادى ، فما يزال اقتصادها القومى يخضع لمحصول واحد هو الكاكاو ؛ اذ ما تزال الصناعة فى طفولتها ٠ وتقتصر النهضة الصناعية فى الوقت الحاضر على مصـــنع للكبريت تمتلكه الحكومة ، وعلى طائفة من معامل حفظ الأسماك ٠٠ وما الى ذلك من الصناعات الصغيرة التى تقام لسد جانب من احتياجات البلاد الاستهلاكية الخفيفة ٠

ويلاحظ فى السنتين الأخيرتين زيادة صادرات البلاد من الذهب ولأخشاب والماس والمنجنيز ٠ لكن ما يزال لصادرات الكاكاو أعظم وزن فى اقتصادها القومى ٠ ويقدر محصول البلاد من الكاكاو فى عام ١٩٦١/٦٠ ب ٤١٠ ألف طن ٠ وان مكانة الكاكاو فى الاقتصاد القومى ، هى التى تجعل الحكومة تولى أسعاره العالمية أعظم اهتمام وهذا ما يدعوها الى أن تسىء الظن بالسوق الأوربية المشتركة ٠ اذ تخشى أن تؤثر السوق فى أسعار الكاكاو الدولية ، بما تفرضه من رسم جمركى اضافى قدره ٥ر٤٪ على واردات أعضاء السوق من الدول التى لم تنضم اليها ٠ وهذا تفسير للقب (الاستعمار الجديد) الذى يطلقه زعماء غانا على السوق الأوربية المشتركة ٠

٢١ ـ رواندا وأوراندى :

تتألف رواندا وأورأندى جغرافيا من هضبة عالية تشبه الحصن ، ومن سلسلة جبال تفصل البلدين عن السودان وأفريقيا الشرقية وحوض الكونغو وتبلغ مساحتها حوالى ٥٠٠ر٣٢ ميل مربع ٠ ولقد عاشت المنطقة أجيالا طوالا فى عزلة شبه تامة لصعوبة الوصول اليها بسبب الغابات التى تحيط بجميع نقط العبور ٠٠ وقد وقف المناخ عقبة أخرى تحول دون تدفق القبائل الأفريقية المهــاجرة اليها وتصد التجار العرب عــن بلوغها ؛ فان الأمطار وفيرة لكنها متقلبة ، وتعبر درجة الحرارة باردة بالقياس الى مايسود أفريقيا ؛ اذ تبلغ

فى المتوسط ٢٣ درجة مئوية كما يبلغ متوسط نسبة الأمطار ٧ر٧٩١ من ملليمتر سنويا • وتتغير النسبتان بالارتفاع حتى لقد تصل درجة الحرارة الى ٣ر٥١٧° مئوية وتتضاعف نسبة الأمطار ويتخلخل الهواء فى الهضاب العالية • ويتراوح ارتفاع الهضاب المأهولة بين ستة آلاف وثمانية آلاف قدم ، بل يصل ارتفاع قمم الجبـــال الى عشرة آلاف قدم بل يجـــاوز ارتفاع بركان كاريسيمبى ١٣ر٥٠٠ قدم •

ويتطابق النبت مع طبيعة البلاد • فاذا كانت هناك المرتفعات الخالية من الأشجار فثمة مناطق أشد علوا تزخر بالأشجار العملاقة • وهنـــا تختلف المنطقة تماما عن المناطق المنخفضة فى أفريقيا الوسطى •

وتكثر فى المنطقة الأبقار الضخمة وهى رمز الثراء والمكانة الاجتماعية ويبلغ مقدارها حوالى مليون رأس ، بالاضافة الى أكثر من مليونى رأس من الأغنام والماعز • ويذبح من هذه الثروة المعدنية حوالى مائة ألف رأس سنويا • وتصدر المنطقة الجلود واللحوم والألبان والزبد الى الكونغو •

بيد أن الثروة التى تجنيها من توافر الثروة الحيوانية لا تعوض الخسارة التى تحيق بالأرض بسبب اقبال الماشية على استهلاك المراعى مما يهدد الأرض بالقحل •

والبلدان فقيران فى الثروة الزراعية • وأهم الحاصلات البن والموز • وقد ادخلت أخيرا زراعة السيزال •

ولا يمثل التعدين سوى جانب ضئيل من الدخل القومى فلا يشتغل فى المناجم سوى ١٠٥ ألف عامل يمثلون ٨ر٨٪ من الأجراء • فى حين يشتغل بالزراعة ٢٥٪ وبالصناعة ١ر١١٪ •

ويستخرج القصدير بكميات تصل الى ٢٦٨٠ طنا كما تستخرج مقادير من الذهب والكولبيت • وما تزال الصناعة فى طفولتها ويتوقف تقدمها على العنـــاية بالطاقة الكهربية • وثمة مشروع لاقامة ســـد على نهر ريوفومو Ruvumu بمقاطعة ريهنجرى Ruhengiri لامداد رواندا بالطاقة الكهربية ، أما أوراندى فان ثمة اقامة محطـة روسيزى Rusizi بمقاطعة كيفو بالكونغو لتزويدها بالكهرباء •

وتتمثل مشكلات البلدين فى أمرين : ـ

الأول ـ مكث البلدين ٣٥ عاما يتبعان الكونغو اداريا بينما ميناء دار السلام هو منفذهما التجارى الطبيعى وليست مدينة ليوبولدفيل ٠

الثانى ـ اكتظاظ البلدين بالسكان بالنسبة لفقر مواردهما ٠ وهذا يجعل مسألة الهجرة الى الأقطار المجاورة الفقيرة فى السكان أمرا حيويا ٠ وكان يهاجر بالفعل سنويا الى الكونغو ستة آلاف بالاضافة الى ٣٥ ألفا يهاجرون موسميا للعمل فى أوغندا وتنجانيقا فى مزارع السكر والسيزال ٠

ولقد أصبح البلدان بعد اعلان استقلامهما ودخولهما عضوية الأمم المتحدة يتوقان الى معونة الهيئة الدولية اقتصاديا وفنيا ٠

٢٢ ـ تنجانيقا :

حصلت تنجانيقا على استقلالها وانخرطت فى عضوية الكومنولث فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ ٠ وتبلغ مساحتها ٣٦٢ر٦٨٨ ميلا مربعا ٠ ونجد بها أعلى جبال أفريقيا (كليمنجارو ١٩ر٣٤٠ قدما) ، وأعمق بحيرة (بحيرة تنجانيقا ٤٧٠٠ قدم) ٠ وان طرحنا جانبا السهل الساحلى الضيق ، فان تنجانيقا تتألف من هضبة ضخمة يتراوح ارتفاعها بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف قدم ٠

ولا تجاوز المساحة القابلة للزراعة ثلاثين ألف ميل مربع ٠ والغابات الكثيفة تغطى أكثر من نصف المساحة وتنتشر بها ذبابة التسى تسى ٠ بل ان المساحة القابلة للزراعة لا تستثمر جميعها بسبب عدم توافر المياه للزراعة لانتفاء الخزانات ٠ وحسبنا أن نعلم أن اللجنة الاقتصادية التابعة للبنك الدولى قد زارت تنجانيقا ، فأشارت فى تقريرها الى امكان الانتفاع بأربعة ملايين فدان ان أنشئت السدود للتحكم فى فيضان أنهار البلاد ، ويعنى هذا ، زيادة المساحة الزراعية الحالية بحوالى الخمس ٠

وحقيقة الحال ، يبلغ دخل الفرد الأفريقى فى تنجانيقا حوالى عشرين جنيها سنويا وهو يماثل دخل الفرد فى الهند وباكستان ٠ ولا يوجد فى البلاد سوى ٢٠٠ خريج جامعة ولا يجاوز متوسط أجر العامل الأفريقى ٣٧ جنيها سنويا ٠٠٠ وتسود البطالة معظم أصحاب الأيدى العاملة ٠

وأهم صادرات البلاد السيزال وقد زودها عام ١٩٦٠ بمبلغ ١٥ر٤ مليون جنيه استرلينى ٠

وتأتى بعد ذلك صادرات القطن والبن ٠ وتصدر البلاد الخامات المعدنية وقد بلغت قيمتها ٧ر٧ مليون جنيه استرلينى ٠

والصناعة فى تنجانيقا ضعيفة للغاية ، وتنحصر فى اعداد المواد الأولية للاستهلاك المحلى ٠

وقد رسمت حكومة تنجانيقا مشروعا للتنمية الاقتصادية يهدف بصفة خاصة الى النهوض بالزراعة وتربية المواشى ٠ ويستتبع تنفيذ المشروع ، تحسين وسائل الرى والمواصلات ٠

وتمتاز تنجانيقا بانتشار جمعيات الانتاج التعاونية ويبلغ تعداد أعضائها ٣٢٦ ألفا تقريبا ٠ وهناك حركة نقابية هامة تضم أكثر من خمسة وثلاثين ألف عضو ٠

وبعد ، فتلك لمحات عن اقتصاديات طائفة من الدول الأفريقية الجديدة ، عرضنا فى ثناياها لأسس تنظيمها الاقتصادى مع العناية بصفة خاصة بمشكلاتها الاقتصادية وببرامج التنمية الاقتصادية التى يبدو من خلال استعراضنا اياها تأثر الكثير منها بمنحى بلادنا التفكيرى ٠

الفصل العاشر

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لاستقلال أفريقيا السياسى

١ـ الظواهر العامة :

يعتبر عام ١٩٦٠ بحق ، عام أفريقيا المستقلة • اذ تميز بانبعاث ست عشرة دولة الى الوجود وانضمامها الى العائلة الدولية ممثلة فى الأمم المتحدة • فأصبحت الدول الأفريقية المستقلة تتضمن ثلاثين دولة ، ولن يمضى سوى القليل حتى تكون ثلث الأمم المتحدة •

لكن تختلف أوضاع البلاد الأفريقية عن بعضها بعضا مصداقا لما تبديه اللمحة التالية :

أولا ـ ثمة أربع عشرة دولة لا ترتبط بنوع من الروابط وهى :

الجمهورية العربية المتحدة ـ المغرب ـ تونس ـ ليبيا ـ جمهورية السودان ـ أثيوبيا ـ الصومال ـ الكونغو ـ غينيا ـ ليبيريا ـ توجو ـ الكميرون ـ مالى ـ اتحاد جنوب أفريقيا •

ثانيا ـ ثمة احدى عشرة دولة منضمة الى مجموعة الأمم الفرنسية وهى :

السنغال ـ ساحل العاج ـ فولتا العليا ـ داهومى ـ النيجر ـ تشاد ـ جمهورية أفريقيا الوسطى ـ جمهورية الكونغو (برازفيل) ـ جابون ـ ملاجاس ـ موريتانيا الاسلامية •

ثالثا ـ ثمة خمس دول أعضاء فى الكومنولث البريطانى وهى :

سيراليون ـ غانا ـ نيجيريا ـ اتحاد روديسيا ونياسالند ـ تنجانيقا •

وهذه الدول فى زيادة مستمرة بسبب تواصل اعلان استقلال المستعمرات البريطانية أو البلاد الخاضعة للحماية البريطانية •

رابعا ـ ما تزال هنـــاك مستعمرات أســـبانية وبرتغالية وفرنسية وبريطانية ٠

بيد أنه مهما يكن من أمر هذه الاختلافات ، تسير البلاد الأفريقية جميعها قدما فى طريق الاستقلال السياسى الذى سيثبت أركانه على طول المدى ٠

٢ ـ طبيعة التغيرات الاقتصادية :

ألقى الاستقلال أعباء على الحـكومات الأفريقية الجديدة ٠ فاذا كانت العزلة فى الماضى مستحبة ، الا أنها مستحيلة التحقيق فى العصر الحاضر ، بل أنها قادت الى فقدان القارة استقلالها ٠

وتنقسم القارة الأفريقية من الناحية الاقتصادية الى الأقسام الآتية :

أولا ـ **منطقة استرلينية** : وتتضـــمن المناطق التى ترتبط بانجلترا بصورة أو بأخرى ٠ وتشمل صادراتها ٦٢٪ من مجموع صادرات القارة جنوب الصحراء ٠

ثانيا ـ **منطقة الفرنك الفرنسى** : وتشمل البلاد التى كانت تابعة لفرنسا أو ماتزال ترتبط بها بصورة أو بأخرى ، وتبلغ نسبة صادراتها ٣١٪ من صادرات أفريقيا جنوب الصحراء ٠

ثالثا ـ **منطقة الاسكودو البرتغالى** : وتشـمل المستعمرات البرتغالية وتبلغ نسبة صادراتها ٣١٪ ٠

رابعا ـ **منطقة الليرة الايطالية** : وتضم جمهورية الصومال ٠

خامسا ـ **منطقة البيزيتا الاسبانية** : وتضم المستعمرات الاسبانية ٠

سادسا ـ **منطقة حرة** : وتضم الجمهورية العربية المتحدة ٠

ومن شأن ارتباط النظم النقدية بعملات أجنبية ، خضوع اقتصاديات البلاد لسيطرة دول غريبة عنها ٠ وتظهر لنا دراستنا هذه ، أنه باستثناء الجمهورية العربية المتحدة ، يوجد جانب ضئيل من أوجه النشاط الاقتصادى الأفريقى ، يساير التقدم التكنولوجى الحديث ٠ ويتجلى هذا الجانب خاصة

فى مزارع الأوربيين ومصانعهم ومتاجرهم ٠

ومن ثم يصبح على الحكومات الجديدة السعى حثيثا نحو رفع مستوى التقدم التكنولوجى ليساير الاقتصاد الدولى الحديث ٠ ويتطلب هذا حشد الموارد الوطنية من جهة والاستعانة بالخبرات الفنية والأموال الأجنبية من جهة أخرى ، مع الحرص على المكاسب السياسية التى حققتها البلاد ٠

ويتطلب حسن الاستغلال الاقتصادى ، تحقيق الوحدة الاقتصادية بين مناطق الدولة الواحدة ٠ ويقتضى هذا بدوره ، انشاء شبكة من وسائل الاتصال الحديثة تخدم الغايات الاجتماعية والسياسية ، يصهرها عناصر السكان فى بوتقة المصلحة المشتركة للوطن الواحد ٠

وأيا ماتكون الحال ، فان الدول الافريقية الجديدة تهتم بصفة أساسية ، بعلاج مشكلات تنويع أوجه نشاطها الاقتصادى ، وتعنى بالتصنيع ، واشاعة الخدمات الاجتماعية بين السكان ٠ ولقد ترتب على الاستقلال ازدياد ضغط مشكلة تمويل برامج التنمية الاقتصادية ، الأمر الذى يدعو الدول الأفريقية الجديدة الى اتخاذ تدابير خاصة تنحو الى زيادة حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية ، وتقييد وارداتها ليتوافر لها فائض من الأموال تنفقه على تنفيذ برامج التنمية ومجابهة مشكلاتها الاجتماعية والثقافية ، كما يقتضيها ذلك ، المساواة فى المعاملة بين الدول المختلفة ليتحرر اقتصادها القومى من التبعية ٠

٣ ــ المشكلات الاجتماعية :

لم يتم اتصال أفريقيا بالحضارة الغربية سلميا على غرار ما حدث فى اليابان وغيرها ٠ فلقد تم فى ظروف سيئة قوامها استعمار دول غرب أوربا للجمهرة العظمى من مناطق القارة ٠ وتلا هذا كفاحها المتصل الى أن قيض لها الاستقلال الا أجزاء قليلة ما برحت تعانى مصائب الاستعمار ورزاياه ٠

ولا شبهة فى أن تغلغل أوربا الغربية فى أفريقيا ، يعتبر تحديا للنظم الأفريقية التقليدية ، وكان لا مناص للبلاد الأفريقية من الاستجابة له باعتناقها أساليب الحضارة الغربية بالمقادير التى تفى باحتياجاتها ٠ وبالأحرى تعنى الدول الجديدة بالاحتفاظ بالأساليب الفنية الحديثة فى الادارة الحكومية

والثقافة والنظام السياسى ، ليتيسر لها مسايرة المجتمع الدولى الحديث الذى أصبحت جزءا لا يتجزأ منه ٠

بيد أنه يجب ألا يغرب عن البال تباين المجتمعات الأفريقية تباينا واسع المدى ٠ اذ بينما يشاهد المرء فى عواصم الدول الأفريقية ومدنها الكبرى ، الأزياء الحديثة يرتديها الرجال والنساء ، وأفخم المبانى وأحدث المواصلات ، وأجمل المدارس وأحدث نظم التعليم ؛ فان ثمة جماعات أفريقية مثل البوشمن تهيم على وجهها فى الغابات ٠ وهناك البدو ، والقبائل البدائية التى تخضع لرؤسائها خضوعا تاما ، ولا تعترف بسلطان أية حكومة مركزية ٠

وتنحو حكومات الدول الجديدة الى نشر التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية فى جميع أرجائها ، الأمر الذى من شأنه احداث انقلاب خطير فى أسس المجتمعات الأفريقية ٠ ويعزز هذا الانقلاب اعتناق الأساليب الاقتصادية الحديثة متمثلة فى التصنيع والزراعة الكثيفة واعداد الحاصلات للتصدير ٠ ويقود هذا الى تعديل الاقتصاد الأفريقى التقليدى القائم على الانتاج للاستهلاك المحلى ٠

ولقد أصبحت الدول الأفريقية الجديدة بفضل حصولها على استقلالها ، حرة فى سن التشريعات الاجتماعية التى تتفق مع مصالحها القومية ، وتساير الركب الحضارى الحديث ، وهذا ما كانت البلاد الأفريقية تعجز عن اتيانه فى ظل الاستعمار لمعارضته مصالحه وأهدافه ٠

ومن الظواهر الاجتماعية التى يستشفها الباحث من خلال استقراء الاحصاءات ، تزايد سكان المدن فى السنوات الأخيرة بسرعة فائقة ، وانه وان ترتب على ذلك ضيق المدن بالأعداد الغفيرة من السكان الوافدين اليها من مناطق الزراعة والرى ، وما يستتبع هذا من مشكلات اجتماعية ضخمة تواجه الحكومات الأفريقية الجديدة ، الا أن لهذه الظاهرة نفعا مؤكدا مبناه اضعاف الروابط القبلية التى تحكم علاقات عدد ضخم من السكان ؛ واتجاه الولاء بالتالى ، للدولة ممثلة فى الحكومة ٠ وهذا يستتبع تعزيز سلطانها ٠ كما ينبنى على استفحال قوة المدن ؛ اشتداد ساعد الطبقة المثقفة الأفريقية ، وهى دعامة الاتجاهات الحضارية والآراء التقدمية فى القارة ٠

ويلاحظ استفحال قوة الطبقة العاملة فى المدن ويبدو ذلك من تضخم عدد أعضاء نقابات العمال ـ حتى أصبح ٥٪ من مجموع سكان نيجيريا

منضمين تحت لواء نقابات عمالية • وقوام هذه النقابات أعضاء ينتمون الى مختلف القبائل ، مما يؤيد فكرتنا عن اضعاف النظام القبلى فى أفريقيا بعد الاستقلال •

وثمة نتيجة اجتماعية خطيرة يبرزها الاستقلال الســـياسى تلك هى العلاقة بين أهالى البلاد الأصليين والمستوطنين الأوربيين • اذ أصبح يستحيل على الافريقيين الرضا بسيطرة هذا العنصر الدخيل وتحكمه فى أقدار بلادهم وفقا لمصلحته • لكن افتقار البلاد الأفريقية الى الخبرة الفنية ورءوس الأموال ، تدفعها الى التعاون مع الأوربيين تعاونا يتخذ سبيله اما على صورة الاستعانة بهم فى الادارة والخبرة التكنولوجية ، كما هو حاصل فى غانا ، واما بايجاد نوع من المشاركة بين الأقلية الأوربية والأكثرية الأفريقيـــة كما هو حاصل فى تنجانيقا وساحل العاج بدرجة أقل • أما حيث يتمرد الأوربيون على دوافع التغير كما هــو حاصل فى جنوب أفريقيا وأنجولا والجزائر ، فلا شبهة فى اكتســاح رياح التحرر عنادهم على طــول المدى • ومهما يكن من أمر طبيعة التغيرات التى تأخذ مجراها اليوم فى البلاد الأفريقية فان أعظم ما يلفت نظر الباحث قوة هذه التغيرات وتغلغلها السريع فى المجتمع الأفريقى •

ويتبين ذلك بمقارنتها بالتغيرات الاجتماعية التى اتخذت طريقها فى حياة أوربا الغربية فى ابان القرون : السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر فالواقع أن أفريقيا تقفز قفزا بعد حصولها على استقلالها السياسى : من مجتمع بدائى فى غالبه ، الى مجتمع قوامه التقدم التكنولوجى فى جميـــع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

٤ ـ موقف الدول الأفريقية المتحررة من السياسات الاقتصادية الأوربية :

توحى النظرة العابرة الى خريطة أفريقيا الجديدة بمدى ما خلفة الاستعمار فى القارة من تعقيد واضطراب •

فالى جانب الكتلة الفسيحة من بلاد غرب أفريقيا وشمالها التى خضعت أجيالا للاستعمار الفرنسى وتتأثر بالثقافة الفرنسية الى أبعد حد ، توجد بلاد مثل جامبيا وسيراليون وغانا ونيجيريا خضعت طويلا للاستعمار الانجليزى وما برحت تتأثر بالثقافة الانجليزية • والى الجنوب الغربى تقع الكونغو التى

استقلت عن بلجيكا ثم أنجولا التى ما برحت ترزخ تحت ثقل الاستعمار البرتغالى • ويسود النفوذ البريطانى شرق القارة •

بيد أنه مهما يقال عن الاختلاف الثقافى وتباين المصالح بين المناطق التى كانت فيما مضى مستعمرات لفرنسا وبلجيكا من جانب والمستعمرات التى خضعت لبريطانيا من جانب آخر ، فان ثمة شعورا قويا بالوحدة يسرى خاصة بين المثقفين فى الدول الأفريقية الجديدة • ويرد هذا الشعور الى ظهور هذه الدول فى المجال الدولى فى عصر يتميز بالمجموعات الفدرالية الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والاتحاد الأوربى الغربى المرتقب • على حين تتسم البلاد الأفريقية الجديدة بضعفها السياسى وتخلفها الثقافى وتأخرها الاقتصادى الى درجة تدفعها دفعا الى أن تولى وجهها شطر الدول التى كانت تستعمرها • فترتبط بها بوسيلة أو بأخرى •

ومصداقا لذلك ترتبط البلاد التى كانت تستعمرها فرنسا وبلجيكا بالسوق المشتركة وتتجه البلاد التى كانت تستعمرها بريطانيا الى الاشتراك فى الكومنولث لتحظى بمزاياه الاقتصادية بنوع خاص •

ولا عجب فى هذا فان انتاج جميع الدول الأفريقية الجديدة يتألف من المواد الأولية سواء أكانت معادن أم أغذية • وقد رسمت الدول الاستعمارية فى الماضى الخطوط الأساسية لتوجيه منتجات مستعمراتها لكفاية احتياجات صناعاتها • فشيدت الموانى ومدت خطوط المواصلات والاتصال وأقامت البنوك والمنشآت الاقتصادية لخدمة وارداتها من المواد الأولية من مستعمراتها. ويقابل هذا ـ كما ذكرنا ، تصدير المواد المصنوعة اليها • وتجاهلت الدول الاستعمارية الروابط الطبيعية بين البلاد الأفريقية بعضها بعضا لدرجة أن الاتصال التليفونى بين دولة أفريقية وأخرى ما يزال يتم عن طريق باريس أو لندن حسب الأحوال •

بيد أن تطورات الاقتصاد الدولى تحول دون بقاء الوضع الاقتصادى للدول الأفريقية الجديدة على ما وصفناه الى مالا نهاية • اذ يلوح فى الأفق فائض فى انتاج المواد الأولية وعلى رأسها البن والكاكاو والفول السودانى والموز وهى أمهات المنتجات الأفريقية • وبالتالى لن تستطيع دول أوربا الغربية استيعاب الانتاج الأفريقى المتزايد من المواد الأولية •• فضلا عن أن تزايد انتاج تلك المواد فى آسيا ومريكا الجنوبية يعمل على خفض أسعارها فى حين

ثبات أسعار السلع المصنوعة التى تستوردها البلاد الأفريقية الجديدة مقابل تصدير انتاجها من المواد الأولية ٠ ولقد فسر هذه الحقيقة الرئيس سيكوتورى بقوله ٠

« فى خلال السنوات العشر الأخيرة وحدها ، ارتفعت أسعار السلع المصنوعة التى تدخل حلبة التجارة الدولية بنحو ٢٤٪ فى حين هبط أسعار المواد الأولية بنحو ٥٪ ٠ وبعبارة أخرى كانت الدول المتخلفة المصدرة للمواد الأولية تشترى فى أواخر الخمسينات مقدارا من السلع المصنوعة أقل بمقدار الثلث مما كانت تشتريه قبل ذلك بعشر سنوات مقابل نفس المقدار من المواد الأولية » ٠

هنا يصبح التصنيع ـ وفقا لهذا المنطق ـ هو البديل الذى لا مناص لكل حكومة أفريقية جديدة من اللجوء اليه ٠

بيد أنه يحول دون التصنيع ضعف السوق المحليـــة عن استيعاب المنتجات الصناعية الجديدة بسبب ضآلة حجم هذه السوق ٠ وهنا تبدو ضرورة ايجاد نوع من الوحدة الأفريقية حتى تتسع السوق الاستهلاكية ٠

لكن يحول دون تحقيق هذا شـــدة ارتباط الدول الأفريقية الجديدة اقتصاديا بالدول الاســتعمارية الســابقة ٠ اذ ما تزال النظم النقدية لمعظم مستعمرات فرنسا السابقة على ما كانت عليه من التصاقها الشديد بالفرنك الفرنسى ٠٠ وتستوعب فرنسا الجانب الأعظم من انتاجها وتصدر اليها جميع احتياجاتها الصناعية تقريبـــا ٠ وما تزال فرنسا ترسل الى مستعمراتها رءوس أموال ضخمة تعزز سيطرتها الاقتصـــادية وقد بلغت قيمة هـــذه الأموال حوالى ثلاثمائة مليون دولار سنويا ، يضاف اليها مبلغ مائة مليون دولار تبعث به بقية دول السوق المشـــتركة ٠ ونظرا لهبوط أسعار المواد الأولية فى العالم ، ترى الدول الأفريقية الجديدة التى استقلت عن فرنسا فى السنوات الأخيرة ، أن من مصلحتها استمرار توجيه صادراتها الى السوق الفرنسية اذ تحظى فيها برسوم جمركية مخفضة ومعاملة تفضيلية لا تجدها فى البلاد الأخرى الا ما كان منها عضوا بالسوق المشتركة ٠ وهذا ما يجعل الدول الأفريقية التى انفصلت عن فرنسا تعمل على تأمين مركزها المالى على الرغم من خطورته على مستقبلها على طول المدى ٠

ولكن هل تستطيع فرنسا أو بالأحرى الدول الاستعمارية السالفة ، السير فى طريق سياستها الاقتصـادية الحالية تجاه الدول الأفريقية التى انفصلت عنها سياسيا وذلك بالمحافظة على وضعها الحالى منتجة للمواد الأولية سواء باستخدامها السوق المشتركة أو رفع أسعار تلك المواد فى أسواق غرب أوربا رفعا مصطنعا ٠

ان ثمة مشروعا جديدا يدعى « أورافريقا » ينادى بادماج أوربا الغربية فى المستعمرات الأفريقية السابقة على أية صورة من الصور السياسية ٠ ولكن هذا المشروع يعنى ــ كما هو ظاهر ــ ابقاء البلاد الأفريقية الجديدة مصدرا للمواد الأولية وسوقا للمصنوعات الغربية ولا عجب أن ينتقده الصفوة من السياسيين والمثقفين الأفريقيين بوصفه لونا جديدا من ألوان الاستعمار ٠ وهذا يقود بعضا من الساسة الأوربيين الى المناداة بفكرة أخرى تقـــوم على التعاون بين الدول الأفريقية الجديدة وربطها بمشروع للتنمية الاقتصادية على غرار مشروع كولومبو ٠

لكن يصطدم المشروع مرة أخرى بمقاومة المستنيرين الأفريقيين الذين يهدفون قبل أى شىء آخر الى تحقيق لون من الوحدة الأفريقية ، بعيد عن أطماع الاستعمار ويتجه الى رفع المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية للجماهير ٠

٥ ــ التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية :

ثمة اتجاه محمود يرمى الى التعاون بين البلاد الأفريقية لا سيما فى الميدان الاقتصادى ٠ وقد تبلورت الرغبة فى التعاون بصفة خاصة فى ابان انعقاد الدورة الثالثة للجنة الاقتصاد الأفريقية بأديس أبابا فى مارس سنة ١٩٦١ ٠ اذ كانت هذه الدورة بالذات معرضا للآراء بفكرة التعاون بين الدول الأفريقية واتضحت فيها الخطوط الأساسية لتطور العلاقات بين أوربا وأفريقيا واستبانت الأفكار المتضاربة بشأن موضوع التعايش السلمى ٠

وتجلت من خلال المناقشات المشكلات التى تواجه المجتمعات المتخلفة اقتصاديا خلال مرحلة انتقالها ٠ وبحث أخيرا دور الأمم المتحدة فى مساعدة البلاد الأفريقية فى ابان مرحلة تطورها ٠

وتألف المؤتمر من أعضاء عاملين هم دول أفريقيا المستقلة وفرنسا وبريطانيا • وحضر كأعضاء مشتركين بالمؤتمر ، البلاد الأفريقية التى ما تزال تحت الحماية أو الوصاية أو التى ما تزال مستعمرات • وحضر المؤتمر كمراقبين : مندوبون عن دول أعضاء فى الأمم المتحدة مثل الاتحاد السوفييتى ، ومندوبون عن دول ليست أعضاء فى الأمم المتحدة • كما آمه مندوبون عن الوكالات الفنية والمنظمات غير الحكومية •

ومن ثم : تجاوز عدد أعضاء المؤتمر ، ثلاثمائة عضو • وقد ثار نقاش كبير بشأن عضوية الدول الاستعمارية فى المؤتمر ، ولكن أقرت الأغلبية اشتراكها • بفضل تصويت مجموعة الدول التى أعلنت استقلالها عن فرنسا أخيرا ، الى جانب هذا الاشتراك • على أنه يبدو من استقراء الأحوال ، اصرار الدول الأفريقية فى الدورة القادمة ، على قصر عضوية المؤتمر على الدول الأفريقية المستقلة •

ولقد أثيرت فى اجتماعات اللجنة عدة موضوعات فى طليعتها :

أولا ـ ضغط المجتمعات الاقتصادية الأوربية على اقتصاديات البلاد الأفريقية :

بحثت هذا الموضوع لجنة فرعية تتألف من مندوبين عن الجمهورية العربية المتحدة والكونغو (ليوبولدفيل) وأثيوبيا وفرنسا وليبيريا ومالى ونيجيريا والسودان وتونس واتحاد جنوب أفريقيا وبريطانيا •

وحضر مناقشاتها مندوبون مراقبون عن ألمانيا الغربية وهولندا واليابان والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية •

ولقد توصلت اللجنة بعد البحث الى النتيجة الهامة التالية الواردة فى الفقرة ٣٨ من قرارها :

« ومن المعترف به بصفة عامة أنه لن يتيسر فى الوقت الحاضر ، اظهار أى ضرر ذى شأن ألحقته جماعة الاقتصاد الأوربى E.E.C. (أى السوق المشتركة) أو منطقة التجارة الحرة E.F.T.A بتجارة البلاد الأفريقية » •

وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر أعضاء اللجنة الفرعية فى شأن الضغط المحتمل للتجمعات الاقتصادية الأوربية على الاقتصاديات الأفريقية ،

فانه لم تقم معارضة ضد مبدأ الترابط الاقتصادى فى أوربا الغربية (الفقرة ٤٩) • بل ان ثمة رأيا أبدته الفقرة ٤٤ من القرار مؤداه أن من شأن ترابط أوربا الغربية اقتصاديا رفع مستوى الدخول القومية : الأمر الذى يزيد من صادرات أفريقيا اليها •• فترتفع بالتالى أرباح تجارتها الخارجية •

بيد أنه مهما يكن من أمر الرأى الذى أوردته اللجنة الفرعية ، فلقد أعربت اللجنة العامة عن ضرورة استناد علاقات أفريقيا الاقتصادية بالدول الواقعة خارج القارة على الحقائق العملية سواء ما يتصل منها بأفريقيا أو بالمناطق المختلفة • على أن يكون هدف هذه العلاقات اقامة أقصى درجة من التعاون ، سيما ما يتصل بايجاد أسواق اقليمية متعددة ، تكفل حصيلة الصادرات اليها ، تمويل حركة التصنيع الأفريقية • ورجت اللجنة سكرتارية المؤتمر التنفيذية ، مداومة دراسة تأثيرات التجمعات الاقتصادية الأوربية على اقتصاديات أفريقيا ، والاهتمام بدراسة الوسائل الفنية بايجاد أسواق اقليمية أفريقية تتطور الى سوق أفريقية مشتركة على غرار السوق الأوربية المشتركة ، ولكن على نطاق أكثر شمولا •

ثانيا ــ مشكلة تثبيت أسعار السلع :

اعترف خبراء جماعة الاقتصاد الأوربى (السوق المشتركة) بأهمية موضوع تثبيت أسعار السلع للقارة الأفريقية باعتبارها منتجا أساسيا للمواد الأولية •

فذكرت فى أحد تقاريرها ما يلى :

ان ثمة مشكلة حقيقية تبرزها سياسة فرض القيود على التبادل التجارى فى أفريقيا ؛ اذ تتعارض هذه القيود مع نمو أفريقيا الاقتصادى : كما أنها قد تعرقل التعاون الاقتصادى بينها وبين البلاد الأخرى • ومن ثم تبرز أهمية تثبيت أسعار السلع •

ولما كان ثمة قيود على الواردات فى البلاد المستهلكة للسلع الأفريقية مثل التعريفات المرتفعة ورسوم الصادرات فى بعض البلاد الأفريقية المنتجة لها ، وفرض حصص على استيرادها فى بعض البلاد المستوردة ، فقد أوصى التقرير بالتخفيف من حدة هذه القيود الى أعظم قدر ممكن ، حتى يتأتى التغلب على مشكلة تراكم فائض المواد الأولية فى البلاد الأفريقية المختلفة •

ولما كانت الدول المتقدمة اقتصاديا تعلن عن رغبتها فى مساعدة الدول الأفريقية على رفع مستوى أوضاعها الاقتصادية ـ فلقد أوصى التقرير بامتـــداد فكرة المساعدات الاقتصادية لتشمل تعديل سياستها تجاه وارداتها من المواد الأولية الأفريقية فتزيد من استهلاكها لها ، وتعمل على تثبيت أسعارها ٠ وعندئذ يستقر الاقتصاد الأفريقى ويخطو قدما فى طريق التقدم والازدهار ٠

ولقد اتخذت اللجنة قرارا يقضى باجتماع تعقده البـــلاد الأفريقيـــة المنتجة للمواد الأولية لتنسيق سياستها بشأن موضوع تثبيت الأسعار ٠

ثالثا ـ مشـــكلة المواصـــلات

يتبين من استقراء أرقام ميزانيات الدول الأفريقيـــة حديثة التكوين أنها تخصص فى ميزانياتها أضخم بنودها للارتقاء بالمواصلات ٠

ولقد بحث المؤتمر موضوع وســـائل المواصلات والاتصال ٠ فأصدر قرارا يلفت فيه نظر الأعضاء الى ضرورة العناية باقامة نظام للمواصلات بين الدول الأفريقية بعضها بعضا ، وتشجيع اقامة شبكة من الطرق تربط بلاد أفريقيا الغربية (وتكون معظم الدول الأفريقية المستقلة حديثا) ٠

ولهذا الموضوع أهمية بالغة ٠ اذ تفتقر البلاد الأفريقية جنوب الصحراء بالذات ، الى وسائل المواصلات الأمر الذى يعرقل نموها الاقتصادى وتقدمها الثقافى والاجتماعى ٠

رابعا ـ المساعدات الاقتصادية الدولية لأفريقيا :

نشرت على المؤتمر نتائج دراسة المساعدات الاقتصادية الدولية لأفريقيا والتى تعطى صورة واضحة عن أهمية مثل هذه المساعدات لكل دولة على حدة فى وقت كثر فيه الحديث عن مساهمة الكتلتين المتنابذتين فى تقديم المساعدات الى دول القارة الأفريقية ٠

وتمثل المساعدة الاقتصادية التى تلقتها الدول الأفريقيـــة ١٨٪ من مجموع المبالغ التى حصلت عليها من صادراتها الى الخارج ٠ فى حين تلقت

الدول المتخلفة اقتصاديا فى مجموعها : ١٣٪ من مجموع متحصلات صادراتها وتختلف نسب المساعدات من بلد الى آخر : فهى تبلغ ٢٢ر٦٪ من مجموع متحصلات ليبيا من صادراتها • وتصل الى ٦٧٪ فى حالة الجزائر و ٢٢٪ فى حالة بلاد أفريقيا الاستوائية (الفرنسية سابقا) ، و ٢١٪ فى حالة مراكش وتونس ، وتبلغ ٢٠٪ فى حالة ليبيريا ، و ١٦٪ فى حالة مالاجاس ، و ١٤٪ فى حالة دول أفريقيا الغربية التى استقلت عن فرنسا ، و ١٢٪ فى حالة كل من الكميرون وأثيوبيا ، و ٩٪ فى حالة جمهورية السودان ، و ٤٪ فى حالة الكونغو (ليوبولدفيل) • ولا تصل النسبة الا الى ٢٪ فى حالة الجمهورية العربية المتحدة ، و ١٪ فى حالتى غانا واتحاد روديسيا ونياسالند •

ولقد نوه التقرير المرفوع فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بتزايد المديونية الخارجية للدول الأفريقية من ذلك ارتفاع مديونية الكونغو (ليوبولدفيل) من ٣١٦ مليون دولار الى ٥١٦ مليون دولار وأثيوبيا من ٣٣ مليونا الى ٥١ مليونا واتحاد روديسيا ونياسالند من ٣٧١ مليونا الى ٥١٦ مليونا •

ويعتبر نصيب الفرد فى ليبيا من المساعدة الخارجية ، أعلى نصيب بين دول القارة ويتلوه الفرد فى ليبريا ثم السودان ••• الخ • أما أقل دول أفريقيا نصيبا فى المساعدات الاقتصادية الدولية • فهى الجمهورية العربية المتحدة ، حيث يعتمد تمويل المشروعات على جهود الدولة بصفة أساسية •

وأبدى كل من المدير التنفيذى لصندوق المعاونة الاقتصادية التابع للأمم المتحدة ورئيس ادارة المساعدة الفنية فى خطابهما ، حاجة أفريقيا الماسة الى المساعدات الاقتصادية والفنية • ونوه الأول بتزايد مساهمة الحكومات الأفريقية فى برامج التنمية الاقتصادية سنة عن أخرى • اذ كانت هذه النسبة ٨ر٩٪ ارتفعت الى ١٥ر٩٪ عام ١٩٦٠ وينتظر أن تبلغ حصة أفريقيا فى عامى ٦١/٦٢ من الأموال المخصصة للتنمية الاقتصادية فى العالم بأسره حوالى ٢٩٪

وبالاضافة الى مؤتمر أديس أبابا السالف الذكر • عقدت عدة مؤتمرات ترمى الى تحقيق التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية وتنسيقه • على أنها قد تشعبت الى كتلتين كما يتضح لنا فيما يلى :

الأولى ــ مؤتمر منروفيا ودكار :

عقد مؤتمر منروفيا فى مايو ١٩٦١ وقد هدف الى وضع أساس التعاون الدولى مع المحافظة على السيادة القومية للدول الأفريقية جميعها بصرف النظر عن مساحتها ومذهبها السياسى وطريقة الحكم فيها أو نظامها الاقتصادى وحرم على كل دولة أيا ما يكون حظها من القوة ، التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وأوجب على كل دولة احترام حدود الدول الأخرى ٠

وتعهدت الدول العشرون التى اشتركت فى المؤتمر بالتعاون فى الميدان الاقتصادى ، وأن يتخذ ذلك التعاون صورة خفض التعريفات الجمركية والحد من القيود النقدية على وسائل المواصلات والاتصال التى تربط بعضها بالبعض الآخر ٠ واقتراح اجراء دراسة المشكلات المتصلة بتكوين جمركى بين الدول الأفريقية ٠

وأخيرا أهاب المؤتمر بأعضائه أن يبذلوا مزيدا من التعاون فى ميدان الثقافة والبحث العلمى عن طريق تبادل الخبراء واقامة لجان دائمة ٠

ثم عقد أعضـــاء المؤتمر اجتماعات أخرى فى دكار عاصمة جمهوزية السنغال لدراســة تفاصيل الموضوعات التى وافق عليها مؤتمر منروفيا ٠ ولقد تشعبت أبحاث المجتمعين فتناولت موضوعات شتى مثل انشاء بنك أفريقى للتنمية الاقتصادية ، تكون من أهدافه العمل الجاد لاجتذاب رءوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى البلاد الأفريقيــة الحديثة ٠ وأوصى المؤتمر باقامة اتحادات جمركية اقليمية وتوحيد الرسوم الجمركية الخارجية وتنسيق قواعد سياسات التنمية فى الدول الأفريقية المختلفة بما فى ذلك توحيد شروط الاستثمار والاتفاقيات المالية ، ومنح الضمانات لرءوس الأموال الأجنبية ٠ وتبادل المعلومات الاقتصادية ، وتنسيق عمليات الدراسات الاقتصادية ٠

وذهب مؤتمر دكار الى مدى بعيد فى أهدافه حيث رأى وجوب أن يشمل التعاون الاقتصادى بين أعضاء المؤتمر اقامة سياسات مشتركة بشأن الأسعار التى تؤديها الدول الأفريقيــة للفلاحين ثمنا للمنتجات التى تشتريها منهم لتصديرها وبالمثل الاعانات التى تبذلها لهم ، وحقيقة تشمل توصيات مؤتمر دكار كافة أوجه التعاون ومن ذلك :

انشاء شبكة من الطرق ـ وتأليف شركة مشتركة للملاحة ـ وادماج شركات الخطوط الجوية القائمة فى الوقت الحاضر ـ وتوحيد مشروعات التعليم ونظمه ـ ووضع نظم قياسية للأعمال الطبية ـ وتعيين الحدود الدنيا للكفايات الادارية ـ وتشييد معاهد للطب البيطرى ٠

الثانية ـ مؤتمر الدار البيضاء :

اشتركت فى مؤتمر الدار البيضاء الدول الآتية : ـ

الجمهورية العربية المتحدة ـ وغانا ـ وغينيا ـ والمغرب ـ ومالى ـ وحكومة الجزائر الحرة ٠

وفى طليعة ما جاء بقرارات المؤتمر ، تلك الفقرات التى عرفت باسم (الميثاق الأفريقى) والتى تنص على أن المؤتمر يفرض على الدول الأفريقية المستقلة توجيـــه سياستها الاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثرواتها الوطنية لصالح شعوبها وتوزيعها بالعدل والانصاف بين مواطنيها ٠

وقد تقرر فى المؤتمر تشكيل لجنة اقتصادية تضم وزراء اقتصاد دول أفريقيا المستقلة وتجتمع بصفة دورية لاتخاذ القرارات اللازمة الخاصة بالتعاون الاقتصادى الأفريقى وتكون احدى مهماتها الأساسية اقرار العلاقات البريدية واللاسلكية والاذاعية بين مختلف العواصم الأفريقية ٠

وقد عقدت اللجنـــة الاقتصـــادية السالفة الذكر دورتها الأولى فى ١٧ يوليو سنة ١٩٦١ فى كوناكرى عاصمة غينيا ٠

وكان من أهم قراراتها انشاء مجلس للوحدة الاقتصادية ، ووضـــع مشروع اتفاقية للمعونة الفنية ، فضلا عن انشاء بنك أفريقى للتنمية ، وانشاء اتحاد أفريقى للمدفوعات لمجموعة دول الدار البيضاء ٠

وأيا ما تكون الحال ، فمازال التعاون الاقتصادى الأفريقى فى مراحله الأولى ٠ وحقيقة الأمر أن فى وسع بعض البلاد الأفريقية التى بلغت شأوا ثقافيا رفيعا تزويد الدول الأفريقية الأخرى بثمرات تجاربها ، دون أن تخشى اضرارا بمصالحها القومية أو مساسا باعتبارها ٠٠٠

خاتمـــة المطاف

أصبح معظم المناطق الأفريقية مستقلا أو فى طريقه لنيل الاستقلال ولم تبق سوى مناطق قليلة تجاهد الآن جهادا عنيفا لادراك هدفها المرجو فى الحرية والعزة والكرامة ٠

وبينما كانت عضوية الامم المتحدة تقتصر غداة تكوين المنظمة على أقطار أفريقية ثلاثة هى مصر والحبشة وليبريا ، باستثناء اتحاد جنوب أفريقيا الذى لا يمثل الأفريقيين الأصليين ، أصبحت الأمم المتحدة تضم الآن ثلاثين دولة أفريقيـــة ٠

وهكذا أصبح الأعضاء الأفريقيون فى الأمم المتحـــدة قوام كتلة قوية سيكون لها تأثيرها فى مجريات الأمور الدولية من خلال الأمم المتحدة ٠ وهذا من شأنه تعزيز الذاتية الأفريقية ٠

بيد أن مشكلات أفريقيا لم تعد سياسية الطابع ، بل أصبحت تتبلور فى الميدان الاقتصادى ، اذ ما يزال معظم القارة الأفريقية بكرا لم يستغل الاستغلال الكافى ، وتبذل الدول الأفريقيـــة جهودا خاصة لكفالة أغراض رئيسية ثلاثة :

الأول ـ تنويع الانتاج كى لا يخضع اقتصادها القومى للعوامل الأجنبية اقتصادية كانت أو سياسية ٠

الثانى ـ التصنيع ، وقد أصبحت جهود الجمهورية العربية المتحدة فى هذا الميدان مثالا يحتذى ٠

الثالث ـ توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان ـ ويأتى التعليم فى مقدمتها باعتباره قطب الرحى فى كل خطة للتقدم الاقتصادى ٠

ومن المظاهر الهامة التى تسترعى نظر الباحث ، اقبال معظم الدول الأفريقية على رسم برامج طويلة المدى تهدف الى رفع مستوى الطاقة الانتاجية

وتوفير الخدمات الاجتماعيـــة ـ بيد أنها تفتقر الى رءوس الأموال والخـــبرة التكنولوجية وهذا ما تتلمسه حكومات الدول الجديدة سواء بعقد الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف أو الحصول عليها من الأمم المتحدة ٠

على أن البـــلاد الاقتصادية الجديدة تكيف الآن اقتصادياتها ـ لا سيما تجارتها الخارجية لتوفير قدر من أموالها الخاصـــه تبذله فى ترقية شئونها الاقتصادية والثقافية ٠

وحقيقة الأمر تتجه جميع الدول الافريقية الحديثة صوب الاشتراكية ، وهنا يبدو بوضوح تأثير اشعاعات بلادنا الثقافية ٠٠٠

مراجع الكتاب

نشرات الأمم المتحدة ودراساتها عن أفريقيا

Africa 1961-1962.
Current History
Dudley Stamp : Africa, A Study in Tropical Development.
Economic Development of Overseas Countries and Territories Associated with OEEC Member Countries.
F.J. Pedler : Economic Geography of West Africa.
F.J. Pedler : West Africa.
F. Le Gros Clark and Others : The New West Africa.
Foreign Affairs
George H.T. Kimble : Tropical Africa
George Padmore : Africa, Britain's Third Empire.
H. Ziegle : Afrique Equatoriale Française.
International Affairs
J.C. de Graft — Johnson : An Introduction to the African Economy
John Gunther : Inside Africa.
John Hatch : The Dilemma of South Africa.
John Phillips : Agriculture in Africa.
Lord Hailey : An African Survey.
M. Fortes : African Political Systems.
Orbis
Peter Ritner : The Death of Africa.
René Lawre : Le continent African Au Milieu Du Siécle.
R.J. Harrison Church : West Africa.
South African Institute of International Affairs : Africa South of the Sahara.
The British Survey
The Economist
Vernon Bartett : Struggle for Africa.
Vianey, John : The New States of Africa.
Walter Fitzgerald : Africa.
William Hance : African Economic Development

الفهرس

الموضوع	صفحة

تقديم ٣ ـ ٤

الفصل الأول

طبيعة القارة الأفريقية ٥ ـ ١٤

١ ـ خصائص القارة الأفريقية ٥
٢ ـ المظاهر المناخية ٧
٣ ـ الحياة النباتية ١٠
٤ ـ لمحة عن سكان أفريقيا ١١
١ ـ لمحة عامة ١١
٢ ـ كثافة السكان ١٢
٣ ـ تكوين شعوب القارة ١٣
٤ ـ تأثير البيئة على السكان ١٤

الفصل الثاني

مناطق القارة الأفريقية ١٥ ـ ٣٠

١ ـ وادى النيل ١٥
١ ـ المظاهر العامة للجمهورية العربية المتحدة . . ١٥
٢ ـ المناطق المصرية الطبيعية ١٦
٣ ـ لمحة عن الاقتصاد المصرى ١٧
٤ ـ جمهورية السودان ١٨
٢ ـ بلاد المغرب ٢٠
٣ ـ أفريقيا الغربية ٢١

الموضـــــوع صفحة

٤ ـ أفريقيا الشرقيـة ٢٣
٥ ـ أفريقيا الاستوائية ٢٥
٦ ـ أفريقيا الوسطى ٢٦

أولا : روديسيا الجنوبيـة ٢٧
ثانيا : روديسيا الشمالية ونياسالند ٢٧
ثالثا : أنجـــولا ٢٨

٧ ـ أفريقيا الجنوبية ٢٨
١ ـ لمحة تاريخية ٢٨
٢ ـ التـكوين الطبيعى ٢٩

الفصل الثالث

صورة مجملة للاقتصاد الأفريقى ٣١ ـ ٣٥

١ ـ الزراعة ومشكلة الميـاه ٣١
٢ ـ المراعى والغـابات ٣٢

١ ـ المراعـى ٣٢
٢ ـ الغـابات ٣٣

٣ ـ التعـدين ٣٤
٤ ـ مصادر الطاقة المحـركة ٣٤

الفصل الرابع

الزراعة ٣٦ ـ ٤٦

١ ـ العـوامل الطبيعية ٣٦
٢ ـ الظواهر العـامة للانتاج الزراعى ٣٧
٣ ـ لمحات عن انتاج المحصولات الزراعية الرئيسية . . ٣٧

الموضـــوع صفحة

٤ ـ الاستقلال الزراعى ٤٤
٥ ـ الملكية الزراعية ٤٦

الفصل الخامس

التعـــدين ٤٧ ـ ٥٠

١ ـ أوضاع الاستغلال المعدنى ٤٧
٢ ـ مركز أفريقيا فى الانتاج المعدنى العالمى ٤٩

الفصل السادس

النشاط الصناعى والعمالة ٥١ ـ ٦٢

١ ـ المظاهر الأساسية للنشاط الصنـاعى الأفريقى . . ٥١
٢ ـ دور الدولة فى الصناعة ٥٢
٣ ـ تكوين الصناعة ومجالها ٥٣
٤ ـ مصادر الطاقة ٥٥
٥ ـ القوة العـاملة الأفريقية ٥٧
٦ ـ مستوى الأجور ٦٠
٧ ـ الحركة النقابية الأفريقية ٦١

الفصل السابع

التجارة الخارجية ٦٣ ـ ٧٥

١ ـ طابع تجارة أفريقيا الخارجية ٦٣
٢ ـ تكوين تجارة أفريقيا الخارجية ٦٤
٣ ـ حقائق عن موازين مدفوعات البلاد الأفريقية . . . ٦٧
٤ ـ السياسة التجارية ٦٨
٥ ـ تأثير السوق الأوربية المشتركة على التجارة الأفريقية . ٧٠
٦ ـ مشكلات التجارة والمساعدات الخارجية ٧٤

الموضـــوع صفحة

الفصل الثامن

التنمية الاقتصادية فى أفريقيا ٧٦ ـ ٨٣

١ ـ أهمية التنمية الاقتصادية ٧٦
٢ ـ مشكلات التنمية الاقتصادية فى أفريقيا ٧٨
٣ ـ تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ٧٩
٤ ـ اتجاهات التنمية الاقتصادية ٨٢

الفصل التاسع

لمحة عن الدول الأفريقية الحديثة ومشكلاتها الاقتصادية ٨٤ ـ ١٠٥

أفريقيا الشمالية

١ ـ ليبيــا ٨٤
٢ ـ تـونس ٨٤
٣ ـ المغـرب ٨٥
٤ ـ الكاميرون ٨٦
٥ ـ التوجـو ٨٧
٦ ـ جمهورية تشاد ٨٧
٧ ـ جمهورية جابون ٨٨
٨ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى ٨٩
٩ ـ جمهورية الكونغو الوسطى (برازافيل) ٨٩
١٠ ـ جمهورية فولتا العـليا ٩٠
١١ ـ جمهورية ساحل العـاج ٩٠
١٢ ـ جمهورية داهومى ٩١
١٣ ـ جمهورية النيجـر ٩١
١٤ ـ جمهورية السنغال ٩١
١٥ ـ جمهورية مالى ٩٢

الموضـــوع	صفحة
١٦ ـ جمهورية مالاجاس	٩٣
١٧ ـ اتحاد نيجيريا	٩٤
١٨ ـ جمهورية الكونغو (ليوبولدفيل)	٩٥
١٩ ـ جمهورية الصومال	٩٧
٢٠ ـ مشكلات السودان الاقتصادية	٩٧
٢١ ـ غانـــا	١٠١
٢٢ ـ رواندا وأورنـدى	١٠٢
٢٣ ـ تنجـــانيقا	١٠٤

الفصل العاشر

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لاستقلال أفريقيا السياسى

الموضوع	صفحة
١ ـ الظواهر العامة	١٠٦
٢ ـ طبيعة التغيرات الاقتصـادية	١٠٧
٣ ـ المشـكلات الاجتماعيـة	١٠٨
٤ ـ موقف الدول الأفريقية المتحررة من السياسات الاقتصادية الأوربيـــة	١١٠
٥ ـ التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية	١١٣



١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة



الثمن ١٠ قروش